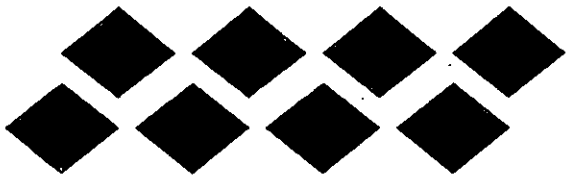

مجلة كلية الآداب بقنا (دورية أكاديمية علمية محكمة)

ظـــاهـــرة العـــدول النحـــــوى
فى شعر ذى الرُّمَّة (ت: ١١٧هـ)

د. أحمد إسماعيل عبد الكريم

توطئة

تعنى هذه الدراسة ببحث مظاهر العدول فى شعر ذى الرمة، وذلك لأنَّ الشعر هو ديوان العرب، ووعاء العربية الأول، وصك هوية العرب، ودليل عبقريتهم، وامتداد أصولهم؛ وهو فن الخاصة، ولا يبرع فى قرضه إلا من امتلك زمام اللغة وفَقِهَ أسرارها، وأنَّ الشاعر العبقرى هو من يأتى بما لم يأتِ بمثله مَنْ قبله، من المعانى والمبانى والإيحاءات، فاقتضى ذلك التنويع والإبداع الخروج عن الأنماط المعيارية للغة إلى صور إبداعية أخرى؛ بسبب ما فى الشعر من قيود موسيقية وغيرها، مما اتسمت به لغة الشعر من خصوصية، وقد منح الشعراء أنفسهم هذه الخصوصية ولسان حالهم يقول إنَّ: لهم القول وعلى غيرهم التأويل، وقد أكد الخليل بن أحمد هذه الخصوصية بقوله:"الشعراء أمراء الكلام يتصرفون فيه أنَّى شاءوا، وجاز لهم فيه ما لا يجوز لغيرهم من إطلاق المعنى وتقييده"(١).

ومهما يكن من أمر فإنَّ اللغويين والنحاة يعتبرون المظاهر العدولية ليست مرتعًا خصبًا لكل شاعر، بل لا يسلكها إلا الخاصة، ولا يعمد إليها إلا فحول الشعراء، ومن يملكون ناصية اللغة، ويفقهون دقائق أسرارها، وتأتى أهمية هذه الدراسة من أهمية هذا الشاعر، وأهمية شعره وموقعه من العربية، وحسبنا أن نذكر له ما قاله فيه ابن دحية فى ترجمة ابن زهر الأندلسى أن شيخه الوزير "أبو بكر" كان من اللغة بمكان مكين؛ ويرجع ذلك إلى استبطانه شعر ذى الرمة، الذى يمثل ثلث لغة العرب(٢).

ولما كان موضوع الدراسة يتناول "ظاهرة العدول النحوى فى شعر ذى الرمة"، فقد رأيت الاعتماد على المنهج الوصفى للاستقراء والتحليل؛ باعتباره أنسب مناهج العلوم اللغويَّة، في تناول هذا الموضوع؛ لأنَّ أية دراسة صوتية أو صرفية، أو نحوية أو دلالية لأحد مستويات العربية قديمًا أو حديثًا تعد دراسة وصفية(٣). من هنا ستأخذ الدراسة على عاتقها اتِّباع المنهج الوصفى فى عرض القضايا العدولية فى الديوان مصدر الدراسة، وجمع هذه المسائل، وتصنيفها وتبويبها، وتحليل الأقوال والآراء ومعرفة

---

(١) منهاج البلغاء وسراج الأدباء، لحازم القرطاجنى ١٤٣- ١٤٤

(٢) المطرب من أشعار أهل المغرب، لابن دحية الكلبى، ص: ٢٠٦ .

(٣) ينظر: مدخل إلى علم اللغة، د. محمود فهمي حجازي. دار الثقافة.القاهرة ١٩٧٨.ص ٢٣، ٢٤

مدى ملاءمتها للواقع اللغوى وأثرها فى التقعيد، وقد اقتضت الدراسة أن يقسم البحث على مقدمة، وتمهيد يتضمن: العدول لغة واصطلاحًا، ومبحثين:

= الأول: مظاهر العدول عن المعيار النحوى .

= والثانى: مظاهر العدول عن المعيار الصرفى.

ويندرج تحت كل مبحث من هذه المباحث مطالب، وكل مطلب يتضمن جزئيات

=التـــمهيد:

- العدول لغةً واصطلاحًا :

- العدول لغة:

أما من حيث اللغة، فإنَّها تدل على عدد من المعانى[1] منها: الميل والانصراف والخروج من حيز إلى آخر، فيقول الخليل بن أحمد فى معجمه "العين":... "عُدِل أحدهما بالآخر في الاستواء؛ كي لا يرجح أحدهما بصاحبه، والعَدْل أن تَعْدِل الشيءَ عن وجهه فتميله، وعدلتُه عن كذا، وعدلتُ أنا عن الطريق، والعِدْلُ أحد حِمْلَي الجمل، لا يقال إلاّ للحِمْل، وسُمّي عِدْلاً؛ لأنّهُ يُسوّى بالآخر بالكيل والوزن"[2] والجدير بالإشارة أن دلالة العدل التى تعنى المساواة فى الحكم، أو مساواة الأحمال مستقاة من العدول عن الظلم، أو الانحراف بالحمل إلى ناحية الطرف الآخر، من أجل المساواة بين الأطراف، ويقول الخليل فى هذه المادة أيضًا: "والعَدْلُ أن تَعْدِلَ الشيء عن وجهه فتميله....وعَدَلْتُهُ عن كذا وعَدَلْتُ أنا عن الطريق... وعَدَلْتُ الدّابّة إلى كذا: أي: عطفتها..."[3] ورَبْطُ الخليل بين العدل والعدول بما بينهما من تناقض جعل ابن فارس يؤكد ذلك بقوله: "العين والدال واللام أصلان صحيحان، لكنّهما متقابلان كالمتضادّين: أحدُهما يدلُّ على استواء، والآخر يدلُّ على اعوجاج"[4] ثم يقول: "فأمّا الأصل الآخَر فيقال في الاعوجاج: عَدَل. وانعدَلَ، أي انعَرَج. ويستدل بقول ذى الرُّمَّة[5]: [الطويل]

---

(١) ينظر: العين للخليل، ٢/ ٣٨، ٣٩ ومقاييس اللغة لابن فارس، ٤/ ٢٤٦، ٢٤٧ وغيرها من المعاجم.

(٢) كتاب العين : ٢ / ٣٨ ــ ٣٩ .

(٣) السابق، نفسه

(٤) مقاييس اللغة: ٤ / ٢٤٦ .

(٥) ديوان ذي الرمة : ص ٤٩٣ .

وإنِّي لأُنحِي الطَّرفَ من نحوِ غيرها حـــياءً ولـــــو طاوعـــــتُه لم يُعادِلِ

وَجاء فى الصحاح أنه بمعنى الميل عن الطريق: "وعدل عن الطريق: جار، وانعدل عنه مثله"(١). وفي المحكم:"عَدَلَ عن الشيء يَعْدِل عَدْلاً وعُدولاً: حادَ ... وعَدَلَ إليه عدولاً: رجع ... وعَدَلَ الطريقُ: مال ... وانعدل وعادل: اعوج"(٢). وفى المصباح المنير: "وعَدَلَ عن الطريق عُدُولاً، أى: مال عنه وانصرف"(٣)

ومهما يكن من أمر فإن المعاجم اللغوية اتفقت على أن العدول الذى يُقصد به الميل نحو اتجاه ما يتحدد وفقًا لتعدية الفعل بالحرف، فقال ابن القطاع:"عَدَل في حكمه عَدْلاً، والشيءِ بالشيءِ ساواه به، والكافرُ بالله أشرك، وعن الشيءِ والطريق عدولاً مال"(٤) . فدلالة الميل والخروج جاءت من تقييد الفعل بالحرف "عن".

وممّا تقدم يتبيّن أنَّ العدول هو الميل والجنوح نحو اتجاه آخر، قد يكون هذا الاتجاه تفرضه الأصول –أيًّا كانت هذه الأصول– وليس شرطًا أن يكون هذا الميل شاذًا، بل قد يكون رجوعًا إلى الأصل المتروك.

العدول اصطلاحًا:

ومن المدلول اللغوى استقى علماء العربية هذا المصطلح، إذ إنَّ العدول الذى يتفق مع هذا البحث ودلالته، هو الذى يحمل معنى: الميل والانحراف والتجاوز، باعتبار أن العدول عن الشيء يستوجب العدول إلى شيء آخر، أى أنَّ فى العدول انحرافًا إلى طرف على حساب طرف آخر، فلابد أن يكون في العدول طرفان: طرفٌ معدولٌ عنه هو الأصـــل أو القياس، وطرفٌ معدولٌ إليه هو الفرع أو خلاف القياس، ولذا عرّفه السجلماسي(ت: بعد ٧٠٤هـــ) بقوله: "اسم محمول يشابه به شيءٌ شيئًا في جوهره المشترك لهما"(٥).

وقد أشار اللغويّون القدماء إلى ظاهرة العدول فى العلوم اللغوية بكل فروعها، مُعَبّرين

---

(١) الصحاح للجوهرى، مادة "عدل" ص: ١٧٦٢

(٢) المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده، فى موقع http://www.alwarraq.com، مادة "عدل" ٢٠٥/١

(٣) المصباح المنير، للفيومى، المكتبة العصرية، مادة "عدل" ص: ٢٠٦

(٤) كتاب الأفعال: ٢ / ٣٦٣ .

(٥) المنزع البديع : ص ٤٤٨ .

عنها بمصطلحات مختلفة[1]، منها: المجاز، والالتفات، والعدول والانحراف، والتصرف، والنقل، والخروج، والتجاوز، والاتساع، والشجاعة، والانتقال، ومخالفة مقتضى الظاهر، والانعطاف، والتلون والتلوين[2].

وقد عرفه ابن الأثير بشمولية فقال بأنه: "العدول عن صيغة من الألفاظ إلى صيغة أخرى لا يكون إلا لنوع خصوصية اقتضت ذلك، وهو لا يتوخاه في كلامه إلا العارف برموز الفصاحة والبلاغة، الذي اطلع على أسرارها، وفتش عن دفائنها، ولا تجد ذلك في كل كلام، فإنه من أشكل ضروب علم البيان وأدقها فهمًا، وأغمضها طريقًا"[3].

وعرفه أستاذنا الدكتور تمَّام –رحمه الله تعالى– بأنه: "خروج عن أصل أو مخالفة لقاعدة، ولكن هذا الخروج وتلك المخالفة اكتسبا في الاستعمال الأسلوبي قدرًا من الاطرّاد رُقيّ بهما إلى مرتبة الأصول التي يقاس عليها"[4].

ويعرفه الدكتور سعد مصلوح بأنه: "الخروج عن النمط المعياري"[5]. وقد لقى هذا التعريف القبول لدى اللسانيين؛ حيث إن تعريفاتهم تدور فى معناه، أو تفصّل مجمله، فقد عرفه الدكتور محمد عبد المطلب بأنه:"الخروج عن اللغة النفعية إلى اللغة الإبداعية"[6] ويقصد باللغة النفعية أنها اللغة النمطية أو المعيارية أو الأصل الاستعمالى للغة.

وبهذا القدر من التعريفات المصطلحية يمكن القول بأن العدول: "خروج عن أصول اللغة فى مستوياتها المختلفة... ومن هذا كله يتضح للدراسة أن العدول يعنى الخروج

---

(١) ينظر: الكتاب، لسيبويه: ١/١١٠، ٣/٥٦٨؛ ومعاني القرآن، الفراء: ٢/١٥٣؛ شرح القصائد السبع الطوال، أبو بكر الأنباري: ص ٣٧٥ ــ ٣٧٦؛ إعراب ثلاثين في القرآن الكريم، ابن خالويه: ص٨؛ البيان في غريب اعراب القرآن ، أبو البركات ابن الأنباري : ١ / ٧٢ ؛ شرح المفصل، لابن يعيش: ٥/٥٥؛ شرح الكافية، الرضي الأستراباذي:٣/١؛ وشرح الشافية، للرضي الأستراباذي: ١ / ١٧٦، ١٧٧؛ شرح بانت سعاد، ابن هشام: ص ١٥؛ شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري:٢ /٨٠؛ وينظر: ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية ، د. محمود سليمان ياقوت: ص٧– ٩ .

(٢) ينظر: مجاز القرآن، أبو عبيدة:١ / ٩ ؛ والبديع، ابن المعتز: ص ٥٨، ٥٩؛ والخصائص، ابن جني:١/٢١٤، ٢١٥، ٢/٣٦٠ ، ٣/١٨٨، ٢٦٧؛ والفروق في اللغة،العسكري: ص١٩٠؛ وإعجاز القرآن، الباقلاني:ص٢٧٤،٢٧٣؛ والمثل السائر، ابن الأثير:١/٢،١٩٣/١٨٤؛ والإيضاح في علوم البلاغة، القزويني: ص٥٩؛ والتبيان، الطيبي:١/١٥٣، وكتاب الطراز، العلوي:٢/ ١٣٢؛ ومنهاج البلغاء وسراج الأدباء، القرطاجني: ص٣١٤ ؛ والبرهان في علوم القرآن، الزركشي: ٢/ ٢٤٦ .

(٣) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ابن الأثير، ضياء الدين أبو الفتح: ٢/١٩٣–١٩٤.

(٤) البيان فى روائع القرآن، ٢/ ٧٧

(٥) ينظر: الأسلوب دراسة لغوية إحصائية، د. سعد مصلوح : ص ٩ .

(٦) البلاغة والأسلوبية، د. محمد عبد المطلب: ص ٧، ٢٤٨ .

عن الأُصول الاستعمالية والمعيارية للغة، وبِنَاءً على ذلك فإن الدراسة ستأخذ على عاتقها دراسة المظاهر العدولية، بمعنى التجاوزات النحوية التى لا تباح لغير الشعراء.

المبحث الأول: مظاهر العدول عن المعيار النحوى .

- تغيير بالحذف:

- حذف أداة النداء:

جوّز العلماء حذف حرف النداء للتخفيف في حال إقبال المخاطب إليك وانتباهه عليك وإبقاء المنادى، إلا أنَّ حذف الحروف مما يأباه القياس لأنَّ هذه الحروف جيء بها للاختصار، فإذا حذفت كان ذلك إجحافًا؛ لأنَّه لا يجوز اختصار المختصر لئلا يختل المعنى، كما قال ابن يعيش:" حروف المعانى إنما أتى بها عوضًا من الأفعال لضرب من الإيجاز والاختصار..."[1] فالأصل فى حرف النداء أن يذكر؛ لأنه نائب مناب الفعل "أدعو" وحذفه يؤدى إلى اختصار المختصر، بحذف العوض والمعوض وهذا لا يتفق مع أصول اللغة من حيث الدقة وأمن اللبس، حيث يرى النحاة أنَّ استعمال هذه الحروف كان لضرب من الاختصار، لذا لا يقبل حذف هذا الاختصار لأنه قرينة على المختصر، ويؤكد ذلك ما نقله السيوطى من قول ابن يعيش:"حذف الحرف يأباه القياس؛ لأنَّ الحروف إنما جئ بها اختصارًا ونائبة عن الأفعال، فما النافية نائبة عن أنفى، وهمزة الاستفهام نائبة عن أستفهم..... وهكذا، فإذا أخذت تحذفها، كان اختصارًا لمختصر وهو إجحاف"[2] وقد فصل النحاة الأحكام النحوية المتصلة بحذف حرف النداء بين الجواز والمنع، والقلة.

أولاً: المواضع التى يجوز فيها حذف حرف النداء:

يقدر النحاة أداة النداء(يا) بكثرة دون غيرها من أدوات النداء، يقول صاحب كتاب الجمل:" وقد تنادى العرب بغير حرف النداء، يقولون: زيد بن عبد الله، أي: يا زيد"[3] وقد ورد حذف حرف النداء أيضًا فى القرآن الكريم، وقد أشارت إلى ذلك كتب إعراب القرآن[4] وحذف أداة النداء من صور الحذف المقيد، إذ إنَّ حذفه غير مطرد، بل هو جائز

---

(1) شرح المفصل، لابن يعيش، ٨/ ١٥٠

(2) الأشباه والنظائر، ١/ ٥٧، ٥٨، وشرح المفصل، ٨/ ١١٦، وسر صناعة الإعراب، ١/ ٢٦٩

(3) الجمل فى النحو، المنسوب إلى الخليل، ١٠٤/١

(4) ينظر: المقرب لابن عصفور ، ٨٤/١ ، وقضايا التقدير النحوى، لياقوت ، ص: ٢٢٢ وغيرهما وجاءوا بأمثلة عديدة .

فى موضع دون آخر، حيث يمكن حذف تلك الحروف مع بعض الأسماء دون بعضها الآخر[1]

يقول سيبويه:"... وإن شئت حذفتهن كلهن استغناء كقولك: حار بن كعب وذلك أنه جعلهم بمنزلة من هو مقبل عليه بحضرته يخاطبه"[2]. ويرى ابن يعيش[3]: جواز الحذف فى المنادى القريب، نحو قوله:

حَارِ بن كعبٍ ألا أَحْلاَمَ تَزْجُرُكُم

ونحو قوله تعالى: ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا ﴾ يوسف:٢٩ فقد حذف حرف النداء لتقريب يوسف وتلطيفه[4]. وجوازه فى المنادى المضاف لوروده كثيرًا فى القرآن الكريم، نحو قوله تعالى: ﴿ رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا ﴾ آل عمران: ٨ وقوله:

﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا ﴾ البقرة: ٢٨٦ وقد كثر حذف حرف النداء فى القرآن الكريم، وذلك لأنَّ الله –عز وجل– قريب من خلقه ولا يفصله عنهم فاصل، فهو سبحانه أقرب إلى خلقه من أوردتهم.

ثانيًا: المواضع التى يمتنع فيها حذف حرف النداء:

يقول ابن يعيش: "ولا يجوز حذف حرف النداء من المستغاث به، فلا تقول: لزيد، وأنت تريد يا لزيد؛ لأنَّ المستغيث يبالغ فى رفع صوته وامتداده؛ لتوهمه فى المستغاث به الغفلة والتراخى، وكذلك المندوب، قال سيبويه: لا يجوز حذف حرف النداء منه؛ لأنهم يختلطون ويدعون ما قد فات وبعد عنهم، والاختلاط الاجتهاد فى الغضب، ولأنهم يريدون به مذهب الترنم ومد الصوت، ولذلك زادوا الألف أخيرًا مبالغة فى الترنم، فأما قولهم: "اللهم" فهو نداء والضمة فيه بناء بمنزلتها فى يا زيد، والميم فيه عوض عن حرف النداء"[5]

---

(1) ينظر: همع الهوامع ٤٢/١ ، واللمع ص: ١٩٣

(2) الكتاب، ٢/ ٢٣٠

(3) ينظر: شرح المفصل، ٢/ ١٥

(4) ينظر الكشاف للزمخشري : ٣١٥/٢، البحر المحيط : ٥ / ٢٩٨.

(5) شرح المفصل، لابن يعيش، ٢/ ١٦، وينظر: همع الهوامع ٤٢/١ ، واللمع ص: ١٩٣

ثالثًا: المواضع التى يقل فيها حذف حرف النداء:

يحذف حرف النداء حذفًا متوسطًا بين الكثرة والقلة إذا كان المنادى أحد أمرين:

١- المنادى اسم إشارة، نحو: هذا أقبل، وهؤلاء أقبلوا، أى: يا هذا، ويا هؤلاء. ومنه قول أعرابي لابنه: "هذا، استمع لقول الناصح ولو أغضبك قوله؛ فمن أحبك نهاك؛ ومن أبغضك أغواك". وقول آخر لأولاده: "هؤلاء، اعلموا أنَّ أقوى الناس من قاوم هواه، وأشجعهم من حارب الباطل..." أي: يا هذا، يا هؤلاء..."[١] ومنه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾ البقرة: ٨٥ أى: يا هؤلاء، وهذا خطأ على قول سيبويه لا يجوز عنده: هذا أقبل"[٢] حيث يقول:" ولا يحسن أن تقول: هذا، ولا رجلُ، وأنت تريد: يا هذا، ويا رجلُ ولا يجوز ذلك في المبهم؛ لأنَّ الحرف الذي ينبِّه به لزم المبهم كأنَّه صار بدلاً من أيُّ حين حذفته"[٣] وقول الشاعر[٤]: [الخفيف]

ذا ارعواء، فليس بعد اشتعال الرْ رأس شيبًا إلى الصِّبا مِنْ سَبِيلِ

فإنه أراد: "يا هذا ارعوِ ارعواء" فحذف حرف النداء، ومنه أيضًا قول المتنبى[٥]:[الكامل]

هَذِى بَرَزْتِ لَنَا فَهِجْـتِ رَسِيسًا ثُمَّ انْصَـرَفْتِ وَمَا شَفَيْتِ نَسِيسًا

فإنه أراد: يا هذه قد برزت وظهرت فهيجت وأثرت ما كان ثابتًا من الحب عندنا[٦].

وقد اختلف الكوفيون والبصريون في اسم الإشارة، واسم الجنس لمعين، إذا ناديا هل يجب ذكر حرف النداء، أو يجوز ذكره وحذفه؟ فذهب البصريون إلى وجوب ذكر حرف النداء مع اسم الجنس لمعين واسم الإشارة؛ ولا يجوز حذفه إلا في ضرورة الشعر. وذهب الكوفيون إلى جواز ذكر حرف النداء وجواز حذفه، واستدلوا على جواز الحذف بما ورد في السماع[٧].

---

(١) النحو الوافى، ٤/ ٤

(٢) إعراب القرآن ، للنحاس ٢٤٣/١

(٣) الكتاب ، لسيبويه ٢/ ٢٣٠

(٤) البيت مجهول القائل، ينظر: شرح ابن عقيل ٢/ ٢٦٢، والمقاصد النحوية ٣/ ٢٣٢

(٥) شرح ديوانه، لعبد الرحمن البرقوقى، دار الكتاب العربى، بيروت، لبنان، ١٩٨٧م، ٢/ ٣٠١، ينظر: الفتح على أبي الفتح، لابن فورجة (١٦٢).

(٦) مغنى اللبيب، لابن هشام، ٢/ ٧٣٨

(٧) ينظر: آراء البصريين النحوية، رسالة دكتوراه للباحث، ص: ١٦٨

وقد ورد حذف حرف النداء عند ذى الرمة فى قوله: [الطويل]

إذا هَمَلَت عَيني لَها قالَ صاحِبي بِمِثْلِكِ هذا فِتنَةٌ وَغَرامُ[1]

وقد اعتبر النحاة البصريون هذا الحذف لحنًا، وذلك لما فى نداء المبهم من إحداثٍ للبس، وتعارض مع مقصد اللغة ومغزاها، من حيث الإفادة ومنع اللبس أو الغموض، ولهذا يقول ابن وكيع: "حذف النداء من المبهمات لحن عند البصريين؛ لأنه لا إعراب له يدل على إرادتك، كما يدل على قولك: (زيد أقبل) على المحذوف، وهو من المبهمات التي لا إعراب لها لا يدل على مرادك ويشكل، ولا يجوز إلا في رواية شاذة غير موثوق بها"[2].

-الترخيم فى غير النداء

الترخيم في اللغة هو التسهيل والتليين، وهو في إصطلاح النحويين حذف أواخر الأسماء في النداء[3].وللترخيم شروط ذكرها سيبويه[4]، وعلق عليها السيرافي بقولهِ:"الاسم الذي يقع عليه الترخيم شرطه أنْ يكون منادى مفردًا معرفة على أكثر من ثلاثة أحرف..."[5] وقد أجاز الكوفيون ترخيم الاسم المضاف، وجعلوا الترخيم على آخر الاسم المضاف إليه، ومنعه البصريون[6].

ويؤكد سيبويه أنَّ الترخيم لا يكثر في شيء ككثرتهِ فيما آخره هاء التأنيث. وإنَّما كثر الترخيم في ما آخره هاء التأنيث لأنَّها شيء مضاف إلى الاسم وليس من نفسه، وكونها لا تعُود مع جمع مُكسّر ولا سَالِم كعودة ألف التأنيث؛ لأنها إذا دخلت للتأنيث لم تغير بنية ما تدخل عليه من المذكر[7]. ويرى أنَّ هذهِ الهاء متغيرة، فقد تكون تاءً في

(١) ديوانه: ٢٤٥

(٢) النصف، لابن وكيع ، ص٢٦٥، عن المعرى متلقيًا قارئًا لشعر المتنبى، رسالة دكتوراه، لأحمد عامر، الورقة ٣٨٤

(٣) شرح جمل الزجاجي ٢/ ١١٣ .

(٤) ينظر: كتاب سيبويه ٢/ ٢٠٤، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ١/٥٧٥.

(٥) ينظر: تعليق السيرافي في هامش(٢) من كتاب سيبويه٢/ ٢٤٠.

(٦) ينظر: الإنصاف (مسألة – ٤٨) ١/٣٤٧ ، وشرح المفصل ٢/ ٢٠.

(٧) ينظر: كتاب سيبويه ٢/٢٤١ .

الوصل وهاءً في الوقف، وأنَّ دخولها في الكلام أكثر، فلما كانت هكذا كَثُرَ حذفها في الترخيم لكثرتها في الكلام[١].

وقد خصَّ الشلوبين الترخيم بالمنادى، فذكر ذلك فى سرده لشروط الترخيم بقولهِ: "الاسم المرخَّم لا يكون إلا مُنادًى. وشرطه إنْ كان دون هاء التأنيث: أن يكون علمًا زائدًا على ثلاثة أحرف، غَيرَ مستغاث به، ولا مُتعَّجب منه، ولاَ مندوب، وأنْ يكون مُفردًا، أي: ليس جملةً في الأَصل، ولا هو مُضاف ولا مشبه بالمضاف، وأن يكون ثلاثيًا محرَّك الوَسط، عند الفراء، فلا يزيد على ثلاثة أحرف"[٢] ويجب أنْ يراعى الحرف الذي يقع طرفًا بعد المحذوف للترخيم[٣] .

ويؤكد سيبويه أنَّ الترخيم لا يكون إلا في النداء[٤]، وقد خصَّ الترخيم بضرورة الشعر بقولهِ: "واعلم أنَّ الترخيم لا يكون إلا في النداء إلا أنْ يضطر شاعر، وإنَّما كان ذلك في النداء لكثرتهِ في كلامهم، فحذفوا ذلك كما حذفوا التنوين، وكما حذفوا الياء من قَوْمِي ونحوه في النداء"[٥].

ويرى أنَّ الترخيم يكثر في نحو حارثٍ ومالكٍ وعامرٍ، وذلك لكثرة استعمالهم هذه الأسماء في الشعر، إلى جانب أنَّهم أكثروا تسمية الرجال بمثل تلك الأسماء[٦].

وقد علَّلَ ابن مالك –أيضًا– حذف الألف من الاسم الذي يزيد على ثلاثة أحرف بكثرة الاستعمال، وقد أكد ذلك بقوله: "وحذفت الألف أيضًا مما كثر استعماله من الأعلام الزائدة على ثلاثة أحرف نحو مالك ، وصالح ..."[٧] .

---

(١) ينظر: المصدر نفسه ٢/٢٤٤، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ١/٥٦٧.

(٢) التوطئة : ٢٩٤ .

(٣) ينظر: كتاب سيبويه ٢/٢٥٦، وشرح المفصل٢/١٩، وأسرار العربية: ١٧٨، وكتاب الحلل في اصلاح الخلل٢٥١، وشرح اللمع في النحو ١٥٠.

(٤) ينظر: اللمع، ٢٠٦، وكتاب الحلل في إصلاح الخلل ٢٤٩، وشرح الحدود النحوية ١٠٢، واللمحة البدرية ٢/١١٧.

(٥) كتاب سيبويه : ٢/ ٢٣٩ .

(٦) ينظر : كتاب سيبويه ٢/٢٥٦ .

(٧) ينظر : المساعد ٤/٣٧١ .

ويذكر سيبويه أنّ الأسماء غير الأعلام لا تُرَخَّم إلا أنّ العرب قد قالت: يا صاحِ وهم يُريدون: صاحبي[1]، ووافقه في ذلك ابن مالك فقد رأى أنّ كثرة الاستعمال جعلته كالعلم. فجاز ترخيمه لذلك وإنْ لم تنطبق عليه شروط الترخيم قال: "لكن كثرة الاستعمال جعلته كالعلم"[2]. ومن الواضح أنّ كثرة الاستعمال كانت وراء ذلك التغيير والحذف الذي لحق أواخر الكلام في الأسماء التي دخلها الترخيم. وقد يدخل الترخيم في غير النداء؛ وذلك حين يضطر شاعر إلى مثل هذا الترخيم. وقد ورد الترخيم فى غير النداء عند ذى الرمة فى قوله:[البسيط]

دِيـــارَ مــيَّةَ إذ مَيٌّ مُســاعِفةٌ ولا يَــرى مثلَها عُجْمٌ ولا عَرَبُ[3]

حيث إرخم الشاعر فيه "مى" فى غير وروده فى سياق النداء. فقال سيبويه: "فزعم يونس أنه كان يسميها مرة مية ومرة ميًّا، ويجعل كل واحد من الاسمين اسمًا لها في النداء وفي غيره"[4]

* حذف همزة الاستفهام

الحروف دالة على معانٍ كما قال ابن يعيش: "لما كان الاستفهام معنى من المعانى لم يكن بدٌّ من أدوات تدل عليه، إذ الحروف هى الموضوعة لإفادة المعانى"[5] حيث يرى النحاة أنّ استعمال هذه الحروف كان لضرب من الاختصار، لذا لا يقبل حذف هذا الاختصار لأنه قرينة على المختصر.

ولما كانت الهمزة هى الأصل فى باب الاستفهام، اختصت بجواز حذفها، وسائر الأدوات لا تُحذف[6] يقول القزاز القيرواني: "ربما يجوز له عند الكوفيين: حذف ألف الاستفهام، وليس في الكلام عليها دليل".[7]، ويفهم من هذا الكلام أنّ حذف همزة الاستفهام موضع خلاف بين العلماء، ليس فى جواز الحذف من عدمه وإنّما فى دلالة

(١) ينظر : كتاب سيبويه ٢٥٦/٢ ، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ٥٨٣/١ .

(٢) المساعد : ٥٦٢/٢ .

(٣) ديوانه: ١٢، والخزانة ١/ ٣٧٨ ، والكامل ٤٥٢، والكتاب ٢٨٠/١.

(٤) الكتاب ٢٤٧/٢

(٥) شرح المفصل ٨/ ١٥٠

(٦) همع الهوامع، ٢/ ٤٨٢

(٧) ما يجوز للشاعر في الضرورة، ص٢٦٨، مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب،لابن هشام، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٢، ٢١/١.

الكلام على المحذوف من السياق، والقرائن اللغوية المتاحة. ففريق منهم لم يجز حذفها بلا دليل، ومن هؤلاء المبرد، وعليه خرج قول ابن أبى ربيعة[١]: [الخفيف]

ثُمَّ قَالــوا: تُحِــبُّها قُلــتُ بَهرًا عَــدَدَ النَجمِ وَالحَصى وَالتُرابِ

على أنه خطأ فى القول، إذ يقول: "قال قوم: أراد بقوله: "تحبها" الاستفهام ... وقالوا: وهذا خطأ فاحشٌ، إنما يجوز حذف الألفِ إذا كان في الكلامِ دليلٌ عليها،.....قوله: تحبها إيجاب عليه، غير استفهامٍ؛ إنَّما قالوا: أنت تحبها، أي قد علمنا ذاك، فهذا معنى صحيحٌ لا ضرورة فيهِ.... وقوله: "قلت بهرًا" يكون على وجهين؛ أحدهما: حبًّا يبهرني بهرًا، أي يملؤني...والوجهُ الآخر: أن يكون أراد "بهرًا لكم" أي: تبًّا لكم حيث تلومونني على هذا"[٢].

وذهب ابن عصفور إلى ذلك، فقال عن قول ابن أبى ربيعة السابق:"فليس على حذف الهمزة كما ذهب إليه بعضهم؛ لعدم الدليل على ذلك، وإنما قالوا له أنت تحبها، قد علمنا ذلك وتحققنا منك"[٣].

ولا خلاف على أنَّ ظاهرة التنغيم فى الجملة تُعدُّ إحدى القرائن اللفظية التى تحدد رسالة المتكلم وتبليغها، ولذا فإنَّ النغمة التى قيل بها الكلام قد يتوقف عليها مدلوله ومعناه، وقد تُغْنِى عن بعض الأدوات كأدوات الاستفهام مثلاً، وقد تُغْنِى عن ذكر الألفاظ الجارحة، ومن ثم كان التلطف فى أسلوب العربية، ولما كان الكلام فى العربية قد وصلنا مكتوبًا خاليًا من النغمة التى قيل بها الكلام، وفى ضوء غياب هذه القرينة تعددت التوجيهات والتقديرات النحوية لتفسير الكلام المكتوب، فالتنغيم يقوم مقام المحذوف ويدل عليه، يقول أستاذنا الدكتور تمام:"إنَّ وجود النبر والتنغيم بالذات فى الكلام المسموع دون المكتوب، يجعل الأول أقدر فى الكشف عن ظلال المعنى ودقائقه من الثانى"[٤] فقد تغير النغمة المعنى نظرًا لتغير المبنى، فقد تكون النغمة عريضة أو رفيعة، أو طبيعية أو شديدة العلوّ أو عالية أو متوسطة أو دنيا"[٥] ويبدو أنَّ كل أسلوب نحوي يتفق مع نمط

---

(١) ديوانه، ص ٤٢٣

(٢) الكامل فى اللغة والأدب، للمبرد ٢/ ١٨١، ١٨٢

(٣) ضرائر الشعر، ١٥٩

(٤) اللغة العربية معناها ومبناها ، د: تمام حسان ، ص: ٤٧

(٥) مبادئ علم الأصوات العام ، ديفيد أبر كرومى ، ترجمة : د: محمد فتيح ، ط١ ، ص: ١٥١

تنغيمي خاص به، فما يقتضيه أسلوب الاستفهام مثلاً يختلف عما يقتضيه أسلوب التوكيد، وكذلك في أسلوب النفي وأسلوب الندبة والتفجع وغيره[1] فالأساليب النحوية يقع كلٌّ منها في نمط تنغيمي خاص به[2] ولكى تكون التغيرات النغمية مفيدة لغويًا لا بدَّ أنْ تكون هذه التغيرات واقعة تحت سيطرة المتكلم، وأنْ تكون واضحةً وضوحًا تحس به الأذن، وأنْ تكون قابلة للدخول فى علامات تقابلية مع غيرها من صور التنغيم[3]. ومن ذلك قول ذى الرمة: [البسيط]

استَحدَثَ الرَكبُ عَن أشياعِهِم خَبَرًا أم راجَعَ القَلبَ مِن أطرابِهِ طَرَبُ[4]

فَحَذَفَ الشاعرُ همزةَ الاستفهام؛ حيث إنَّها تُفهم من سياق الجملة، وقد وردت فيه "أم" الدالة على همزة الاستفهام، حيث يردان معًا بكثرة فى بنية الاستفهام بالهمزة، أمَّا الألف الواردة فى الكلمة "استحدث" فهى من بنية الكلمة، فالتقدير فيها: أاستحدث....وقد أغنى التنغيم والسياق عن ذكرها.

– حذف الفاء من جواب الشرط:

لمَّا كان الشرط يحتاج إلى جواب لزم الرابط، الذى يربط بين جملة الشرط وجملة الجواب، والرابط كما هو معروف اللام، أو الفاء، يقول سيبويه: "واعلم أنَّه لا يكون جواب الجزاء إلا بفعل، أو بالفاء"[5] وذلك لأنَّ هذه "الفاء" تحقق الاتساق بين طرفى الجملة، فهى أداة "للربط المحض الدال على التعليل؛ وليست للعطف ولا لغيره، ولا تفيد معنى إلا عقد الصلة ومجرد الربط المعنوي بين جملة الجواب وجملة الشرط، كي لا تكون إحداهما مستقلة بمعناها عن الأخرى عند زوال الجزم الذي كان يربط بينهما"[6].

---

(1) مناهج البحث فى اللغة، د: تمام حسان، ص:١٦٥، واللغة العربية معناها ومبناها، ص:٢٢٦، فى نحو اللغة وتراكيبها ،د: أحمد خليل عمايرة ، ص: ١٧٣

(2) اللغة العربية معناها ومبناها ، ص: ٤٧، ٢٩٧

(3) آراء البصريين النحوية، رسالة دكتوراه، للباحث، مودعة فى مكتبة كلية الألسن، جامعة عين شمس، ص ٢٥٩

(4) ديوانه: ص: ١٠

(5) الكتاب، ٣/٦٣، وآراء البصريين، للباحث، ٢٥٩

(6) النحو الوافى، لعباس حسن، ٤/ ٤٥٨، ٤٥٩، واللغة العربية معناها ومبناها، ٢١٣، ٢١٥،

وقد اعتُبِرَتِ الفاء مفيدة لمعنى الإتباع وتؤذن بأن ما بعدها مسبب عما قبل وليس فىَ حروف العطف حرف يوجد فيه هذا المعنى[١] وعلى ذلك فإنَّ حذف الفاء من جملة جواب الشرط يعد من صور الخروج على أصول الاستعمال، وما اقتضته المعايير اللغوية.

يقول سيبويه: "وسألته عن قوله: إن تأتني أنا كريم، فقال: لا يكون هذا إلاّ أن يضطرّ شاعر، من قبل أنّ أنا كريم يكون كلامًا مبتدأ، والفاء وإذا لا يكونان إلاّ معلّقتين بما قبلهما فكرهوا أن يكون هذا جوابًا حيث لم يشبه الفاء. وقد قاله الشاعر مضطرًا، يشبهه بما يتكلّم به من الفعل. قال حسّان بن ثابت: [البسيط]

مَنْ يَفعلِ الحَسَناتِ اللّه يشكُرُها والشــرُّ بالشَّرِّ عــند اللهِ مِثْلان[٢]

ويقول المبرد:" ولا تكون المجازاة إلا بفعل؛ لأنَّ الجزاء إنما يقع بالفعل أو بالفاء؛ لأنَّ معنى الفعل فيها"[٣] ويؤكد النحاة ضرورة دخول الفاء فى جواب الجزاء باعتبارها معادلاً لبنية الجملة المركبة فىَ المبتدأ والخبر؛ "لأنَّ الشرط والجزاء لا يصحان إلا بالأفعال"[٤] وقد ذكر النحاة أن حذف "الفاء" المتصلة بجواب الشرط من الضرورات الشعرية[٥]. وقد حدد النحويون مواضع وجوب اقتران جواب الشرط بالفاء، وهى[٦]:

- إذا كان فعلاً ماضى المعنى.
- إذا كان طلبيًّا.
- إذا كان مقترنًا بقد.
- إذا كان جامدًا نحو: (عسى) و (ليس).
- إذا كان منفيًّا بحرف نفى غير (لم) و (لا).
- إذا كان الفعل مقترنًا بحرف تنفيس وهو (السين) و(سوف).
- إذا كان الجواب جملة اسمية.

---

(١) المخالفات النحوية فى شعر الكميت، د. عصام عبد المنصف أبو زيد، ص ١٥٩

(٢) الكتاب، ٣/٦٥، وينظر:آراء البصريين، للباحث، ١٠٤، ٢٠٢

(٣) المقتضب ، للمبرد ، ٢/ ٥٠، وينظر:آراء البصريين، للباحث، ١٠٤

(٤) سر صناعة الإعراب، لابن جنى ١/ ٢٥٩،

(٥) الكتاب ، لسيبويه ٣/ ٦٥، وينظر:آراء البصريين، للباحث، ١٠٤

(٦) ينظر: شرح شذور الذهب، ٣٥٣، ٣٥٤، وأوضح المسالك ٤/ ١٠٩- ١١٠، والنحو الوافى ٤/ ٤٥٨- ٤٦١

وبرغم ذلك، فقد جاءت بعض النصوص، ورد فيها جواب الشرط غير مقترن بالفاء، وقد حاول النحاة تأويلها على تقديم الجواب، لكنَّ المبرد رفض هذه التأويلات؛ لأنَّه وقع في موقعه الذى ينبغى له، والشىء إذا وقع فى موقعه لم يُنْوَ به التقديم ومثله: [الطويل]

فَقيلَ تَحَمَّل فَوقَ طَوقِكَ إنَّها مُطَبَّعَةٌ مَن يَأتِها لا يَضيرُها[1]

أى: فلا يضيرها[2]. يُفهم من كلام المبرد أنه يمنع حذف "فاء" الجزاء فى الضرورة[3] أما سيبويه فقد أجاز ذلك، وعليه خرَّج أبو الحسن قوله تعالى: ﴿إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ﴾ البقرة:١٨٠ قال: (إنْ تَرَكَ خَيْرًا) شرط، والتقدير على ما قال به الأخفش: "فالوصية"، ثم حذف الفاء[4].

وقد ورد حذف الفاء من جواب الشرط فى شعر ذى الرمة، فى قوله: [الطويل]

وَأَنّي مَتى أُشرِفْ عَلَى الجانِبِ الَّذي بِهِ أَنتِ مِن بَينِ الجَوانِبِ ناظِـرُ[5]

فقال المبرد: وهو عندي على إرادة الفاء. والبصريون يقولون: هو على إرادة الفاء، ويصلح أن يكون على التقديم؛ أي: وإني ناظر متى أشرف[6].

وقد اختلف النحاة فى توجيه هذا البيت على التقديم أم على حذف الفاء من جواب الشرط، وقد علَّق السيرافى على قول سيبويه بقوله:"كأنه قال: وإني ناظر متى أُشْرِفْ، و(ناظر) خبر(إنّ) وهذا يقبح إذا كان الشرط بالمستقبل، ويحسن إذا كان فعل الشرط ماضيًا"[7]. وردَّ البغدادى قولَ سيبويه بقوله: "وَالَّذِي عِنْد أبي الْعَبَّاس وَعِنْدِي فِيهِ وَفِي أَمْثَاله أنه على إِضْمَار الْفَاء لا غير لأنَّ الْجَواب فِي مَوْضِعه فَلا يجوز أن ينوى بِهِ غير

---

(1)الكتاب،٣/٧٠ والمقتضب:٢/٧٢، وشرح المفصل: ٨/ ١٥٨،والأشموني: "٣/١٠٨٤/ ٥٨٦"، والخزانة: ٣/ ٦٤٧، والعيني:٤٣١

(2) ضرورة الشعر للسيرافى، ١١٥– ١١٨، والأصول فى النحو ٣/ ٤٦١، والدرر اللوامع ٥/ ٨١

(3) الدرر اللوامع ٥/ ٨١

(4) آراء البصريين، للباحث، ص: ٢٠٢

(5) ديوانه: ١١٦

(6) المقتضب، ٢/ ٧٢

(7) شرح أبيات سيبويه، للسيرافي، تحقيق: د. محمد علي الريح هاشم، مراجعة: طه عبد الرءوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ١٣٩٤ هـ – ١٩٧٤ م، ٢/ ١٠١

مَوْضِعه إذا وجد لَهُ تَأْوِيل"[١]. فالرأى الأرجح على حذف الفاء، وليس على التقديم؛ لأن السَياق يؤيد ذلك.

- استعمال "إمَّا" غير مكررة":

"إما"حرف عطف للتفصيل وهى بمنزلة "أو" فى جميع أحكامها[٢] وما عليه أصل الاستعمال أن "إمَّا" لا تأتى من دون تكرارها فى اللغة إلا فى ضرورة الشعر، ويرى البصريون وجوب تكرارها، فيقول المبرد: " فإذا ذكرت إما فلا بد من تكريرها"[٣].

ويذهب الزجاجى إلى ما ذهب إليه البصريون من وجوب تكرارها فيقول:"وإما مكسورة مكررة"[٤]. ونقل المرادى رأى البصريين فى هذه الظاهرة فقال: "ونص النحاس على أن البصريين لا يجيزون فيها إلا التكرار"[٥].

ومن الذين يؤيدون رأى البصريين بوجوب التكرار، واعتبار الحذف من الضرورات الشعرية، القزاز القيروانى، حيث يعقِّب على ما قال به بعضُ النحاة تعليقًا على قول الشاعر: [الوافر]

لقــد كَذَبَتــكَ نَفْسُــكَ فاكذِبَنْها فإن جَــزَعًا وإنْ إجـــمالَ صَبْرِ

من أن المعنى على: إمَّا جَزَعًا وإمَّا إجمالَ صَبْرٍ، ولكن حذف "ما" وأبقي "إنْ" فقال:"وهذا لا يجوز في الكلام، وإنما يجوز في الشعر، إذا اضطر إليه الشاعر"[٦]. وإلى ذلك ذهب ابن عصفور فى كتابه ضرائر الشعر[٧]، وتبعه فى ذلك الآلوسى فى كتابه "الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر"[٨].

---

(١) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ٩/ ٥٢

(٢) ينظر: الجنى الدانى، ص: ٥٣٠، والمغنى، ٦٢، ٦٣

(٣) المقتضب، ٣/ ٢٨

(٤) الجمل، ص: ٣٠، والبسيط لابن أبى الربيع، ١/ ٣٣١

(٥) الجنى الدانى، ص ٥٣٠ ، وهمع الهوامع ، ط التوفيقية، ٣/ ٢١٠

(٦) ما يجوز للشاعر في الضرورة، ص: ٢٥٣

(٧) ينظر: الضرائر لابن عصفور، ١٦١- ١٦٢

(٨) ينظر: كتاب الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر،الآلوسى، محمود شكرى، مكتبة البيان، بغداد، ودار صعب، بيروت، ص ١٠٦- ١٠٧

ويشير المبرد إلى ارتباط معنى الجملة بـ "إمَّا" مكررة، ولا يجوز الاستغناء عنها، ولا يجوّز حذف "إما" إلا فى ضرورة الشعر، فيقول: "ولو قلت: ضربت إما زيدًا، وسكت، لم يجز؛ لأن المعنى: هذا أو هذا؛ ألا ترى أن ما بعد إما لا يكون كلامًا مستغنيًا"... وزعم الخليل أن الفصل بين "إما" و "أو" أنك إذا قلت: ضربت زيدًا أو عمرًا، فقد مضى صدر كلامك وأنت متيقن عند السامع، ثم حدث الشك بأو. فإذا قلت: ضربت إما زيدًا فقد بنيت كلامك على الشك، وزعم أن إمَّا هذه إنَّما هي "إنْ" ضُمَّت إليها "ما" لهذا المعنى، ولا يجوز حذف "ما" منها إلا أن يضطر إلى ذلك شاعر، فإن اضطر جاز الحذف؛ لأن ضرورة الشعر ترد الأشياء إلى أصولها، وذكر البيت السابق:

... ... فإن جـــزعًا وإنْ إجـــمالَ صـــبْر

فهذا لا يكون إلا على "إما"[1] ويرى ابن أبى الربيع أنَّ :"إما لا تقع إلا مكررة، فلا تقول: قام زيدٌ وإما عمرو، وإنما يقال: قام إما زيدٌ وإما عمرو، ويقتضى هذا بظاهره أنك لا تقول: قام إما زيدٌ أو عمرو، لأنها لم تكرر، وقد جاء مثل هذا قليلاً، وقد حُذفت إمَّا الأولى فى الشعر، واستدل بما استدل به سيبويه من قول الشاعر[2]:[المتقارب]

ســقَتْهُ الــرَّوَاعِـدُ من صَـــيِّفٍ وإنْ مــن خــريفٍ فَــلَنْ يَعــدَمَا

الأصل: "سقته الرواعد إما من صيف، وإما من خريف، فحذف "إما" الأولى وأزيل تركيب الثانية. وهذا كله لا يكون إلا فى الشعر"[3].

وقد حمل سيبويه "إنْ" فى هذا البيت على إرادة "إما" و"ما" فيه محذوفة من "إمَّا" يريد: وما من خريف ولا يجوز طرح "ما" من "إما" إلا ضرورة[4] وهذا معنى ما قال به سيبويه فى كتابه حيث يقول: "ولا يجوز طَرْحُ "ما" مِنْ "إمّا" إلاَّ فى الشعر، ثم ذكر بيت النَّمِرِ بن تَوْلَبٍ، ثم قال: وإنَّما يريد "وإمَّا" من خريف، ومَنْ أجاز ذلك فى الكلام دَخَلَ عليه أن يقول:

---

(1) المقتضب، ٣/ ٢٨، ٢٩

(2) البيت للنمر بن تولب العكلى، فارس جواد مخضرم من المعمرين، "ينظر ترجمته فى: الشعر والشعراء ١/ ٣١٥، وخزانة الأدب ١/ ١٥٦، مقدمة شعره" ... والشاهد ورد فى الكتاب ١/ ٢٦٧، ٣/ ١٤١، ومجاز القرآن ٢/ ٢٣١، والخصائص ٢/ ٤٤١، والمنصف ٣/ ١١٥، وشرح المفصل ٨/ ١٠٢، ومغنى اللبيب ١/ ١٢٦، والجنى الدانى ص ٢١٢، وخزانة الأدب ٤/ ٤٣٤

(3) البسيط فى شرح جمل الزجاجى، ١/ ٣٣٢

(4) شرح المفصل لابن يعيش، ٨/ ١٠٢

مررتُ برجل إن صالحٍ وإن طالحٍ، يريد: "إمَّا" وإن أراد الجزاء فهو جائزٌ لأنه يُضمَرُ فيها الفعلُ الذى يصل بحرف"[1] وقدر المبرد ما فى حذف "إما" الواردة فى هذا البيت وغيره من الخطأ، فقال بأنَّ "إما" لا يجوز إلغاؤها إلا فى غاية من الضرورة، ولا يجوز أن يحمل الكلام على الضرورة ما وجد عنه مندوحة مع أنَّ "إمَّا" يلزمها أن تكون مكررة[2].

وما ذهب إليه البصريون من وجوب تكرار"إما" يؤيده ما جاء فى كتاب الله عز وجل، وهو رأس الأمر فى الاحتجاج وذروة سنامه، فقد وردت "إمَّا" العاطفة فى القرآن الكريم فى سبعة مواضع مكررة، منها موضع واحد جاءت فيه "إما.... أو" وهو فى سورة الإسراء فى قوله تعالى: ﴿إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا﴾ الإسراء: ٢٣ ولِذكرِ "أو" فى هذا الموضع دلالة على إمكانية جمع الوالدين كليهما حين الكبر، فقد يتفق أن يمد الله فى أجلهما معًا، ولذا فإنَّ "إما" لا تستقيم مع معنى الآية؛ حيث إنَّ "إما" تمنع مطلق الجمع بين الشيئين أو الأشياء، وليس للإنسان خيارٌ فى أن يشهد والديه أو لا يشهدهما، فهذا بقدر الله عز وجل، ولا حيلة لمخلوق فيه.

أما الآيات الست الأخرى، فقد جاءت فيها إما" مكررة، نحو: قوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ يَـٰمُوسَىٰٓ إِمَّآ أَن تُلْقِىَ وَإِمَّآ أَن نَّكُونَ نَحْنُ ٱلْمُلْقِينَ﴾ الأعراف: ١١٥ وفى قوله تعالى: ﴿إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ﴾ التوبة: ١٠٦ وفى قوله تعالى: ﴿يَـٰذَا ٱلْقَرْنَيْنِ إِمَّآ أَن تُعَذِّبَ وَإِمَّآ أَن تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا﴾ الكهف: ٨٦ وفى قوله تعالى: ﴿إِمَّا ٱلْعَذَابَ وَإِمَّا ٱلسَّاعَةَ﴾ مريم: ٧٥ وفى قوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ يَـٰمُوسَىٰٓ إِمَّآ أَن تُلْقِىَ وَإِمَّآ أَن نَّكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَلْقَىٰ﴾ طه: ٦٥ وفى قوله تعالى: ﴿إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ الإنسان: ٣

وقال المرادى:"....وأجاز الفراء ألا تكرر، وأن تجرى مجرى "أو". وقال الفراء: يقولون: عبد الله يقوم وإمَّا يقعد. وقال ابن مالك: وقد يستغنى عن الأولى بالثانية، كقول الشاعر:[الطويل]

تُهاضُ بدارٍ قد تقادم عهدُها وإمَّا بأمواتٍ ألمَّ خيالها

---

(1) الكتاب، ١/ ٢٦٧- ٢٦٨

(2) ينظر: المقتضب، ٣/٢٨ وما بعدها، وشرح المفصل لابن يعيش، ٨/ ١٠٢، والأمالى الشجرية، ٣/ ١٤٩

أي: إمَّا بدار، فحذف. وربما استغني عن "واو" وإما كقول الشاعر:[البسيط]

يَا لَيْتَما أُمُّـنَا شَـالَتْ نَعَـامَتُهَا إمَّا إلى جَـنَّةٍ، إمَّا إلى نَـــارِ

ثم قال: "وهو نادر"(١).

ويخفِّف عباس حسن من حدة البصريين وصرامتهم فى القول بوجوب التكرار، فيقول: "ليس من اللازم أن تتكرر"إمَّا"، ولكن الأغلب تكرارها، فقد تحذف الثانية؛ لوجود ما يغني عنها. ويغلب أن يكون أحد شيئين: "وإلاّ" "أو". فمثال الأول: إما أن يتكلم المرء ليُحْمَد وإلا فليسكت. ومنه قول الشاعر(٢):[الوافر]

فـإمَّا أن تكـون أخِي بصـدق فأعْـرفَ منكَ غَثِّي من سَـمِيني

وإلاّ فاطَّـرِحْنِي واتَّخِـذْنِي عَـدوًّا أتَّقِـيكَ وتَتَّقِـينِي

ومثال الثاني قول الشاعر(٣):[الطويل]

وقَـد شَـفَّنِي ألا يزال يروعني خَـيالك إما طـارقًا أو معـاديا

وقد يستغني عن الأول اكتفاء بالثانية كقول الشاعر: [الطويل]

تُلِمُّ بِـدَارٍ قَـدْ تَقَـادَمَ عهدُها وإمَّا بأمْـوات أَلـمَّ خَـيَالُهَا

أي: إمَّا بدار... والفراء يقيس هذا الاستغناء، فيجيز: فيضان النهر معتدل وإمَّا خطير"(٤). وقد وردت هذه الظاهرة فى شعر ذى الرمة، وقد تناقلتها المصادر النحوية، بقوله(٥):[الطويل]

تُهـاض بـدارٍ قـد تقـادم عهدُها وإمّـا بأمـواتٍ ألـمَّ خـيالها

---

(١) الجنى الدانى، ص: ٥٣٠

(٢) همع الهوامع، ط التوفيقية ٣/ ٢١٠

(٣) الهمع، ط التوفيقية، ٣/ ٢١٠

(٤) النحو الوافى، ٣/ ٦١٢، ٦١٣

(٥) نُسب البيت لذى الرمة فى شواهد المغنى/٧٠، والمقاصد، ٤/ ١٥٠ ، وهو فى ملحقات ديوانه القصيدة (تقع فى بيتين)١٠٥ ص ١٩٠٢، ونسبهما لذى الرمة أيضًا السيوطى فى شرح شواهد المغنى/ ١٩٣، وقال المرادى فى شرح التسهيل هما لذى الرمة، ولم أرهما فى ديوانه، وفى الخزانة ٤/ ٤٢٨ وفيها: ونسبهما أبو على إلى الفرزدق وهو الصحيح، وهما فى ديوانه/ ٦١٨، من قصيدة يمدح فيها سليمان بن عبد الملك ويهجو الحجاج بن يوسف، ومهما يكن الأمر فإننا لا نستطيع الجزم بنسبة البيت لمن من هذين الشاعرين ولذا يتحتم على الدراسة تناول هذه البيت ضمن الدراسة.

والشاهد فيه: حذف "إما" قبل "بدار" إذ التقدير -كما يقول النحاة-: تهاض إمَّا بدارٍ، وإمَّا بأمَوات، فحذفت "إمَّا" الأولى اكتفاءً بالثانية[١].

= حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه من دون شروطه:

هذا النوع من الحذف للإيجاز والاختصار، ينتج عنه نوع من المجاز بسبب نقل الكلمة من حكم كان لها إلى حكم ليس بحقيقة فيها، ويسميه بعضهم التوسع، ويرى بعض العلماء أنَّ الاتساع هو:المرونة فى اللفظ أو التركيب، ومراعاة مقتضى السياق فى التركيب والعلاقات النحوية"[٢] وقد تعرض ابن السراج للاتساع واعتبره ضربًا من الحذف، فيقول:"اعلم أنَّ الاتساع ضربٌ من الحذف، إلاَّ أنَّ الفرق بينهما أنَّك لا تقيم المتوسع مقام المحذوف وتعربه بإعرابه، وفى الحذف تحذف العاملَ، وتدع ما عمل فيه على حاله فى الإعراب"[٣] والأمر نفسه عند الزمخشرى[٤] وبعض المتأخرين[٥].

ويقول ابن جني:"وكيف تصرفتِ الحالُ فالاتساع فاشٍ في جميع أجناس شجاعة العربية"[٦] وذلك لأنَّ "من شأن العرب التوسعَ في كل شيءٍ"[٧] فما يأتي على خلاف الأصل قيل فيه: هو على سعة الكلام، أو لاتساعهم فيه[٨].

وجملة القول إنَّه من الظواهر اللغوية المرتبطة بالمعنى والسياق ومدى فهم المخاطب لما تحويه الجملة أو النص؛ لأنَّ الاتساع من صور الترخص والتسامح اللغوى، ومتى وُجدت الإفادة وأمن اللبس، يمكن قبول الترخص، ولذا اشترط النحاة لوقوع الاتساع:" أن

---

(١) كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب، للحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي، تحقيق وشرح: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، مصر، ط ١/ ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م، ص: ٨٦

(٢) الاتساع فى الدراسات النحوية، أحمد عطية المحمودى، رسالة ماجستير، دار العلرم، القاهرة ١٩٨٩، ص ١٧ ، ١٨

(٣) الأصول ، لابن السراج ٢/٢٥٥ ، ٢٥٦

(٤) المفصل ، ص:٥٥ وما بعدها

(٥) شرح الكافية ١/ ١٩٠ ، ٢٩٣ ، قضايا التقدير النحوى ، د : محمود سليمان ياقوت /١١٠- ١١١

(٦) الخصائص ٢/٤٤٧

(٧) المحلى /٢٠

(٨) الكتاب،١/٢١١ ، ٢٢٢ ، ٢٣٠ ، ٢٣٦ ، وشرح كتاب سيبويه ٢/٢٧٢ ، والإفصاح /٢٦٦ ، وشرح المفصل ١/٧٣

يكون المخاطَبُ فاهمًا للمعنى، ولا يَفْهَمُ المخاطبُ ذلك إلا إذا كان هذا التجوز أو كسر الاختيار–الاتساع– من العُرف اللغوى، أى من سليقة المتكلم والمستمع معًا، وكفاية كل منهما اللغوية، وهذا هو الجانب الإبداعي فى اللغة"[1]

وحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه باب شائعٌ فى كلام العرب، ولم يكن كذلك إلا لوجود الدليل على المحذوف من عقلٍ أو قرينة، إذ المسلَّم به بين النحاة أنَّهم لا يحذفون شيئًا إلا فيما أبقوا دليلٌ على ما ألقوا، ومن ثم تتحقق الإفادة ووضوح المعنى من خلال فهم المخاطب.

أما إذا لم يتوفر الدليل على المحذوف، ولم يتضح المعنى عند المتلقى، فلا فائدة من الكلام، ومن ثم يحدث اللبس وتعزُّ الإفادة فعندئذ لا يُقبل هذا التجوز فى اللغة ولا يسوغ الحذف، يقول ابن يعيش: "قال صاحب الكتاب: وإذا أمنوا الإلباس حذفوا المضاف وأقاموا المضاف إليه مقامه وأعربوه بإعرابه، والعلم فيه قوله عز وجل: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ يوسف: ٨٢ لأنه لا يلبس أن المسئول أهلها لا هى، ولا يُقال: رأيت هندًا، يعنون غلام هند"[2]، ويجعل ابن يعيش علم المخاطَب بما يريده المتلقى المسوغ الرئيس فى قبول هذه الظاهرة، فيقول: "واعلم أن المضاف قد حذف كثيرًا من الكلام، وهو سائغ فى سعة الكلام وحال الاختيار إذا لم يشكل، وإنما سوغ ذلك الثقةُ بعلم المخاطَب؛ إذ الغرض من اللفظ الدلالة على المعنى، فإذا حصل المعنى بقرينة حال أو لفظ آخر استغنى عن اللفظ الموضوع بإزائه اختصارًا، وإذا حُذف المضاف أقيم المضاف إليه مقامه وأعرب بإعرابه، والشاهد المشهور فى ذلك قوله تعالى: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ يوسف: ٨٢ والمراد أهل القرية؛ لأنه قد عُلم أنَّ القرية من حيث هى مدرٌ وحجرٌ لا تُسأل لأن الغرض من السؤال رد الجواب، وليس الحجر والمدر مما يجيب واحد منهما"[3].

وقد عدَّ بعض النحاة ظاهرة الاتساع من الظواهر الخارجة عن أصول الدرس النحوى، فيقول ابن جنى: "وذلك كثير واسع وإن كان أبو الحسن لا يرى القياس عليه"[4].ويؤكد ابن يعيش ما قال به ابن جنى فيما نقله عن أبى الحسن فيقول: "وكان أبو

---

(1) النحو والدلالة ، د : محمد حماسة عبد اللطيف /٨٦

(2) شرح المفصل، لابن يعيش، ٣/ ٢٣

(3) شرح المفصل، لابن يعيش ٣/ ٢٣

(4) الخصائص، ٢/ ٣٦٢

الحسن مع كثرته لا يقيسه، بل يقصره على المسموع منه، فأما ما يلبس فلا يجوز لنا استعماله ولا القياس عليه، واستدل على ذلك بقوله: لو قلت: "رأيت هندًا وأنت تريد غلام هند" لم يجز لأنَّ الرؤية يجوز أن تقع على هند كما تقع على الغلام"[1] ومن ثم يكون هذا التجوز مبعثَ اللبس والاضطراب فى تحصيل المعنى والإفادة.

وقد ضعف ابن يعيش القول بتجويز الاتساع على إطلاقه فى الدرس النحوى، فقال: "اعلم أنَّ حذف المضاف وإبقاء عمله ضعيف فى القياس قليل فى الاستعمال، أما ضعفه فى القياس فلوجهين:

- أحدهما: أن المضاف نائب عن حرف الجر، وخلف عنه فإذا قلت: غلام زيد فأصله غلام لزيد، وإذا قلت: ثوب خزٍّ فأصله ثوب من خزٍّ. فحذفت حرف الجر وبقى المضاف نائبًا عنه، ودليلاً عليه، فإذا أخذت تحذفه فقد أجحفت بحذف النائب والمنوب عنه.

- والوجه الثانى: أن المضاف عامل فى المضاف إليه الجر، ولا يحسن حذف الجار وتبقية عمله..."[2]. ويُشترط لصحة هذا الضرب والقياس عليه شرطان[3]:

- أحدهما: أن يكون المضاف المحذوف معطوفًا على كلمة مضافة مذكورة تماثله لفظًا ومعنى. أو معنى فقط، أو تقابله؛ لتكون دليلاً عليه بعد حذفه.

- والآخر: أن يكون حرف العطف متصلاً بالمضاف إليه -الذى حُذف قبله المضاف- أو منفصلاً منه بـ"لا" النافية إن اقتضاها المعنى، وذلك نحو قول أبى دؤاد:[المتقارب]

أَكُلُّ امْـرِئٍ تَحسَبِينَ امْرءًا ... وَنَـارٍ تَوَقَّـدُ بِاللَّـيْلِ نَـارا

يريد: وكل نار، فحذف "كلاً" لدلالة "كل" المتقدمة عليها، أما الأخفش فيجعل "نارًا" المخفوض معطوفًا على "امرئٍ" المخفوض، و"نارًا" المنصوب معطوفًا على "امرئً" المنصوب، ولا يتكلف إضمار "كل" لأنَّه يجيز العطف على معمولى عاملين مختلفين[4].

ومنه كذلك قولهم فى المثل: "ما كل سوداء تمرة، ولا بيضاء شحمة"، أى: ولا كل بيضاء شحمة، وابن عصفور فى هذه المسألة يتفق مع ما قال به النحاة من أنه إذا جاء شىء من هذا النوع فى الكلام، فإنه يحفظ ولا يقاس عليه[5].

---

(1) شرح المفصل، لابن يعيش ٣/ ٢٤

(2) شرح المفصل، ٣/ ٢٦

(3) النحو الوافى، ٣/ ١٥٩، ١٦٠

(4) ضرائر الشعر، ١٦٦

(5) السابق، نفسه

وقد ورد هذا النوع من الحذف فى شعر ذى الرمة فى قوله[1]: [الطويل]

عَشِـــيَّةَ فَـرَّ الحَـارِثِيُّونَ بَعْـدَمَا قَضَى نَحْـبَهُ فِي مُلْتَقَى القَومِ هَوبَرُ

والتقدير: ابن هوبر، حيث حذف المضاف "ابن" وأقام المضاف إليه مقامه، وهو "هوبر"، وليس فى الكلام ما يدل عليه، فيوقع المتلقى فى لبس، فيجعله يحكم على من لم يقصد المتكلم الحكم عليه، فإن الذى قضى نحبه ومات هو "ابن هوبر"، وليس "هوبر" الذى أسند إليه فى البيت.

= حذف خبر الفعل الناسخ:

من المسلم به أنه لا يستقيم كلام من دون خبر، والجملة وإن طالت لا بد أن تختم بخبر، اللهم إلا إن كان له دليلٌ فى السياق، وبرغم أن اللغة أجازت حذف الخبر فى مواضع، لكن حذف خبر الفعل الناسخ لم يجزه أحد من النحاة، فعناصر الجملة المقيدة بكان وأخواتها هى "الأداة واسمها وخبرها"، ويرى جمهور النحاة أنَّ الأصل عدم حذف شىء منها، فقد نقل السيوطى قول أبى حيان: "نص أصحابنا على أنه لا يجوز حذف اسم كان وأخواتها، ولا حذف خبرها لا اختصارًا ولا اقتصارًا. أما الاسم فلأنه مشبه بالفاعل، وأما الخبر فكان قياسه جواز الحذف، لأنه إن رُوعى أصله، وهو خبر المبتدأ، فإنه يجوز حذفه، أو ما آل إليه من شبهه بالمفعول فكذلك، لكنه صار عندهم عوضًا من المصدر، لأنه فى معناها؛ إذ القيام مثلاً كونٌ من أكوان زيد، والأعراض لا يجوز حذفها"[2]

وقد استدلَّ السيوطى على جواز حذف خبر الفعل الناسخ بشاهدين من تراث الشعر العربى، أولهما لعمرو بن أحمر الباهلى[3]: [الطويل]

رمانى بأمرٍ كنت منه ووالدى . بريئًا، ومن أجل الطَّوِىِّ رمانى

وقال: إنَّ الخبر فى هذا البيت حُذف للضرورة، والتقدير: كنت منه بريئًا.

---

(1) ديوانه: ١١٤

(2) همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع، ١/ ٣٦٩

(3) الشاهد فى الكتاب لسيبويه ١/ ٧٥، ونسبه لابن أحمر، ويروى أيضًا للأزرق بن طرفة الفراصى، فى لسان العرب ١١/ ١٣٢، وهو فى ديوان ابن الأحمر ص ١٨٧، وفى شرح المرزوقى للحماسة ٩٣٦، والدرر ١/ ٢١٦

وقال الشنقيطى فى الدرر: "استشهد به على رأى من يجيز حذف خبر "كان" وقدره بقوله: أى كنت بريًّا، وعليه: فـ "بريًّا" الموجود خبر لكان محذوفة مع اسمها، أى: وكان هو بريًّا يعنى والده"[١] وثانيهما: قول الشاعر[٢]: [الكامل]

لهفى عليك للهفة من خائفٍ يبقى جوارك حين ليس مجيرُ

أى: ليس فى الدنيا[٣].

والجدير بالإشارة أن هذا البيت ورد فى الدرر بـ "لات" لا "ليس"، ومهما يكن من أمر فإن "لات" لا تساوى ليس فى المعنى النحوى[٤]، ولا تتفق معها في كل الحالات، فـ"لات" لا تعمل إلا قرينة الحين، لكنَّ تأويلات النحاة لمسايرة القاعدة تجعلهم يفترضون الافتراضات التى تتضاءل قوتها مع الواقع النحوى والتراث اللغوى، فقال صاحب الدرر: "استشهد به على جواز حذف خبر"لات" فى الضرورة، أى ليس فى الدنيا،

---

(١) الدرر اللوامع، ١/ ٢١٦

(٢) الشاهد للشمردل بن عبد الله الليثى، فى شرح التصريح ١/ ٢٠٠، وشرح شواهد مغنى اللبيب ٢/ ٩٢٧، والمقاصد النحوية ٢/ ١٠٣، وللتيمى فى شرح ديوان الحماسة للمرزوقى، ص ٩٥٠، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر ٦/ ٨٢، وأوضح المسالك ١/ ٢٨٧، وجواهر الأدب ٢٠٥، وشرح الأشمونى ١/ ١٢٦، ٢٥٦، ومغنى اللبيب ٢/ ٦٣١

(٣) همع الهوامع، ١/ ٣٧٠

(٤) اختلف النحويون أيضًا في عملها: ألها عمل أم لا ؟، فللأخفش في "لات" مذهبان، (الأول): أنها تعمل عمل"إن"، وأن"حين" بالنصب في قوله "ولاتَ حينَ مَنَاصٍ" هو اسمها، مثل: (لا غلام سفر) ، أما خبرها فمقدر بـ (لهم)، أي: لاحين مناص لهم، أو: لاحين مناص كائن لهم. (والثاني)، نقله ابن عصفور عن الأخفش "أنها لاتعمل شيئا، بل الاسم الذي بعدها إن كان مرفوعا= =فمبتدأ، أو منصوبا فعلى إضمار فعل، أي: ولات أرى حين مناص. واختار أبو حيان، لأنها لم يحفظ الإتيان بعدها باسم وخبر مثبتين، ولأن (ليس) لا يجوز حذف اسمها، فلو حذف اسم (لات) لكانوا قد تصرفوا في الفرع ما لم يتصرفوا في الأصل، إلا أنه جعل المنصوب بعدها خبر مبتدأ محذوف، لأنه لم يحفظ نفي الفعل بها في موضع من المواضع. وذهب سيبويه والجمهور إلى أنها تعمل عمل (ليس)، ولكن في لفظ (الحين) خاصة، قال: "شبهوا (لات) بـ (ليس)، وذلك مع (الحين) خاصة، قال: لا تكون (لات) إلا مع(الحين)، تضمر فيها مرفوعاً وتنصب (الحين) لأنه مفعول به". وقال: "زعموا أن بعضهم قرأ: "ولات حين مناص"، وهي قليلة، ولا يجاوز بها هذا الموضع رفعت أو نصبت، ولا تمكن في الكلام كتمكن (ليس)، وإنما هي مع (الحين)، كما أن (لدن) إنما ينصب بها مع (غدوة)، وكما أن(التاء) لا تجرُّ في القسم، ولا في غيره، إلا مع (الله) إذا قلت:(تالله لأفعلن). ينظر:الكتاب ١/٥٧، ٥٨،٥٩ والهمع ١/٤٠٢.

لأنَّ "لات" بمعنى "ليس". والبيت من شواهد العينى[1]، قال: الاستشهاد فيه فى قوله: "حين لات مجير" حيث أهملت عن العمل لعدم دخولها على الزمان، لأنَّ شرط عملها كون معمولها اسم زمان. وعند الجمهور: هى تعمل عمل "ليس" ولا يذكر بعدها إلا أحد المعمولين. والغالب أن يكون المحذوف هو المرفوع، وما استشهد عليه السيوطى بالبيت هو المشار إليه فى "الألفية":

وما للات فى سوى حين عمل وحذف ذى الرفع فشا والعكس قل[2]

واستشهد صاحب الدرر بقول الشاعر عبد الرحمن بن حسان على حذف خبر ليس: [الوافر]

ألا يا لـيلُ ويحـــك نـبئيـنى فأمَّـا الجـود منك فلـيس جـود[3]

فتقديره عند سيبويه: أى: فليس لنا منك جودٌ[4].

وفى "التذييل والتكميل" لأبى حيان: وقوله: "يجوز الاقتصار عليه دون قرينة" يريد على اسم ليس دون قرينة إلى أن قال: وقال المصنف: "فيجوز أن يساويه فى الاستغناء به عن الخبر" وليس بجيد؛ لأنه لم يستغن به عن الخبر، بل لا بد من تقدير الخبر ضرورة إنْ كان محكومًا عليه لا بد من محكوم به له، فليس هذا من باب الاستغناء[5].

وقال السيوطى:"ومن النحويين من أجاز حذفه لقرينة اختيارًا. وفصل ابن مالك: فمنعه فى الجميع إلا ليس، فأجاز حذف خبرها اختيارًا، ولو بلا قرينة، إذا كان اسمها نكرة عامة تشبيهًا بـ"لا" كقولهم فيما حكاه سيبويه: "ليس أحد" أى: هنا[6].

ومهما يكن من أمر فى محاولات النحاة لتأويل ما جاء من الشواهد الشعرية فإنَّ الدراسة لا ترى ذلك دليلاً على جواز حذف خبر الفعل الناسخ فى الدرس النحوى، وذلك للأسباب التى تراها وهى:

---

(1) المقاصد النحوية، ٢/ ١٠٣

(2) الدرر، ١/ ٢١٧

(3) فى ديوانه: ٢١، ومن شواهد الكتاب لسيبويه ١/ ٣٨٦

(4) الكتاب، ١/ ٣٨٦

(5) الدرر، ١/ ٢١٨

(6) همع الهوامع، ١/ ٣٧٠

- الشاهد الأول، الذى استشهد به السيوطى، ليس دليلاً كافيًا على وجود هذه الظاهرة فى اللغة، حيث يدخل هذا الشاهد فى نطاق ظاهرة "الاحتباك" حيث نرى فى هذا النوع من الحذف، يتم فيه حذف من الأول لدلالة الثانى، وحذف من الثانى لدلالة الأول، وأكد ذلك سيبويه[1]، وجاء في الشعر من الاستغناء أشدُّ من هذا وذلك قول قيس بن الخَطيم:

نَحْنُ بِما عِـــنْدنا وأنتَ بِـما عِـنْدَكَ راضٍ والـــرَّأْىُ مُخْـتَلِف

ولذا يمكن القول إنَّ السياق الذى ورد عليه الشاهد الأول لا ينهض دليلاً على جواز حذف خبر كان.

- أما الشاهد الثانى، الذى حمل فيه السيوطى "لات" على معنى "ليس" فهذا أيضًا فيه عدول عن المعانى النحوية التى تختص بها كل أداة، حيث إنَّ "لات" تختص بمعنى الحين، ولا تحمل كل خصائص "ليس"، بالإضافة إلى أنه ليس لـــ "لات" قوة فى العمل كقوة "ليس". وإذا كانت الدراسة تقبل وجود الحذف فى خبر "ليس" فإنَّ الواقع اللغوىَّ لا يقبل بوجود هذه الظاهرة فى أى فعل ناسخ من أخواتها.

وعلى ذلك يمكن القول إنَّ ظاهرة حذف خبر الفعل الناسخ من الضرورات الشعرية، أو بالأحرى من مظاهر العدول النحوى، وقد ورد حذف خبر "مازال" فى شعر ذى الرمة فى قوله: [الطويل]

رَجَعتُ إلى عِرفانِها بَعـدَ نـَبوَةٍ فَما زِلتُ حَتّى ظَنَّني القـَومُ باكيا[2]

وتقديره: وقفت بها واجمًا حزينًا، وأطلت الوقوف حتى ظن أصحابي أنني أبكي[3].

= تغيير البنية النحوية بالزيادة:

- دخول "الواو" على خبر الناسخ:

اختلف النحويون فى هذه الظاهرة، بين الجواز والمنع، فقد أجاز كلٌّ من الأخفش وابن مالك دخول الواو على خبر كان وأخواتها مطلقًا، وذلك تشبيهًا لجملة الخبر بجملة الحال، فقال ابن جنى: "وأجاز أبو الحسن زيادة الواو في خبر كان نحو قولهم: كان ولا مال له،

(١) الكتاب، ١/ ٧٤- ٧٥

(٢) ديوانه، ٢٨٦

(٣) شرح أبيات سيبويه، ١/ ٣٢٨

أي: كان لا مال له. ووجه جوازه عندى شبه خبر كان بالحال، فجرى مجرى قولهم: جاءنى ولا ثوب عليه أي جاءني عاريًا"[1].

يقول ابن مالك: "وربما شبهت الجملة المخبر بها فى ذا الباب بالحالية فوليت الواو مطلقًا"[2] ونقل الصبان ما قال به ابن مالك[3]: "وتختص ليس بجواز اقتران خبرها بواو وإن كان جملة موجبة بـــ "إلا" كقوله: [الخفيف]

ليس شيءٌ إلا وفيه إذا ما قابلته عين البصير اعتبار

ومنع بعضهم ذلك وتأول البيت إما على حذف الخبر والجملة حال أو على زيادة الواو ويشاركها في ذلك "كان" بعد نفي كقوله:[البسيط]

ما كان من بشر إلا وميتته محتومة لكـــن الآجال تختلف

وربما شبهت الجملة المخبر بها في هذا الباب بالحالية فوليت الواو مطلقًا كقوله:[الطويل]

وكانوا أناسًا ينفحون فأصبحوا وأكثر ما يعطونك النظر الشزر[4]

وما أجازه الأخفش وابن مالك لا يَعتدُّ به البصريون، وإن كانوا قد أتوا بما احتجوا به من الشواهد، يقول ابن عقيل: "وهذا لا يعرفه البصريون وإنما أجازه الأخفش"[5].

وقد أوّل المانعون ما ورد من شواهد على هذه الظاهرة على أنه حال والفعل تام، لا ناقص، أو محذوف الخبر للضرورة، فيقول الصبان: "قال الروداني: قوله: لأن خبر الناسخ... إلخ، فيه أنّ هذا غير مسلم على إطلاقه. وحاصل ما في التسهيل والهمع أن الخبر إنْ كان جملة بعد "إلا" لم يقترن بالواو، إلا بعد ليس وكان المنفية دون غيرهما من النواسخ وبغير إلا يقترن بالواو بعد كان وجميع أخواتها لا بعد جميع النواسخ هذا عند الأخفش وابن مالك وغيرهما لا يجيز اقتران الخبر بالواو أصلاً، وحملوا ما ورد من ذلك على أنه حال، والفعل تام لا ناقص أو محذوف الخبر ضرورة"[6].

---

(1) الخصائص، ٢/ ٤٦٢، وسر صناعة الإعراب، ٢/ ٦٥٠

(2) تسهيل الفوائد، ص ٥٥، والمساعد ١/ ٢٦٧، وهمع الهوامع ١/ ١١٦، والدرر، ١/ ٨٦

(3) حاشية الصبان على الأشموني ١/ ٣٦١

(4) حاشية الصبان، ١/ ٣٦٠- ٣٦١

(5) المساعد على التسهيل، ١/ ٢٦٧

(6) حاشية الصبان على الأشمونى ٢/ ٨

وقد جعل ابن عصفور دخول (الواو) على خبر الناسخ من الضرورات الشعرية، وذكر منه قول الشاعر: [الكامل]

كنا ولا تعصي الحليلة بعلها فاليوم تضربه إذا ما هو عصى

قال ابن عصفور: "الواو زائدة فى خبر كان... والتقدير: كنا لا تعصى الحليلة بعلها"[١].

ومهما يكن من أمر فإنَّ الجمهور لا يجيز زيادة "الواو" أصلاً[٢]. وإنْ قالوا بجوازها للضرورة الشعرية، فهذا يعنى أنهم ينكرون دخولها فى بنية الجملة أصلاً، وقد وردت هذه الظاهرة فى شعر ذى الرمة ثلاث مرات، الأولى فى قوله: [الطويل]

إذا الجازِياتُ القُمرُ أصبَحنَ لا يُرى سِواهُنَّ أضحَى وَهوَ بِالقَفـرِ باجِـحُ[٣]

والثانية فى قوله: [الطويل]

جَـدَعتُ بِأنقاضٍ حَراجِـيجَ أنـفَهُ إذا الرِئمُ أضحى وَهُوَ عِرقًا مُضاجِعُ[٤]

والثالثة فى قوله: [الطويل]

فَظَلّوا وَمِنهُـم دَمعُهُ غـالِـبٌ لَهُ وَآخَـرُ يَثني عَـبرَةَ العَينِ بِالهَمَلِ[٥]

فعلى مذهب الجمهور، فإنَّ أصبح وأضحى وظل في هذه الأبيات أفعال تامة، والجملة حالية، فيها، أو إنها ناقصة والخبر محذوف للضرورة.

- زيادة "إلا" فى خبر ما انفك:

يرى جمهور النحاة أنَّ الأصل فى خبر "ما زال" وأخواتها ألاَّ يقترن بـ "إلَّا" لأنَّ نفيها إيجاب من حيث المعنى، والاستثناء المفرغ لا يكون إلا فى النفى، وقلَّ مجيئُه فى إثبات؛ حيث يصح المعنى، وكلاهما منتفٍ نحو قولك: ما زال زيدٌ إلا عالمًا، فليس هنا نفى من جهة المعنى، ولا وجه لصحة الكلام لاستحالة استمرار زيد على جميع الصفات إلا العلم[٦]، ويقول الصبان: "إذا كان الخبر ملازمًا للنفي لم يجز أن يقترن بإلا"[٧].

---

(١) ضرائر الشعر، ص ٧٢

(٢) الإنصاف، ٤٥٩

(٣) ديوانه: ٥٤

(٤) ديوانه: ١٥٩

(٥) ديوانه: ٢١٧

(٦) ينظر: الدرر اللوامع، ١/ ٨٨

(٧) حاشية الصبان، ١/ ٣٦٠

يقول ابن يعيش: "قال صاحب الكتاب: والتى فى أوائلها الحرف النافى فى معنى واحد، وهو استمرار الفعل بفاعله فى زمانه، ولدخول النفى فيها على النفى جرت مجرى كان فى كونها للإيجاب، ومن ثم لم يجز ما زال زيدٌ إلا مقيمًا"(١). ويفهم من هذا النص أن دخول "إلا" على ما ينفك وأخواتها، يتنافى مع معناها الوظيفى والدلالى فى بنية الجملة، ولذا يقول ابن الربيع الإشبيلى: "قوله: واعلم أنّ ما انفك، وما فتئ، وما برح، وما زال لا تدخل على أخبارها "إلا"(٢). ويوضح ابن الربيع ذلك مفسرًا عدم قبول هذا التركيب فى السياق اللغوى بقوله:"و"إلا" لا تقع بعد الواجب إلا على طريقة الاستثناء، وإذا قلت: ما زال زيدٌ إلا عالمًا، فليس قبل "إلا" ما يجوز أن يكون "عالم" استثناءً منه، فلم يبق إلا أن تكون "إلا" إيجابًا، وهذا لا يصح؛ لأنّ ليس قبلها نفى، فلا يُقال: ما زال زيدٌ إلا عالمًا، ولا: ما انفك زيدٌ إلا عالمًا، ولا: ما فتئ زيدٌ إلا ضاحكًا، ولا: ما برح زيدٌ راكبًا؛ لأنّ هذه كلها معناها واحد"(٣). ثم يقول: "... فإذا تبين لكَ هذا، تبين لك أن "إلا" لا يصح أن تقع بعد هذه الأفعال..."(٤)

وذكر ابن يعيش أن معنى "ما زال" وأخواتها على الإيجاب وإن كان فى أولها حرف النفى، وذلك أن هذه الأفعال معناها النفى، فزال وبرح وانفك وفتئ كلها معناها خلاف الثبات، ألا ترى أن معنى زال برح، فإذا دخل حرف النفى نفى البراح، فعاد إلى الثبات الزوال، فإذا قلت: ما زال زيدٌ قائمًا، فهو كلام معناه الإثبات، أى: هو قائم وقيامه استمر فيما مضى من الزمان، فهو كلامٌ معناه الإثبات، ولهذا المعنى لم تدخل "إلا" على الخبر، فلا يجوز: لم يزل زيدٌ إلا قائمًا كما لم يجز: ثبت زيدٌ إلا قائمًا؛ لأنّ معنى ما زال ثبت"(٥).

ويُفهم من كلام ابن يعيش أنّ "ما زال" مبنىٌ بذاته، لا يمكن فصله فى بنيته النحوية، بصفته فعلاً ناقصًا ناسخًا، وعلى هذا الأساس فإنّ دخول "إلا" على "ما زال" وأخواتها، يوجب دخول حرف النفى "لا" أو "ما" فى بنية الاستثناء التام المنفى، إذا سلمنا بما قال به

(١) شرح المفصل، لابن يعيش، ٧/ ١٠٦

(٢) البسيط فى شرح جمل الزجاجى، لابن أبى الربيع، ١/ ٧٣٣ ، والجمل، ص: ٦١

(٣) البسيط فى شرح جمل الزجاجى، ١/ ٧٣٣

(٤) السابق، نفسه

(٥) شرح المفصل، ٧/ ١٠٦

ابن يعيش من أنَّ معنى "ما زال": ثبت[١]. ويؤكد ابن الربيع ما قال به ابن يعيش بقوله: "فلو قلت: ما زال زيدٌ إلا عالمًا، وما انفك محمدٌ إلا خارجًا، وهذا ليس من كلام العرب، فما فى تأويله لا يصح أن يكون من كلام العرب"[٢]. وقد وردت هذه الظاهرة فى شعر ذى الرمة، فى قوله:[الطويل]

حَـراجِيجَ ما تَنفَـكُ إلاَّ مُناخَـــةً عَلى الخَسـفِ أو نَرمي بِها بَلَـدًا قَفـرا[٣]

وتكاد تجزم الدراسة أنَّ الشاعر -نفسه- لم يقبل بذلك فى شعره، بدليل أنه حاول التبرؤ مما قال على صيغة الاستثناء، ولجأ إلى لفظة أخرى قريبة منها فى المبنى، وهى "آلا" وقد استند إلى هذه الحيثة مؤيدًا إياها ببيت قد ذكره فى شعره من قبل، ويؤكد ذلك ما قال به ابن عصفور فى ضرائره بقوله[٤]: "ويُقال إنَّ ذا الرمة لما عيب عليه قوله: "ما تنفك إلا مناخة" فطن له، فقال: إنما قلت: "آلا مناخة"[٥] أى شخصًا، كما قال: [الوافر]

فَـمَا بَلَـغَتْ بِنَا سَـــفَوانَ حتى طَرَحْـنَ سِخَالَـهُنَّ وصِـرْنَ آلا[٦]

وقد حكم بعض النحاة على قول ذى الرمة هذا بالفاسد، وقد عقب ابن هشام على رأى ابن الحاجب، لقوله فى هذا البيت: "أنَّ "ما تنفك": ناقصة، وأن الخبر"على الخسف"، وأن

---

(١) وأرى أنَّ هذا الكلام لا يُقبل عقليًا، ولا يقبل الاستعمال اللغوى دخول نفى على نفى، لأن الاستعمال اللغوى يفترض أن "كان" معادلة لـ "ما زال" فإذا كان الاستعمال يسوغ فى تركيب الاستثناء القول: "ما كان إلا اثنين"، وبالنظرية التحويلية لا يمكن أن نضع "ما زال" أو أخواتها فى موضع "كان" كأن تكون الجملة: ما "ما زال" إلا اثنين، ولذا لا أبالغ حين أقول عن بيت ذى الرمة بأنه خروجٌ سافر على الاستعمال اللغوى.

(٢) شرح المفصل، ٧/ ١٠٦

(٣) ديوانه:٨٦، وسيبويه والشنتمرى،١/ ٤٢٨، والموشح،٢٨٦، والمحتسب، ١/ ٣٢٩، والمفصل، ١٦٧، وابن الشجرى، ٢/ ١٢٤، والخزانة، ٤/ ٤٩ ... والحرجوج: الناقة السمينة الطويلة، والخسف: الذل، والمراد بالخسف هنا: مبيتها من غير علف. انظر القاموس المحيط: ١/ ١٨٩، ٣/ ١٣٧"، وينظر: الوسيط في تاريخ النحو، د. عبد الكريم محمد الأسعد "ط: ١. الرياض: دار الشواف، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م"، ص ٢١٣، وشرح الديوان، ١/ ٥١٤

(٤) ضرائر الشعر، لابن عصفور الاشبيلى، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، ط١/ ١٩٨٠م، ص: ٧٦

(٥) ينظر: الموشح، ص: ٢٨٧، ٢٩٠

(٦) ديوانه، ص: ٤٣٩

"مناخة": حال، وأن "إلا" زائدة، فقال ابن هشام: فاسد لبقاء الإشكال؛ إذ لا يقال: جاء زيد إلا رَاكِبًا[1]. وقد خطَّأ أبو عمرو بن العلاء ذا الرمة فى قوله: "حراجيج ما تنفك إلا مناخة..... ..."[2] البيت الذى استدلت به جلُّ المصادر النحوية، على أنه عدول عن أصول استعمال اللغة، ومعياريتها.

= تكرار أداة النفى

تعد النغمة فى الجملة العربية قيمة خلافية، وهى إحدى القرائن اللفظية التى تحدد رسالة المتكلم وتبليغها، ولذا فإنَّ النغمة التى قيل بها الكلام قد يتوقف عليها مدلوله ومعناه، ولما كان الكلام فى العربية قد وصلنا مكتوبًا خاليًا من النغمة التى قيل بها، وفى ضوء غياب هذه القرينة تعددت توجيهات النحاة لتفسير الكلام المكتوب، ولا سيما فى الشعر، فالتنغيم هو"النماذج الخاصة بتغيرات طبقة الصوت الممتدة امتداد الجملة ذاتها"[3] ويقول أستاذنا الدكتور تمام-رحمه الله تعالى-:"إنَّ وجود النبر والتنغيم بالذات فى الكلام المسموع دون المكتوب يجعل الأول أقدر فى الكشف عن ظلال المعنى ودقائقه من الثانى"[4] فقد تغير النغمة المعنى نظرًا لتغير المبنى، فقد تكون النغمة عريضة أو رفيعة، أو طبيعية أو شديدة العلوّ أو عالية أو متوسطة أو دنيا"[5] ويبدو أن غياب النغمة وقرينة الحال قد أسهما فى ظُلم ذى الرمة وتخطئته بالحكم على أحد أبياته الشعرية بتكرار أداة النفى، فى قوله: [الطويل]

أَراجِعَةٌ يا مَيُّ أيّامُنا الَّتي بِذي الرِمثِ أم لا، ما لَهُنَّ رُجوعُ[6]

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ١/ ٩ فى دراسة المحقق يوسف محمد البقاعى، حيث جاء ذلك فى موضع وصفه لابن هشام بأنه عالم محقق، لا يأخذ الأمور دون إعمال عقله، بل كان يتتبع آراء النحاة السابقين ويناقشها ويبين صحيحها من فاسدها.

(٢) الخزانة، ٤/ ٤٩

(٣) مبادئ علم الأصوات العام، ديفيد ابر كرومى، ترجمة:د، محمد فتيح، ط١، ص:١٥١، آراء البصريين النحوية، للباحث، ص: ٢٥٨، ٢٥٩

(٤) اللغة العربية معناها ومبناها، د: تمام حسان ، ص: ٤٧، و آراء البصريين النحوية، للباحث، ص: ٢٥٨، ٢٥٩

(٥) مبادئ علم الأصوات العام ، ديفيد أبر كرومى ، ترجمة : د: محمد فتيح ، ط١ ، ص: ١٥١، و آراء البصريين النحوية، للباحث، ص: ٢٥٨، ٢٥٩

(٦) ديوانه: ١٦٤

فالناظر لهذا البيت لأول وهلة يحكم عليه بتكرار أداة النفى "ما" بعد "لا"، وهذا البيت يُذَكِّرُ الدراسة بما حدث بين الكسائى واليزيدى فى حضرة الرشيد، فقد سأل اليزيدى الكسائى فقال: انظر فى هذا الشعر عيب ؟ وأنشد[1]: [مجزوء الكامل]

ما رأينا خــربًا نقَّــر عَــنْهُ البيــض صــقر

لا يكون العير مهــرًا لا يكــون، المهرُ مهرُ

فكان جواب الكسائى أنَّ الشاعر قد أخطأ، وكان عليه أن ينصب "مهر" الثانية؛ لأنها فى موقع خبر كان، وهذا العيب يسمى "إقواء" فضرب اليزيدى بقلنسوته الأرض، وقال: أنا أبو محمد... الشعر صواب، إنما ابتدأ فقال: المهرُ مهرٌ، وربما لو عرف الكسائى المقام الذى قيل فيه الكلام وشاهد وقفات الشاعر، وملابسات الموقف ما وقع فى مثل هذا الموقف.

وقد كفانا اليزيدى مئونة الرد على من يحكم بخروج ذى الرمة عن أصول الاستعمال فى هذا البيت، فأقحم أداة نفى على أداة نفى أخرى، ولكنَّ الدراسة تقول إنَّ الشاعر توقف عند "لا" وقفة خفيفة ينتهى عندها السؤال، ثم يستأنف بقية الجملة بنغمة يبدأ بها الجملة الثانية المليئة بالحسرة والتأسف على أيامه الخوالى التى لا رجعة فيها حيث يراها فى الإجابة عن سؤاله، فيقول: "ما لهن رجوع" !!

ولذا يكون الوقف على نهاية الجملة قرينة صوتية مهمة فى إقامة المعنى داخل التركيب، ويترتب عليه فوائد كثيرة واستنباطات غزيرة، وبه تستبين المعانى ويؤمن الاحتراز عن الوقوع فى الأخطاء والمشكلات[2].

وهكذا عُنيت الدراسات اللغوية الحديثة بالنص وعلاقاته الخارجية والداخلية، باعتبار هذه المعطيات تسهم بوضوح فى تفسير ما قد يعترى النص من غموض.

= العدول النحوى فى الرتبة:

---

(1) ينظر: الأشباه والنظائر، ٣/ ٣١٦، ونشأة النحو، ص ٣٢، والتوهم عند النحاة، ص: ٩٠

(2) ينظر: المفصل الصوتى وأثره فى التحليل النحوى والدلالى للتراكيب اللغوية، د. عبد المقصود محمد عبد المقصود، صحيفة دار العلوم، ع٣٠، جمادى الأولى١٤٢٩هـ/ مايو ٢٠٠٨م، ص ٣٧٦

- عود الضمير على متأخر رتبةً :

تُعدُّ الضمائر من الآليات التي تؤدي دورًا بارزًا في تماسك النص، وتسهم في تحقيق الترابط، على مستوى اللفظ والمعنى[1] كما تسهم الضمائر فى تحقيق الاقتصاد اللغوى، من خلال الاختزال وعدم التكرار، والاستعاضة عن التكرير بذكر ضمير يغنى عن التكرار الممل، فالانتقال من اسم صريح إلى مضمر يحتاج إلى تفسيره، من هنا كان مظهرًا من مظاهر العدول بالنقصان، فهو حذف كما يدل على اسمه، ولما كان الضمير فيه من الخفاء والإبهام كان بحاجة إلى ما يزيل إبهامه فجاء دور المرجع الذي يتقدم عليه "ليعلم المعني بالضمير عند ذكره بعد مفسره"[2] ، فالأغلب في هذا المرجع أن يكون اسمًا ظاهرًا محدد المدلول ومن هنا يكون تحديد دلالة هذا الظاهر قرينة لفظية تزيل الإبهام، الذي كان الضمير يشتمل عليه بالوضع؛ لأن معنى الضمير وظيفي وهو الحاضر والغائب على إطلاقهما فلا يدل دلالة معجمية إلا بضميمة المرجع لفظًا ورتبة أو هما معًا ضروريان للوصول إلى هذه الدلالة[3]، إلا أننا لابد من أن نشير إلى أن عملية إرجاع الضمير إلى مرجع معين هي في الحقيقة عملية ذهنية تحتاج إلى فعل القارئ في النص ليتمكن من تحديد ماهية الإشارة في الضمير وقد تنبه الرضي الاسترابادي إلى احتمالية ألاَّ تنحصر مرجعية الضمير على لفظ ظاهر فقال: "إنَّ الضمير ما وضع لمتكلم أو مخاطب أو غائب تقدم ذكره لفظًا أو معنى أو حكمًا"[4] ومن هذا يتضح أن الضمير ينبغى أن يتأخر عن مفسره، لكن أصل الاستعمال شيء، والالتزام به شيء آخر، وقد وردت هذه الظاهرة فى تراثنا الأدبى، وتناولها النحاة بالنقد والتحليل، وقد أجاز ابن جنى فى الخصائص هذه المسألة فى الدرس النحوى، وهو يتفق مع الأخفش في إجازة تقديم الضمير على متأخر لفظًا ورتبة، فيقول:"وأما أنا فأجيز أن تكون الهاء في قوله:

---

[1] الكتاب:١/٢٣٠ ؛ مغني اللبيب: ١/٤٨٩-٥١٠ ؛ دلائل الاعجاز، ٢٣٨-٢٣٩؛ مفتاح العلوم،٦٦.

[2] همع الهوامع: ١/٦٥.

[3] اللغة العربية معناها ومبناها ، تمام حسان / ١١١.

[4] شرح الكافية: ٢/٣.

جزى ربُّه عني عدي بن حاتم[١]

عائدة على "عدي" خلافًا على الجماعة"[٢]. ويرى د.محمد حماسة أن ذلك من ضرورات الشعر، وأن: «الذي أوقع الأخفش وابن جني وغيرهما في القول بجواز ذلك، هو كثرة الشواهد الشعرية من جانب، والخلط بين الشعر والنثر من جانب آخر. وهذا -على أية حال- من تأثير لغة الشعر في القواعد العامة"[٣].

وقد وردت هذه المسألة فى شعر ذى الرمة فى قوله: [البسيط]

ويلمّها روحـــةٌ والريحُ معصفةٌ والغيثُ مرتجـــزٌ والليـــلُ مقـــتربُ[٤]

يقول البغدادى: "لما تقدم قبله أعني كَون التَّمْيِيز يكون عَن الْمُفْرد إِذا كَانَ الضَّمِير مُبْهما لَا يعرف الْمَقْصُود مِنْهُ فَإِن الضَّمِير فِي ويلمّها لم يتَقَدَّم لَهُ مرجع فَهُوَ مُبْهَم ففسره بقوله: رَوْحَة: فَهُوَ تَمْيِيز عَن الْمُفْرد أي: ويلمّ هَذِه الروحة فِي حَال عصف الرّيح[٥].

- تقديم "من" على عاملها فى "أفعل" التفضيل

يأتى "أفعل" التفضيل على ثلاث حالات:

الأولى: أن يكون مجردًا من "أل" والإضافة، وحكمه أن تتصل به "من" لفظًا أو تقديرًا، جارة للمفضل عليه، تقول: زيدٌ أفضل من عمرو.

الثانية: أن يكون أفعل التفضيل مقترنًا بـــ "أل" وحينئذ تلزم مطابقته لما قبله فى العدد، تقول: زيدٌ الأعلى قدرًا، والزيدان الأعليان قدرًا، والزيدون الأعلون قدرًا، وهند العليا، والهندان العليان، والهندات العلييات قدرًا، وهكذا، وتمتنع عدم المطابقة لما قبله، فلا يجوز: الزيدون الأعلى والهندات العليا. وقد منع جمهور النحاة مجئ "من" جارة للمفضل عليه مع اسم التفضيل المقترن بـــ "أل" فلا تقول: زيد الأعلى من عمرو[٦]. بيد أن الجرمى جوز ذلك مستدلاً بقول الأعشى: [السريع]

---

(١) الخصائص، ١/ ٢٩٥، وعجز الشاهد: جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

(٢) الخصائص (١/ ٢٩٥). يُنظر: المعرى متلقيًا قارئًا لشعر المتنبى، د. أحمد محمد أحمد، رسالة دكتوراه، مودعة فى مكتبة كلية الألسن، جامعة عين شمس، الورقة: ٣٧٢

(٣) لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية، د.محمد حماسة، ص٣٠٢

(٤) ديوانه: ٢٣

(٥) خزانة الأدب، ٣/ ٢٧٣

(٦) ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش ٦/ ١٠٣، وارتشاف الضرب، ٣/ ٢٢٠

وَلَسْتُ بِالأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصًى وإِنَّمَا العِزَّةُ لِلْكَاثِرِ[1]

وقد تأول النحاة هذا البيت على زيادة "أل"، ومن، فيه ليست تفضيلية، بل للتبعيض، أي: لست من بينهم بالأكثر حصى، ويجوز على ما قيل، أن يقدر "أفعل" آخر، عاريًا من اللام، يتعلق به "من" أي لست بالأكثر، أكثر منهم حصى، والخبر خيرًا منه، ولا منع من اجتماع الإضافة و "من" التفضيلية إذا لم يكن المضاف إليه مفضلاً عليه، كقولك: زيد أفضل البصرة من كل فاضل، فإضافته للبصرة للتوضيح، كما تقول: شاعر بغداد، لكنهم لم يستعملوه لأن هذه الإضافة دالة على أن صاحب أفعل، مفضل على غيره مطلقًا، فأغنى ذلك عن ذكر المفضل عليه، ولا يخلو المجرور بمن التفضيلية من مشاركة المفضل في المعنى إما تحقيقا، وإمَّا تقديرًا[2]

الثالثة: أن يكون مضافًا، فإن أضيف إلى نكرة لزمه التذكير، والإفراد تقول: خديجة أفضل زوجة، والزيدان أفضل رجلين، وهكذا... وإن أضيف إلى معرفة وقصد به التفضيل جاز فيه وجهان:

- أحدهما: استعماله كالمجرد، فلا يطابق ما قبله فتقول: الزيدان أفضل القوم. والزيدون أفضل القوم، هند أفضل النساء، والهندات أفضل النساء.

- والثانى: استعماله كالمقترن بـ"أل"، فيطابق ما قبله تقول: المحمدان أحسنا القوم، والمحمدون أفضلو القوم، وأفاضل القوم، وهند فضلى النساء، والهندان فضليا النساء. وفى هذه الحالة منع النحويون مجئ "من" بعد أفعل التفضيل، يقول المرادى: "وأما المضاف والمعرف بـ "أل" فيمتنع اقتران "من" بهما"[3]

أما ما يهمنا فى هذه الأسطر فهو الحالة الأولى، التى تلتزم فيها "من" الجارة؛ إذ الأصل فى اسم التفضيل إذا كان مجردًا من "أل" وغير مضاف، التزم الترتيب: (المفضل + اسم التفضيل + من الجارة + المفضل عليه) نحو: زيدٌ أفضل من عمرو. حيث إنه لا يجوز تقديم "من" و"مجرورها" على "أفعل"[4] التفضيل؛ يقول ابن عقيل:"أفعل التفضيل إذا

---

(1) ديوانه: ١٨١، وشرح المفصل لابن يعيش، ٦/ ١٠٣، حاشية الصبان، ١/ ١٢٥١، شرح الرضى على الكافية، ٣/ ٤٥٤

(2) ينظر: شرح الكافية للرضى، ٣/ ٤٥٤، ٤٥٥، وابن يعيش ٦/ ١٠٣

(3) توضيح المقاصد، ٣/ ١١٥، وينظر: الأشمونى، ٣/ ٤٦

(4) ينظر: شرح الرضي، ٤٥٦/٣، التسهيل، ١٣٣، شرح الكافية الشافية ١١٣٤/٢، شرح المفصل ٢ / ٦٠، الارتشاف ٣ / ٢٢٩، أوضح المسالك ٣ / ٢٩٣، الهمع ١١٥/٥.

كان مجردًا جيء بعده بمن جارة للمفضل عليه، نحو: زيد أفضل من عمرو، و"من" و"مجرورها" معه بمنزلة المضاف إليه من المضاف، فلا يجوز تقديمهما عليه كما لا يجوز تقديم المضاف إليه على المضاف، إلا إذا كان المجرور بها اسم استفهام، أو مضافًا إلى اسم استفهام، فإنَّه يجب حينئذ تقديم "من" و"مجرورها" نحو: ممن أنت خير؟ ومن أيهم أنت أفضل؟ ومن غلام أيهم أنت أفضل؟[1] وإلى ذلك أشار الناظم بقوله[2]:

وَإِنْ تَكُـــــنْ بِبَلْوِ مِنْ مُسْـتَفْهِمَا فَلَـهُمَا كُـنْ أَبَـــدًا مُقَـــدِّمَا

كَمِـثْلِ مِمَّـنْ أَنْـتَ خَـيْرٌ وَلَـدَى إِخْـبَارِ التَّقْـدِيـمُ نَـزْرًا وَرَدَا

أما تقديم "من"على عاملها فى "أفعل" التفضيل، فلا يجوز فى غير الاستفهام، وقد جعله جمهور النحاة من الضرورات الخاصة بالشعر فيقول ابن عقيل: "أما إذا كان المجرور بـ "من" غير استفهام لم يجز تقديمه على أفعل التفضيل إلا في ضرورة الشعر عند كثير من النحويين[3]، كقول الفرزدق: [الطويل]

فقالت لنا: أهلاً وسهلاً، وزوَّدتْ جنى النحل بل ما زوَّدتْ منه أطيبُ[4]

فقدَّم المجرور بـ "مِنْ" على أفعل التفضيل في غير الاستفهام. أمَّا ابن مالك فقد عَدَّ التقديم بهذه الصورة نادرًا لا ممتنعًا[5]، وقال في شرح التسهيل: "إن كان المفضول غير ذلك لم يجز تقديمه إلاَّ في نادر من الكلام[6].

ويجعل الفارسى هذا النوع من العدول مستقبحًا فيقول:"إنَّ عبد الله لمنك أفضل"مستقبح"[7] وعلل ذلك بأن "أفعل" لا يقوى قوة الفعل، فيعمل عمله فيما قبله، فلا

---

(1) شرح ابن عقيل، ط دار التراث، ٣/ ١٨٤

(2) شرح ابن عقيل، ٣/ ١٨٣

(3) ينظر: شرح ابن عقيل ٣/١٨٤.

(4) من أبيات قالها في شأن امرأة من بني ذهل بن ثعلبة قرته وحملته وزودته. "جنى النحل": ما يُجنى منه وهو العسل، والمعنى: استقبلتنا بالترحيب والحفاوة قائلة لنا: أهلاً وسهلاً، واحتفت بنا احتفاءً طيباً. والبيت في: شرح المفصل ٢ / ٦٠، شرح التسهيل ٣ / ٥٤، شرح الألفية لابن الناظم ٤٨٤، توضيح المقاصد ٣ / ١٢٧، شرح ابن عقيل ٣ / ١٨٤، المقاصد النحوية ٤/٤٣، الهمع ٥/١١٥، شرح الأشموني ٣ / ٥٢.

(5) ينظر ما قاله فى الألفية، ص ٤٠

(6) شرح التسهيل ٣ / ٥٤.

(7) ارتشاف الضرب، ٣/ ٢٣٠

يجوز:"من زيد أنت أفضل" فتقدم الجار والمجرور عليه؛ لضعفه أن يعمل فيما تقدم عليه"[1]

وقد وردت هذه الظاهرة فى شعر ذى الرمة فى قوله:[الطويل]

ولا عَيْبَ فيها غَيْرَ أنَّ سريعها قطـــوفٌ وأنْ لا شيءَ منهنَّ أكسلُ[2]

حيث قدم المجرور بـــ "من" وهو "منهن" على أفعل التفضيل وهو "أكسل"، وهو غير استفهام ولا مضاف إلى اسم استفهام، وهو مرفوع على الخبرية، وهو باتفاق النحاة من الضرورات.

وقال أيضًا: [الطويل]

لنا الهامة الكبرى التى كلُّ هامةٌ وإنْ عَظُمتْ منهـا أذلُّ وأصـــــغرُ[3]

حيث قدم "من" على "أفعل" التفضيل، فى غير ما تقتضيه أصول الاستعمال.

- الفصل بين المضاف والمضاف إليه

يُعدُّ المتضايفان كالجسد الواحد، ولا يصح هذا الجسد إلا بأعضائه مجتمعة، فالمضاف لا يستغنى عن المضاف إليه، وهما معًا "ينزلان منزلة الاسم الواحد، لأنه يعرفه ويفصله من غيره، ويخصصه من بين سائر جنسه، فنزلت الإضافة لذلك منزلة الألف واللام، فكما أنَّ الألف واللام مع الاسم كالشيء الواحد فالاسمان المضاف أحدهما إلى الآخر كالشيء الواحد، ولذلك لا يُفصل بينهما"[4] إذ المتفق عليه -عند جل النحاة- أنَّ المتضايفين بنية من نسيج واحد، ولا يجوز الفصل بينهما، ولما لم يكن بدٌّ من الفصل - حين الاتساع- جوَّزوا الفصل بالظرف، لا بغيره، ويؤكد النحاة على أنَّ الفصل بين المتضايفين يدخل فى نطاق الضرورة الشعرية، أمَّا غير الظرف فممتنع، ونستأنس برأى أستاذنا الدكتور:"محمد حماسة" حيث فسر عدم تجويز النحاة الفصل بين المتضايفين قائلاً:" فإذا فصل بين هذه الأبواب المتضامة، فإنَّ النحاة يعدون هذا الفصل ضرورة لأنَّه خرق للتضام على الوجه الذي ينبغي أن يكون عليه الاستعمال"[5]

---

(1) شرح المفصل، ٢/ ٦٠، والخزانة، ٨/ ٢٦٩، والضرائر، ٢٦٩

(2) ديوانه، ٢٠٧

(3) ديوانه، ١١٤

(4) البسيط، لابن أبى الربيع، ٢/ ٨٨٩

(٥) لغة الشعر،د. محمد حماسة، ص: ٢٣٤، وينظر: آراء البصريين النحوية، ص ١٢١

وفى هذه المسألة نرى النحاة متفقين على عدم جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليَه، إلا فى ضرورة الشعر وبالظرف، لا غيره، وبالرجوع للأنبارى فى الإنصاف نجده يؤكد اتفاق النحاة البصريين والكوفيين على أنَّه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه، فى غير ضرورة الشعر:"لأنَّ الإجماع واقعٌ على امتناع الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول فى غير ضرورة الشعر"[١] وإنَّما الخلاف بين المذهبين فى الفصل بغير الظرف، والجار والمجرور، فى الضرورة، أى بالمفعول ونحوه"[٢] ويكاد يجمع النحاة البصريون على كراهة الفصل بين المتضايفين[٣]. وقد وردت هذه الظاهرة فى شعر ذى الرمة فى قوله: [البسيط]

كأنَّ أصواتَ مِنْ إيغالِهنّ بنا أواخِرُ المَيسِ أصواتُ الفَراريجِ[٤]

حيث إنه فصل بالجار والمجرور بين المضاف "أصوات" والمضاف إليه "أواخر" بـــ "من وما اتصل بها".

وقد ورد هذا البيت فى معظم المصادر النحوية، دليلاً على قبح هذه الظاهرة، وأنها لا ترد إلا فى الضرورة، وقد علق سيبويه على هذا البيت بأنه ممّا جاء مفصولاً بينه وبين المجرور وحكم بقبحه[٥] وقد علل ابن مالك لعدم جواز الفصل بين المتضايفين فى مثل بيت ذى الرمة هذا بقوله:" فهذا لا يجوز في الاختيار، بل هو مخصوص بالاضطرار لوجهين:

- أحدهما: أنه فصل بما لا يتعلق بالمضاف، فتمحضت أجنبيته.

- الـــثاني: أنه فصل بحرف جر، أو بما فيه معنى جر مغ كون المضاف مقتضيًا للجر ففي إيلائه ظرفًا، أو حرف جر يلاقي مقتضى الجر، بخلاف إضافة المصدر إلى الفاعل

---

(١) الإنصاف ، للأنبارى ، مسألة (٦٠) ٩/٢

(٢) السابق ، نفسه

(٣) الحجة، لابن خالويه ، ص ١٢٥، ١٢٦ ، الخصائص، لابن جنى، ٤٠٧/٢، آراء البصريين النحوية، ص ٦٨

(٤) الديوان:٤٣ يُنظر هذا البيت في: الكتاب ١٧٩/١، والمقتضب ٣٧٦/٤، وسرّ صناعة الإعراب ١٠/١، والإنصاف ٤٣٣/٢، وشرح المفصّل ١٠٣/١، وشرح الكافية الشّافية ٩٨٠/٢، وشرح الرّضيّ ٢٩٣/١، ورصف المباني ١٥٣، والخزانة ١٠٨/٤

(٥) ينظر: الكتاب، ١٧٩/١، ١٨٠

مفصولاً بينهما بمفعول المصدر، فإن المجرورين فيهما مأمونان، مع أنَّ الفاعل كجزء من عامله فلا يضر فصله؛ لأن رتبته منبهة عليه، والمفعول بخلاف ذلك"[1].

وقد اتفقت آراء النحاة على أن هذا البيت من الضرورات الشعرية، والتقدير: كأنَّ أصواتَ أواخر الميس من إبغالهن بنا أصوات الفراريج[2].

= الفصل بين "لم" ومجزومها:

لما كانت أدوات الجزم تقتضى فعلاً، صارت الأداة والفعل كالمركب منهما، فلذلك كان الفصل بينهما الباعث إلى سوء السبك فى بنية الجملة، يقول ابن منظور: "وأما لَمْ فإنه لا يليها إلا الفعل الغابرُ، وهي تَجْزِمُه كقولك: لم يفعلْ، ولم يسمعْ، قال الله تعالى: "لم يَلِدْ ولم يُولَد"[3] فالأصل فى المجزوم بـــ"لم" وغيرها من الجوازم ألا يفصل بينهما بفاصل، وما ورد فيه من فصل فقد خصه النحاة بالضرورة الشعرية، يقول أبو حيان: "ولا يجوز الفصل بينها وبين معمولها، إلا فى الشعر، وأجاز الفراء: لم إن تزرنى أزرك، تجزم بلم فتكون قد فصلت بين "لم" ومعمولها بالشرط أو تجزم على جواب الشرط"[4]. ويجعل ابن جنى الجازم والمجزوم كلاً متكاملاً لا يجوز الفصل بينهما بفاصل، كما هو الحال فى حروف الجر ومعمولاتها، فقال: "وقد شبه الجازم بالجار ففصل بينهما كما فصل بين الجار

---

(1) شرح الكافية الشافية، محمد بن عبد الله، ابن مالك، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١/ ٨٩

(2) شرح أبيات سيبويه، للسيرافى، يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان، تحقيق: د. محمد علي الريح هاشم، راجعه: طه عبد الرءوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر، القاهرة، مصر،١٣٩٤هـ / ١٩٧٤ م، ١ / ٦٧، والجمل، للخليل،١٠٦، الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب، علي بن عَدْلان بن حماد بن علي الربعي الموصلي، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢/١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م، ص:٢٨، وضرائر الشعر، تحقيق:السيد إبراهيم محمد، ط دار الأندلس/١٩١، وما يجوز للشاعر فى الضرورة للقزاز، تحقيق: د.رمضان عبد التواب وآخر، دار العروبة، الكويت، ص ١٧٨

(3) لسان العرب، دار صارد، بيروت، ط١، ١٢/ ٥٤٧ مادة "لمم"

(4) ارتشاف الضرب، ٢/ ٥٤٥

والمجرور"[١].وقال الأشمونى: "والفصل بينها وبين مجزومها اضطرارًا؛ كقوله[٢]: [الوَافر]

فذاك ولم إذا نحـــن امترينا تكن في الـــناس يدركك المراء

وجعل البغدادى الفصل بين "لم" ومعمولها من الضرورات، التى لا تجوز إلا فى الشعر، وأنشد بيت ذى الرمة فقال: [الطويل].

فأضحت مغانيها قفارًا رسومها كَأن لم سوى أهلٍ من الْوَحْش تؤهل[٣]

على أنَّ "لم" قد فصلت في الضرورة من مجزومها، فإن الأصل: "كأن لم توهل سوى أهل من الوحش"[٤]. وقيد ابن عصفور الفصل في الضرورة بالمجرور بحرف الجر، وبالظرف، واستدل بقول الشاعر: [الطويل]

نوائب من لدن ابن آدم لم تـــزل تباكـــر من لم بالحـــوادث تطـــرق

وأنشد بعده قوله: فأضحت مغانيها... البيت، وقد فصل في الأول بين "لم" ومجزومها وهو تطرق، بالمجرور، وفصل في الثاني بالظرف بينهما. وهكذا يكاد يكون اتفاق النحاة على عدم جواز الفصل بين "لم" ومعمولها إلا فى ضرورة الشعر إجماعًا[٥]

- تقديم "واو" العطف على المعطوف عليه

العلاقة التى تربط المعطوف بالمعطوف عليه ليست من الروابط المقننة بقاعدة لغوية، ولكنها ترتبط بالسياق والقرائن الحالية والمقامية، لذا لا يمكن الفصل فيها بقول نهائى، ولذا سيرتبط حديثنا فى هذه المسألة بما ورد فى شرح الديوان[٦] إذْ المسلم به فى

---

(١) الخصائص، لابن جنى، ٢/ ٤١٠

(٢) وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ٩/ ٥، وجواهر الأدب ص٢٥٦، وشرح شواهد المغني ص٦٧٨، والمغني ص٢٧٨.

(٣) ديوانه: ٢٢٤

(٤) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، دار الكتب العلمية، ٥/ ٩

(٥) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط١/ ١٤٢٨هـــ، ٢٠٨٨م ، ٣/ ١٢٧١، والأشموني في شرحه للألفية ٥٧٦/٣، والسيوطي في الهمع ٥٦/ ٢، وابن هشام في المغني ٢٧٨/ ١، والشاهد ٦٧٧ في الخزانة. والنحو الوافى،٤/ ٤١٥

(٦) شرح الديوان، بتحقيق الدكتور: عبد القدوس أبو صالح، طبعة مؤسسة الإيمان، ١٩٨٢م، ١٤٠٢هـــ

الدرس اللغوى أن الإفادة هى الهدف، ولذا فإنه إذا لم يغير التقديم والتأخير فى جملة العطف، فليس ثمة معضلة فى ذلك، ولذلك رأينا أكثر اللغويين والنحاة لا يجدون غضاضة فى جواز التقديم والتأخير فى العطف بالواو، لأن "الواو" تفيد مطلق الجمع، فالمقدم والمؤخر فيها سواء، أمَّا أدوات العطف الأخرى فلا يجوز فيها الترخص فى الرتبة؛ لأن لكل أداة معناها الدقيق وكلها تدور فى دقة الترتيب، ولذا فالمعطوف عليه مقدم على المعطوف، فلو قدم ما حقه التأخير لتغير المعنى، وانقلب رأسًا على عقب، ولذا لم يفت صلاح الدين الدمشقى العلائى أن يضع الشروط المحكمة لرتبة بنية جملة العطف، فقال[1]:

لا يجوز تَقْدِيم الْمَعْطُوف على الْمَعْطُوف عَلَيْهِ إِلاَّ فِي الْوَاو خَاصَّة بِثَلَاثَة شُرُوط:

- أَحـــــــدهَا: أَلاَّ يُؤَدِّيْ إِلَى وُقُوع حرف الْعَطف صَدرًا، فَلا تَقول: وَعَمْرو زيد قائمان فِي: زيد وَعَمْرو قائمان.

- وَثَانِيها: أَلاَّ يُؤَدِّي إِلَى مُبَاشرَة حرف الْعَطف عَاملاً غير متصرف، مثل: إِنَّ وعمرًا زيدًا قائمان.

- وَثَالِثهَا: أَلاَّ يكون مجرورًا، فَلا تَقول: مَرَرْت وَعَمْرو بزيد. وَعند خلوه من هَذِه الثَّلَاثَة يجوز الترخص فى الرتبة، كَقَوْل الشَّاعِر: [الوافر]

أَلا يَا نَخْـلَة من ذَات عـــــرق عَلَيْك وَرَحْـمَة الله السَّـــــلام[2]

وقد علق ابن عصفور على هذه الظاهرة بقوله: "ولا يجوز شيء من ذلك في حال السعة"[3].

معنى ذلك أنَّه يراها من الضرورات التى تباح للشعراء حين لا يجدون مفرًا منها.

وجوَّز الرضى تقديم المعطوف فى ضرورة الشعر، بشرط ألا يتقدم المعطوف على العامل، فلا يجوز: وزيد قام، وعلل ذلك بقوله:"وذلك لأن العامل يعمل في المعطوف

([1])الفصول المفيدة في الواو المزيدة، لصلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي، تحقيق: حسن موسى الشاعر، دار البشير، عمان، ط١/ ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م، ص: ١٥٢

([2]) مجالس ثعلب ١٩٨/١، والأُصول ٣٢٦/١، ٣٤٤، ٢٢٦/٢، والجُمل ١٤٨، والخصائص ٣٨٦/٢، وأمالي ابن الشَجريّ ٢٧٦/١، واللّسان (شيع) ١٩١/٨، والمغني ٤٦٧، والمقاصد النّحويّة ٥٢٧/١، والتّصريح ٣٤٤/١، والخزانة ١٩٢/٢.

([3]) ضرائر الشعر، ص: ٢١٠

بواسطة العاطف فهو كالآلة للعمل، ومرتبة الآلة، بعد المستعمل لها، ولاستبشاع كون التابع مقدمًا على متبوعه وعلى متبوع متبوعه أي العامل في متبوعه"[١].

ويرى ابن جنى أن تقديم المعطوف وأداة العطف لا يجوز لأنه يؤدى إلى إعمال عاملين فى المعطوف عليه:"ومما يضعف تقديم المعطوف على المعطوف عليه من جهة القياس أنك إذا قلت: قام وزيد عمرو، فقد جمعت أمام زيد بين عاملين: أحدهما "قام"، والآخر الواو، ألا تراها قائمة مقام العامل قبلها، وإذا صرت إلى ذلك صرت كأنك قد أعملت فيه عاملين"[٢]

وقال الرضى:"ويشترط، أيضًا، في تقديم المعطوف اضطرارًا، ألا يكون المعطوف عليه مقرونًا بـــ "إلا"، أو معناها، فلا تقول: ما جاءني وزيد إلا عمرو، ولا: إنما جاءني وزيد عمرو، وذلك لأنَّ ما بعد "إلا" في حيز غير حيز ما قبلها، لتخالفهما نفيًا وإثباتًا، فلا يقع قبلها المعطوف الذي هو في حيز ما بعدها، ومنها، أن كل ضمير راجع إلى المعطوف بالواو، أو "حتى" مع المعطوف عليه، يطابقهما مطلقًا، نحو: زيد وعمرو جاءاني، ومات الناس حتى الأنبياء، وفنوا، والضمير للمعطوف والمعطوف عليه"[٣]

ومهما يكن من أمر فإن هذه الظاهرة -لاشك- تؤثر في تماسك الجملة واتساقها فيلحق الأسلوب الابتذال، وسوء السبك، فتؤدى إلى اللبس والغموض. وقد وردت هذه الظاهرة فى شعر ذى الرمة فى عدة أقوال منها، يقول ذو الرمة[٤]:[الطويل]

أَلا طَــرَقَت مَيٌّ هَيومًا بِــذِكرِها وَأَيــدي الثُرَيّا جُــنَّحٌ في المَغــــارِبِ

بِريحِ الخُزامى هَيَّجَتها وَخَــبطَةٍ مِــنَ الطَلِّ أَنفــاسُ الرِياحِ اللَواغِــبِ

يريد: "ألا طرقت مى بريح الخزامى، هيجت أنفاس الرياح وخبطة من الظل، فقدم "واو" العطف والمعطوف على المعطوف عليه"[٥] وقال أيضًا[٦]: [الطويل]

---

(١) شرح الرضى على الكافية، ٢/ ٣٥٠

(٢) الخصائص، ٢/ ٣٨٩

(٣) شرح الرضى، ٢/ ٣٥١

(٤) ديوانه: ٣٤

(٥) شرح الديوان، ١٩٣

(٦) ديوانه: ٢٦٠، ٢٦١، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٨٣؛ والكتاب ٢/ ٩٩، ١٠٠؛ واللسان ١٢/ ٢١٠ "سهم"؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص٨٦٢.

كَأَنّا عَـلى أولادِ أَحـقَبَ لاحَـها وَرَمـيُ السَـفا أَنفـاسَها بِسِـهامِ
جَنوبٌ ذَوَتْ عَنها التَناهي وَأَنزَلَت بِها يَـومَ ذَبّاتِ السَـبيبِ صِـيامِ

يريد: لاحها جنوب ورمي السفا[1] وعند سيبويه تقدير: كأنه قال: على أولاد أحقبَ صيامٍ[2].

وأنكر السيرافى العدول الحادث فى هذا البيت عن أصل الرتبة فقال:"وقد وقع في البيت ضرورة قبيحة، وهو تقديم المعطوف على المعطوف عليه"[3].

وفى قوله أيضًا[4]:

وَأَنتِ غَـريـمٌ لا أَظُنُّ قَضـاءَهُ وَلا العَـنَزيَّ القارِظَ الدَهرَ جـائيـا

قالوا يريد: لا أظن قضاءه جائيا هو ولا العنزي، والذي يظهر أنَّ هذا جميعه ضرورة اضطر الشاعر إليها الوزن والقافية وأنَّ مثله لا يجيء في سعة الكلام، لكن أئمة العربية لم يخصصوه بالشعر، فإن قيل فقد جاء التقديم مع أو في قول الشاعر: [الوافر]

فلسـت بـنازل إلا ألـمت برحـلي أو خـيالتها الكـذوب

يريد:إلا ألمت الكذوب أو خيالتها، فجوابه أن الكذوب صفة لخيالتها، وقوله: أو خيالتها عطف على المستكن في ألمت، ولم يحتج إلى تأكيد؛ لطول الكلام بفصل الجار والمجرور والمضاف إليه[5]. وقال ابن عصفور: يريد: لا أظن قضاءه جائيا ولا العنزي القارظ الدهر، فقدم المعطوف على المعطوف عليه وعامله، وهو الضمير المستتر في "جاء"[6].

وقوله أيضًا[7]: [الوافر]

تـُريكَ وَذا غَدائـِرَ وارِداتٍ يُصِبنَ عَثاعِثٌ الحَجَباتِ سودِ
مُقـَلَّدَ حُـرَّةٍ أدماءَ تـَرمي بِجِـدَّتِها بِفَاتـِرَةٍ صَـيودِ

---

(1) الفصول المفيدة فى الواو المزيدة، ص: ١٥٣ ، والضرائر، ص: ٢١٠
(2) الكتاب، ٢/ ١٠٠
(3) شرح أبيات سيبويه للسيرافى، ١/ ٣٣١
(4) ديوانه: ٢٨٠
(5) الفصول المفيدة، ص: ١٥٣ ، والنحو الوافى، ٣/ ٥٤٠
(6) الضرائر، لابن عصفور، ص: ٢١١
(7) ديوانه: ٧٥

يريد: تريك مقلد حرة وذا غدائر، فقدم المعطوف "وذا غدائر" والواو، وأخر المعطوف عليه "مقلد حرة"[١]. وقوله أيضًا:[الطويل]

خَـــلاءً تَحِنُّ الريحُ أو كُلُّ بُكـــرَةٍ بِها مِن خَصائِصِ الرِمثِ كُلُّ ظَلامِ[٢]

- تغيير الرتبة فى تركيب الاستثناء

الأصل فى تركيب الإستثناء أن يتأخر المستثنى، وأن يتقدم المستثنى منه، تتوسطهما أداة الاستثناء، وقد اتفق النحاة على منع تقديم المستثنى، حيث يرى البصريون والكوفيون إلا الكسائى وجوب تأخير المحصور مطلقًا، يقول ابن مالك: "وإذا كان مرفوع الفعل محصورًا وجب تأخيره وتقديم المنصوب عند البصريين والكوفيين إلا الكسائى، ويستوى فى ذلك المضمر والظاهر، فالمضمر كقوله تعالى: ﴿لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَ﴾ الأعراف: ١٨٧ والظاهر نحو: لا يصرف السوء إلا الله، فلو قلت: لا يصرف إلا الله السوء، امتنع عند غير الكسائى، فلو كان الحصر فى غير المرفوع لزم أيضًا تأخير المحصور إلا عند الكسائى وأبى بكر بن الأنبارى، نحو: لا يرحم اللهُ إلا الرحماءَ، فلو قلت: لا يرحم الرحماءَ إلا اللهُ، لم يجز إلا عندهما، وحجة من منع تقديم المحصور مطلقًا حمل المحصور بـ "إلا" على الحصر بـ"إنما"[٣].

الرأى الثانى: وهو رأى الكسائى، حيث أجاز تقديم المحصور مطلقًا، فاعلاً كان أو مفعولاً، إذا كان الحصر بـ"إلا" وهو على خلاف الجمهور، من حيث إجازته ما منعوه، فأجاز أن تقول فى نحو: لا يرحمُ اللهُ إلا الرحماءَ، أن تقول: لا يرحمُ الرحماءَ إلا اللهُ، بتقديم المفعول، وأجاز أن تقول فى نحو: ما ضرب زيدًا إلا عمرو، أن تقول: ما ضرب إلا عمرو زيدًا، ومنه قول الشاعر:[الطويل]

فَلَمْ يَدْرِ إلا اللهُ ما هَيَّجَتْ لَنَا عَشِـــيَّةَ آنَاءُ الدِّيَارِ وَشَامُهَا[٤]

---

(١) ينظر: شرح ديوانه، ١٨٠٥

(٢) ديوانه: ٢٦٧

(٣) شرح التسهيل، ٢/ ١٣٤، توضيح المقاصد، ٢/ ١٩، والتصريح، ١/ ٢٨٤

(٤) والشاهد من شواهد: التصريح: ١/ ٢٨٤، والأشموني: "٣٧١/ ١/ ١٧٧"، وابن عقيل: "١٤٧/ ٢/ ١٠١"، وهمع الهوامع: ١/ ١٦١، والدرر اللوامع: ١/ ١٤٣، والمقرب: ٥، والعيني: ٢/ ٤٩٣، وديوان ذي الرمة: ٦٣٦ وفيه برواية: أهلَةَ آناء الديار وشامها

وقول الآخر: [البسيط]

ما عاب إلا لئيم فعل ذي كرم ولا جفا قط إلا جبأ بطلا[1]

قال المرادى: "وأما المحصور بإلا فنقل المصنف أنه يجب تأخيره خلافًا للكسائى، فإنه أجاز تقديمه فاعلاً كان أو مفعولاً"[2]

الرأى الثالث: وهو رأى ابن الأنبارى، وفيه أجاز تقديم المفعول المحصور بخلاف الفاعل، قال ابن مالك: "واعتبر ابن الأنبارى تأخر المقرون بإلا لفظًا أو تقديرًا، فأجاز تقديمه إذا لم يكن مرفوعًا؛ لأنه إذا تقدم لفظًا تقدم معنى، فيلزم من تقديمه فوات تأخر المحصور لفظًا أو تقديرًا، وذلك غير جائز، ويستدل على ذلك بقول الشاعر[3]: [الطويل]

تَزَوَّدْتُ مِن لَيْلَى بِتَكْلِيمِ سَاعَةٍ فَمَا زَادَ إلا ضِعْفَ ما بِى كَلَامُهَا[4]

وقيل: إنَّ هذا مذهب البصريين والكسائى والفراء وابن الأنبارى، فقال الشيخ خالد الأزهرى: "وأجاز البصريون والكسائى والفراء وابن الأنبارى من الكوفيين تقديمه، أى المفعول مع إلا على الفاعل، كقول دعبل الخزاعى[5]:[الطويل]

ولمَّا أبَى إلاَّ جِمَاحًا فُؤَادُهُ وَلَمْ يَسْلُ عَنْ لَيْلَى بِمَالٍ وَلا أَهْلِ[6]

فقدم المحصور بإلا وهو "جماحًا" على الفاعل وهو "فؤاده"[7].

والجدير بالإشارة أن الذي أجاز تقديم المحصور بإلا مطلقًا هو الكسائي محتجًا بما سبق.. أما النحاة البصريون فيذهبون إلى منع تقديم المحصور مطلقًا. واختاره الجزولي والشلوبين حملاً لـ "إلا" على "إنَّما"، وقد عدَّ ابن جنى تقدم المستثنى على المستثنى منه من قبيل الحمل على أحسن القبيحين، وعقد له بابًا فى خصائصه قال فيه: "اعلم أنَّ هذا

---

(1)البيت بلا نسبة في تخليص الشواهد ص٤٨٧؛ وتذكرة النحاة ص٣٣٥؛ والدرر،٢/ ٢٩٠؛ وشرح التصريح ١/ ٢٨٤؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٤٩٠؛ وهمع الهوامع ١/ ١٦١. وجبأ يعنى الجبان.

(2) توضيح المقاصد، ١٨/٢

(3) نسب كثير من العلماء هذا البيت لمجنون بني عامر قيس بن الملوح، ولم أعثر عليه في ديوانه، التصريح، ١/ ٢٨٢، تعليق الفرائد، ٤/ ٢٧٣

(4) شرح التسهيل، ٢/ ١٣٤

(5) هو دعبل بن على بن رزين الخزاعى، شاعر هجاء أقام ببغداد وهجا بعض الخلفاء العباسيين، وكان صديق البحترى، توفى سنة ٢٤٦ ه، ينظر: الأعلام للزركلى، ٢/ ٣٣٩

(6) والبيت فى الأشمونية، ٢/ ٥٧

(7) التصريح، ١/ ٢٨٢، وينظر: توضيح المقاصد، ٢/ ١٩

موضع من مواضع الضرورة المميلة"[١] وذلك أن تحضرك الحال ضرورتين لا بد من ارتكاب إحداهما، فينبغى حينئذ أن تحمل الأمر على أقربهما وأقلهما فحشًا"[٢]

ومهما يكن من أمر فإن تقدم المستثنى على المستثنى منه، أو تقدم الأداة، أو أى تغير يلحق بترتيب تركيب الاستثناء بأى صورة كانت، فهو من الندرة بمكان فى كلام العرب، ولا يقاس عليه فى أصل الاستعمال، ولذا فإنَّ ما ورد من شواهد شعرية عدلت عن الترتيب ما هى إلا ضرورة خصها النحاة بالشعر، "والحق أن ذلكَ كله ضَرورَةٌ سَوَّغَها ظهورُ المعنى المرادِ ووضُوحهُ، وسَهّلها عدمُ الالتباسِ. وأنَّهُ متى وجبَ تقديمُ أحدِهما، وجبَ تَأخيرُ الآخر بالضرورة"[٣].

وقد وردت ظاهرة الترخص فى الرتبة فى باب الاستثناء فى شعر ذى الرمة فى عدة مواضع، منها قوله: [الطويل]

هَلِ الناس إلا -يا إمرأَ القَيسِ-غادِرٌ وَوافٍ وَما فِيكُم وَفاءٌ وَلا غَدرُ[٤]

حيث فصل بين أداة الاستثناء "إلا" والمستثنى "غادر" بالجملة الاعتراضية، جملة النداء "يا امرأ القيس".

وتقدمت أداة الاستثناء على معمولها، بل أكثر من ذلك، إذ جاء الترتيب فى البيت مقلوبًا، فبدأ ذو الرمة بالأداة يردفها المستثنى منه ثم المستثنى، وذلك فى قوله يصف ظبية:[الطويل]

رَأت أَنَسًا عِنَد الخَلاءِ فَأَقبَلَت وَلَم تُبدِ إلاَّ في تَصَرُّفِها ذُعرا[٥]

حيث أتى فى هذا البيت بما لم يأت به الأوائل من قلبه تركيب الاستثناء، ويمكن أن تكون الجملة: ولم تبد فى تصرفها إلا ذعرًا، بيد أنَّ هذا التركيب يتعارض مع البنية العروضية لهذا البيت، وهو ما جعل النحاة يتقبلون تجاوزات الشعراء، لأنهم يعتبرون العروض والقافية قوام الشعر.

---

(١) الخصائص، ١/ ٢١٢، ٢١٣

(٢) الخصائص، ١/ ٢١٢، ٢١٣

(٣) جامع الدروس العربية ، ٣/ ١٢

(٤) ديوانه: ١٠٨

(٥) ديوانه: ٨٦

وعلى وتيرة التركيب السابق من الترخص فى الرتبة وقلب بنية الاستثناء يقول ذو الرمة: [الطويل]

حِـــــذارَ المَنايا رَهـــبَةٌ أن يَفُتنَها ... بِهِ وَهيَ إلّا ذاكَ أضعَفُ ناصِرِ[1]

حيث تقدمت أداة الاستثناء "إلا" على المستثنى "ذاك" ويمكن تقدير هذه الجملة على معنى: ليس لها من ناصر إلا ذاك الحذر، وأرى أنَّ هذا البيت ركيكٌ، يعانى من سوء السبك، حيث إنَّ المنايا لا يمنعها الحذر[2]

وتقدم المستثنى على المستثنى منه، أيضًا فى قول ذى الرمة:[الطويل]

وَتَهجُـرُهُ إلاَّ إختِلاسًا نَهارَهـا ... وكَم مِن مُحِبٍّ رَهبَةَ العَينِ هاجِرِ[3]

وألحظ أنَّ سياق جملة الاستثناء فى هذا البيت تقديره: وتهجره نهارها إلا اختلاسًا" إلَّا أن هذا الترتيب سيحدث اضطرابًا عروضيًّا فى بنية البيت، وهذا ما يتعارض مع الشعر.

= التغيير فى الأحكام النحوية:

- تأنيث الفعل لتأنيث الفاعل مع الفصل بينهما بـــ "إلا":

تُعدُّ المطابقة من أبرز مظاهر الاتساق اللغويِّ بين أطراف الجملة، وتتمثل هذه المطابقة في الجنس من تذكير وتأنيث، وفي العدد من إفراد وتثنية وجمع، وفي التعريف والتنكير، هذا في المبتدأ والخبر، أما المطابقة بين الفعل والفاعل فتتمثل في الجنس وفي العدد فقط. فمن حيث الجنس، فإذا جاء الفاعلُ مذكرًا، ذُكِّرَ الفعلُ لأجله، وإذا جاء الفاعل مؤنثًا، ألحقتْ علامة التأنيث بالفعل، هذا هو الأصلُ .

وقد أسهب النحاة فى الحديث عن المطابقة بين الفعل وفاعله، كما هو معروف، ولم يكن ثمة معضلة فى حالة المطابقة بين الفعل وفاعله فى حالة المذكر، فلا يُؤنثُ فعلٌ وفاعلُهُ مذكرٌ مفردٌ أو مثنىً.

---

(1) ديوانه: ١٣٢

(2) من واقع أن:"من الشعر لحكمة" وأن الشعراء أكثرهم لسان الأمة نقول: هل غاب عن الشاعر أن يتنبه لما قاله ويدرك أن المنايا لا يمنعها أحد ولو اجتمع الأولون والآخرون، ولو كان بعضهم لبعض ظهيرًا، وخلاصة الكلام أن هذا البيت من التراكيب النحوية التى لا تقبل الدراسة أن تنسب لشاعر من الشعراء القدامى اللهم إلا إذا كان ما اعتراها من اختلاق الرواة.

(3) ديوانه: ١٣٦

أما الفاعلُ المؤنثُ وإلحاق علامة التأنيث بفعله، فأمرٌ فيه تفصيل، يقول الرضي: "اَعلمْ أنَّه إنما جاز إلحاقُ علامة التأنيث بالمسند، مع أنَّ المؤنث هو المسند إليه دون المسند؛ للاتصال الذي بين الفعل–وهو الأصل في الإسناد– وبين الفاعل، وذلك الاتصال من جهة احتياجه إلى الفعل، وكون الفاعل كجزءٍ من أجزاء الفعل"[1]. فهذا الاتصال الاتساقي بين الفعل والفاعل يتمثل فى علاقة التطابق بين ركنى الجملة، باعتبارهما جسدًا واحدًا لا ينفصم أحدهما عن الآخر، ومن ثم اتبع الفعل جنس فاعله، فألحقته تاء التأنيث إذا كان فاعله مؤنثًا. بيد أن هذه المطابقة ليست على إطلاقها، فهناك تأنيثٌ واجبٌ[2]، وآخرُ جائزٌ، وثالث متساوٍ بين الوجهين[3]، أما فى حالة امتناع التأنيث، فيمتنع اقتران الفعل بتاء التأنيث مع جمع المذكر السالم، المستوفى للشروط، أما غير المستوفى

---

(1) شرح الرضي على الكافية ، ٤/٤٧٩ .

(2)– فالواجبُ في موضعين :

أولهما : أن يكون الفاعلُ ضميرًا مؤنثًا متصلاً بعامله، سواءٌ أكان ذلك المؤنث حقيقي التأنيث، أم مجازي التأنيث (٢) ، وذلك نحو قولنا : (هندٌ قامتْ) و (الشمسُ طلعتْ) .

ثانيهما : أن يكون الفاعلُ اسمًا ظاهرًا حقيقيّ التأنيث غيرَ مفصول عن عامله، وذلك نحو قولنا: (قامتْ هندٌ) و (جاءتْ زينبُ) .

يقول المبردُ: " فأما (ضَرَبَ جاريتُكَ زيدًا) و (جاءَ أمَتُكَ) و(قامَ هندٌ) ، فغيرُ جائزٍ؛ لأن تأنيثَ هذا تأنيثٌ حقيقيٌّ "(٢)، ويقول ابنُ يعيش: " فإن أسندتَ إلى مضمرٍ مؤنثٍ، نحو: الدارُ انهدمتْ، وموعظةٌ جاءتْ، لم يكن بدٌّ من إلحاق التاء؛ وذلك لأن الراجعَ ينبغي أن يكون على حسب ما يرجع إليه؛ لئلا يُتوهم أن الفعلَ مسندٌ إلى شيءٍ من سببه، فَيُنتَظَرُ ذلك الفاعلُ، فلذلك لزم إلحاقُ العلامةِ لقطعِ هذا التوهم ... وسواءٌ ذلك في الحقيقيِّ وغيرِ الحقيقيِّ "(٢). شرح المفصل ٥/٩١-٩٢، المقتضب ، ٢/١٤٦، شرح المفصل ، ٥/٩٤-٩٥ ، وينظر : شرح شذور الذهب ، ١٦٩-١٧١ ، وشرح ابن عقيل ، ١/٤٧٦ ، وشرح الأشموني ، ٢/٥١ ، والفرائد الجديدة ، ٢/٨١١ .

(3) جواز الوجهين: ويجوز الوجهان في مسألتين : إحداهما : المنْفَصل كقوله:(لَقَدْ وَلَدَ الأُخَيْطِلَ أُمُّ سُوءٍ ...) البيت من قصيدة لجرير يهجو بها الأخطل ، و(شام) جمع شامة، ينظر : ديوانه، ١/٢٨٣ ، وينظر: صدره في المقتضب، ٢/١٤٨ ، وبتمامه في التكملة ، ٢٩٤ ، والخصائص ، ٢/٤١٤ ، وشرح المفصل ، ٥/٩٢ ، والتصريح: ١/ ٢٧٩، والأشموني: ٣٦٤/ ١/ ١٧٣"، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ٥٥، والإنصاف: ١/ ١٧٥، وشرح المفصل: ٥/ ٩٢، والعيني: ٢/ ٤٦٨.

وقولهم : "حضَرَ القَاضيَ اليَوْمَ امْرَأَةٌ" أوضح المسالك ٢/ ١١٢، ١١٣، وجامع الدروس العربية ٢/ ٢٤١.

للشروط، وهو الملحق بجمع المذكر السالم فيجوز معه التذكير والتأنيث، تقول: حضر أولو العلم، أو حضرت أولو العلم، الأول بتقدير جمع، والثانى بتقدير جماعة.

وإذا فُصل بين الفعل وفاعله بـــ "إلا" وقد اختلف النحاة فى هذه المسألة على قولين:

- أحدهما: وهو مذهب الأخفش[1]، حيث يرى أنَّ حذف تاء التأنيث في هذه الحالة أمر واجب لا يجوز العدول عنه إلا في ضرورة الشعر، لأَن الفاعل عند التحقيق ليس هو الاسم المذكور بعد "إلا"، وإنمَا هو اسم محذوف لو ذُكر لكان مستثنى منه، وكان ما بعد "إلا" مستثنى، فخص ذكر "التاء" فى هذه الحالة بضرورة الشعر، وأنشد على ذلك قول الشاعر: [الرجز]

ما بَـرِئَتْ مِـنْ رِيـبَةٍ وَذَمٍّ في حَـرْبِنَا إلاَّ بَنَاتُ الْعَـمِّ[2]

ويرى ابن مالك أن لحاق "تاء" التأنيث وعدم لحاقها جائزان إذا فُصل بين الفعل وفاعله المؤنث الحقيقى التأنيث بـــ "إلا" ومع جواز الوجهين فالأحسن حذف "التاء" حيث يقول:[3]

وَالْحَـذْفُ مَعْ فَصْلٍ بِإلاَّ فُضِّلاَ كَمَـا زَكَا إلاَّ فَـتَاةُ ابْنِ الْعَلاَ

وفى هذه المسألة يتفق الأخفش مع أستاذه يونس بن حبيب في توجيه قوله تعالى: ﴿السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ﴾[4]، إذ قال:"قال يونس:"السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ" ذكر كما يذكر بعض المؤنث"[5].

ويقول ابن هشام:"وأما التأنيثُ المرجوحُ ففي مسألة واحدة وهي أن يكون الفاعل مفصولاً بإلا كقولك ما قامَ إلا هِنْدٌ فالتذكيرُ هنا أرْجَحُ باعتبار المعنى لأَن التقدير ما قام أحَدٌ إلا هِنْدٌ فالفاعل في الحقيقة مُذَكر ويجوز التأنيثُ باعتبار ظاهر اللفظ، واستدل بالشاهد الذى تناقلته المصادر النحوية: "ما بَرِئَتْ مِنْ رِيبَةٍ وَذَمٍّ ... ."[6]

---

(1) أوضح المسالك، ٢/ ١١٣، وشرح شذور الذهب، ١٧٦

(2) البيت من شواهد: التصريح: ١/ ٢٧٩، والأشموني: "٣١٦/ ١/ ١٧٤"، والعيني: ٢/ ٤٧١، والهمع: ٢/ ٢٧١، والدرر: ٢/ ٢٢٦، والشذور: "٨٠/ ٢٣١".

(3) ينظر: الكافية الشافية، ٢/ ٥٩٤- ٥٩٧، والمساعد ١/ ٣٩٠، دليل السالك، ١/ ١٧٨

(4) المزمل ١٨.

(5) معاني القرآن ٦٢/١.

(6) شرح شذور الذهب، ص: ٢٠٣

ويفسر الغلاييني السبب فى حذف "تاء" التأنيث من الفعل فى حالة الفصل بقوله[١]: "أن يُفصلَ بينه وبين فاعله المؤنث الظاهر بإلا، نحو "ما قام إلا فاطمةُ"؛ "وذلك لأنَّ الفاعل في الحقيقة إنما هو المستثنى منه المحذوف، إذ التقدير: "ما قام أحد إلا فاطمة". فلما حُذف الفاعل تفرغ الفعل لما بعد (إلا) فرفع ما بعدها على أنه فاعل في اللفظ لا في المعنى. فإنْ كان الفاعل ضميرًا منفصلاً مفصولاً بينه وبين فعله بإلا، جاز في الفعل الوجهان كما ستعلم".

وقد يؤنث مع الفصل بها، والفاعلُ اسمٌ ظاهرٌ، وهو قليلٌ وخصّهُ جُمهور النحاةِ بالشعر كقوله:[الرجز]

ما بَـرِئَتْ منْ ريـبةٍ وذَمٍّ في حَـربِنا إلا بـناتُ العَـمِّ

ويتفق عباس حسن مع القائلين بوجوب تذكير الفعل فى هذه المسألة فيقول: "فإن كان الفاعل ضميرًا بارزًا منفصلاً كان الأفصح الشائع فى الأساليب العالية عدم تأنيث عامله، نحو: ما فاز إلا أنتِ يا فتاة، الفتاة ما فاز إلا هى، إنَّما فاز أنت، إنَّما فاز هى... وأشباه هذه الصور مما يُقال عند إرادة الحصر، ومع أن التأنيث جائز فإنَّ الفصحاء يفرون منه"[٢].

وقد وردت هذه الظاهرة المخالفة للمعايير مرتين، الأولى فى قوله: [الطويل]

طَوى النَحزُ وَالأَجرازُ ما في غُروضِها فَما بَقِيَت إِلا الصُدورُ الجَراشِعُ[٣]

وقال أيضًا: [البسيط]

كَأَنَّها جَـمَلٌ وَهـمٌ وَما بَقِـيَت إِلاّ النَحـيزَةُ وَالأَلـواحُ وَالعَصَبُ[٤]

ففى هذين البيتين خالف الشاعر المعايير، فأتى بالفعل متصلاً بتاء التأنيث، برغم أن الفاعل هو المستثنى منه، والتغليب للتذكير، إذ التقدير: فما بقى كذا إلا.... وذلك مما لا يجوز–عند الجمهور– في غير الشعر.

---

(١) جامع الدروس العربية، ١/ ٢٤٠

(٢) النحو الوافى، ٢/ ٨٣

(٣) ديوانه: ١٥٩

(٤) ديوانه: ١٤

= رفع خبر "كاد" الاسم الظاهر السببى:

يرى جمهور النحاة أنَّ الأصل فى خبر "كاد" وأخواتها أن يكون الضمير راجعًا إلى الاسم المرفوع بها، فقال السيوطي: "يتعين فى خبر هذا الباب –أى فى أفعال المقاربة– أن يعود منه ضمير إلى الاسم، فلا يجوز رفعه الظاهر، لا أجنبيًّا ولا سببيًّا، فلا يقال: طفق زيد يتحدث أخوه، ولا أنشأ عمرو ينشد ابنه؛ لأنها إنما جاءت لتدل على أنَّ فاعلها قد يلبس بهذا الفعل، وشرع فيه، لا غيره. ثم قال: وقولى: "غالبًا" أشرت به إلى ما ورد نادرًا من رفع خبر غير عسى السببى"[1] واستدل على ذلك بقول ذى الرمة: [الطويل]

وَأَسْقِيهِ حَتَّى كَادَ مِمَّا أَبُثُّهُ تُكَلِّمُنِي أَحْجَـارُهُ وَمَلَاعِـبُهْ[2]

ويعلل شمس الدين البرماوى ذلك بقوله[3]: "وأمَّا اشتراط كونه رافعًا لضمير اسمها، فالاحتراز به عن رفعه سببه، كما هو جائز فى باب "كان" فإنك تقول: كان زيدٌ يقرأ أبوه، وهذا ممتنع فى باب "كاد" لأنَّ أفعال المقاربة إنما جاءت لتدل على أنَّ فاعلها قد تلبس بخبرها، أو شرع فيه، وما ورد مخالفًا لذلك فمؤول، نحو قول الشاعر[4]: [البسيط]

([1]) همع الهوامع، ١/٤٢٠– ٤٢١

([2]) الشاهد فى ديوانه،٢٦، وقد ذكر فى أدب الكاتب، ٤٢٦، وشرح أبيات سيبويه،٢/٣٦٤، وشرح التصريح ١/ ٢٤٠، وشرح شافية ابن الحاجب ١/ ٩١– ٩٢، وشرح شواهد الإيضاح / ٥٨٣، والمقاصد النحوية ٢/ ١٧٦، والممتع فى التصريف / ١٨٧

([3]) شرح الصدور بشرح زوائد الشذور، لشمس الدين البرماوى، تحقيق ودراسة: أحمد إسماعيل عبد الكريم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/ ٢٠١١م، ص ١١٠– ١١١

([4]) جاء هذا البيت في أكثر كتب النحو: الشارب الثمل، كما هو هنا، وقال البغدادي إن الصواب فيه: الشارب السكر، قال: لأنه من أبيات رائية نسبها إلى عمرو بن أحمر الباهلي وبعده:

وكنت أمشي على رجلين معتدلاً فصرت أمشي على أخرى من الشجر

يقصد العصا، ونسبه الجاحظ في الحيوان: لأبي حية النميري وهو من المعمرين.

وقـد جعلت إذا ما قمت يثقلني ثوبي، فأنهض نهض الشارب السكر

ويروى أيضًا: وقد جعلت إذا ما نمت أوجعني ظهري وقمت قيام الشارف الظـهر

حاشية الصبان:١/ ٢٦٣. وهو من شواهد: التصريح:١/ ٢٠٤برواية "الثمل"، والأشموني:١/ ٢٤٥، ١٣٠ وهمع الهوامع: ١/ ١٢٨، ١/ ١٣١، والدرر اللوامع: ١/ ١٠٢، ١/ ١٠٩، والخزانة: ٤/ ٩٣، "الثمل" والمقرب: ١٨، والعيني: ٢/ ١٧٣، والمغني: ٩٨٤/ ٧٥٤ برواية "ثمل" والسيوطي: ٣٠٨ وشذور الذهب: "٨٧، ٢٥٢، ٣٥٩، أوضح المسالك ٣٠٥/١، الأشمونية ١٣٥/١، شرح الرضى ٢٢٦/٤، مغنى اللبيب ٧٥٤/١ =

وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُـــمْتُ يُثْقِلُنِي ثَوْبِي فَأَنْهَضُ نَهْضَ الشَّارِبِ الثَّمِلِ

فأوَّله ابن مالك على أنَّه هو، وكذلك قال غيره إنَّ المعنى: أثقل بثوبى، وقد أشار الشيخ إلى المسألة فيما بعد بقوله: وربَّما رُفع السببى بخبر عسى، لكن مقتضاه أنَّه جائز فى عسى على قلة من غير تأويل، وصرح بذلك فى توضيح الألفية، فقال: ويجوز فى عسى خاصة أن ترفع السببى كقوله[1]: [الطويل]

وَمَاذَا عَسَى الحَجَّاجُ يَبْلُغُ جَهْدَهُ إِذَا نَحْنُ جَـــاوَزْنَا حَـــفِيرَ زِيـــادِ

ومهما يكن من أمر فى محاولات النحاة تأويل بعض الشواهد النحوية وتطويعها لأصول الوضع، فإنه يمكن القول بأنه يتعين فى أخبار "كاد" وأخواتها أن يعود الضمير على الاسم، ولا يجوز رفعه الاسم الظاهر سواء أكان سببيًّا أم أجنبيًّا، ما عدا فى خبر عسى فإنه يجوز على ندرته.

وقد وردت هذه الظاهرة المخالفة لأصول اللغة فى شعر ذى الرمة، منها الشاهد الذى تناقلته مصادر النحو العربيِّ مستدلة به على شذوذه كما علق ابن عادل عليه بقوله: "فأتى بالفاعل ظاهرًا، فقد حمله بعضهم على الشُّذُوذ"[2]. وذهب ابن عُقيل إلى ما ذهب إليه

= موطن الشاهد: "جعلت يثقلني ثوبي".

وجه الاستشهاد: وقوع خبر "جعل" فعل مضارعًا "يثقلني" وقد رفع اسما ظاهرًا، هو "ثوبي" مضاف إلى ضمير عائد إلى اسم جعل كما يدل ظاهر البيت وذلك غير جائز عند النحويين؛ لأنهم يشترطون في أفعال الشروع أن تكون أخبارهم مضارعة رافعة لضمير مستتر يعود إلى الاسم، فكان عليه أن يقول: "جعلت أثقل". وذهب العلامة العيني إلى أن "جعلت" فعل واسمه، و"يثقلني": خبره وقوله: "ثوبي" بدل من اسم جعلت، بدل اشتمال، وليس فاعل يثقلني. انظر شرح الشواهد للعيني بذيل حاشية الصبان: ١/ ٢٦٣-٢٦٤.

(١) البيت كما نسبه ياقوت للبرج التميمي، وكان الحجاج بن يوسف الثقفي قد ألزمه البعث إلى المهلب بن أبي صفرة لقتال الأزارقة، فهرب منه إلى الشام. ونسبه المبرد لمالك بن الريب، ونسبه العيني والشيخ خالد الأزهرى إلى الفرزدق وهو في ديوانه ١/١٦٠. ينظر شرح العيني بذيل حاشية الصبان: ١/ ٢٦٤ و الكامل ٢/٦٣٠ ومعجم البلدان ٢/٢٧٧ وإيضاح شواهد الإيضاح ١/١١٤ والعيني ٢/١٨٠ وشرح الأشموني ١/٢٦٤. وشرح التصريح ١/ ٢٠٥؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص٦٧٧؛ ومعجم ما استعجم ص٤٥٩؛ والمقاصد النحوية ٢/ ١٨٠؛ ولمالك بن الريب في ملحق ديوانه ص٥١؛ وخزانة الأدب ٢/ ٢١١؛ والشعر والشعراء ١/ ٣٦١؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٣٠٨؛ وهمع الهوامع ١/ ١٣١، ، وليس في ديوان الفرزدق.

(٢) اللباب، ١/ ٣٩٦، وينظر: الدر المصون فى علم الكتاب المكنون، ١/ ١٣٠

صاحب اللباب فعلق على بيت ذى الرمة: [الطويل]

وَأَسْقِيهِ حَتَّى كَادَ مِمَّا أُبَثُّهُ

فقال: فظاهره أن المضارع الواقع خبرًا لكاد وهو "تكلمني" رفع اسمًا ظاهرًا مضافًا إلى ضمير الاسم وهو "أحجاره" فهذا ونحوه شاذ أو مؤول[1].

وبالإضافة إلى بيت ذى الرمة السابق، ورد له على هذه الظاهرة بيتان: [البسيط]

حَتَّى إِذَا أَمْكَنَتْهُ وَهْوَ مُنْحَرِفٌ أَوْ كَادَ يُمْكِنُهَا الْعُرْقُوبُ وَالذَّنَبُ[2]

وقوله: [البسيط]

علـيه زادٌ وأهـدامٌ وأخفـيةٌ قَد كَادَ يَستَلُّهَا عَنْ ظَهْرِهِ الْحَقَبُ[3]

= نصب اسم "كأنَّ" وخبرها:

الأصل فى "إنَّ" وأخواتها، وهى "أنَّ، وكأنَّ، ولكنَّ، وليت، ولعلَّ" أن تنصب الاسم ويسمى اسمها، وترفع الخبر ويسمى خبرها[4]. إلا أن بعض النحاة أجازوا نصب "إنَّ، وكأنَّ، وليت، ولعل، مطلقًا لركنى الجملة الاسمي، وخص الكسائى والفراء "ليت" وهو مذهب الكوفيين فى "ليت" وحدها، وقيل: بل فيها وفى "كأنَّ" أيضًا، يقول أبو حيان: "وقد ذهب جماعة من النحاة إلى جواز نصب أخبار إنّ وأخواتها، واستدلوا على ذلك بشواهد ظاهرة الدلالة على صحة مذهبهم وتأولها المخالفون"[5]

يقول السيوطى: "وسُمع من العرب نصب الجزأين بعدها، فقيل: هو مؤول، وعليه الجمهور، وقيل: سائغ فى الجميع، وأنَّه لغة، وعليه أبو عبيد القاسم بن سلام، وابن الطراوة وابن السيد، وقيل: خاص بليت، وعليه الفراء، ومن الوارد فى ذلك قوله: [الطويل]

إنَّ حراسَنا أُسْدا[6]

([1])شرح ابن عقيل ٣٢٩/١ ،ط٢٠ دار التراث ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م

([2]) ديوانه: ٢١

([3]) ديوانه: ٢٢

([4]) ينظر: الكتاب ٢/ ١٣١، ٤/ ٢٣٢، وشرح المفصل ١/ ١٠٢

([5]) البحر المحيط ٤/ ٤٣٧

([6]) والبيت بتمامه هو: إذَا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلْتَأْتِ ولْتَكُنْ خُطَاكَ خِفَافاً إنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدَا

وهو لعمر بن أبى ربيعة فى الجنى الدانى ص ٣٩٤، وشرح شواهد المغنى ص ١٢٢، وبلا نسبة فى خزانة الأدب ٤/ ١٦٧، ١٠/ ٢٤٢، وشرح الأشمونى ١/ ١٣٥، والهمع ١/ ٤٣١

وقوله:

إنَّ العجوز خِبَّةٌ جَرُوزَا[١]

ثم يعلق البغدادى على الشاهد الأول فيقول: "ولم يثبت الأكثرون إعمالها النصب فى الجزأين، وتأولوا ما أوهم ذلك"[٢]. وقد استشهدوا على نصب "كأنَّ" لركنى الجملة بقول العمانى:

كَأنّ أُذنَيهِ إذا تَشَوَّفَا قَادِمةٌ أو قَلَما مُحَرَّفَا

وقال البغدادى:"على أن أصحاب الفراء جوزوا نصب الجزأين بالخمسة الباقية أيضًا، ومنها كأن، وقد نصب الشاعر بها الجزأين: الأول أذنيه، والثاني قادمة"[٣].

وفى توجيه قراءة نصب "خبر إنَّ"، "بالغًا" فى قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمۡرِهِۦ ﴾ الطلاق: ٣ قال أبو حيان[٤]: ويجوز أن تخرج هذه القراءة على قول من ينصب بأن الجزأين، كقوله:[الطويل]

إذا اسودَّ جنح الليل فلتأت ولتكن خطاك خفافًا أن حراســنا أســدا

ومهما يكن من أمر فى تأويلات النحاة لما ورد من شواهد شعرية على مخالفة أصل المعنى النحوى والوظيفى لـــ"إنَّ" وأخواتها، فإنَّى أرى أنَّ هذه الظاهرة لا تتعدى كونها "لهجة" من اللهجات العربية، ويؤكد ذلك التوجيهات النحوية للقراءات القرآنية، وكذا ما تناقلته المصادر من عزوهم هذه اللهجة لرؤبة وقومه أو لبنى تميم، حيث يقول البغدادى: "وزعم ابن سلام أنها لغة رؤبة وقومه، وحكي عن تميم أنهم ينصبون بلعل، وسمع ذلك في خبر إنَّ، وكأن، ولعل، وكثر في خبر ليت"[٥] وقال البغدادى أيضًا: "وزعم أبو حنيفة الدينوري في كتاب النبات أن نصب الجزأين بـــ"ليت" لغة بني تميم"[٦].

وقال ابن يعيش:"وكان بعضهم ينصب الاسم والخبر بعد "ليت" تشبيهًا لها بوددت وتمنيت؛ لأنها في معناها، وهى لغة لبنى تميم"[٧].

---

(١) ونوادر أبى زيد ص ١٧٢

(٢) خزانة الأدب، ٤/ ١٦٧

(٣) خزانة الأدب، ٤/ ٢٩٢،

(٤) البحر المحيط ٨/ ٢٨٠

(٥) الخزانة ٤/ ٢٩١

(٦) السابق، نفسه

(٧) شرح المفصل ١/ ١٠٤

وقد وردت هذه الظاهرة فى شعر ذى الرمة مرتين، وذلك فى قوله[1]:[الوافر]

كَأَنَّ جُـلودَهُنَّ مُمَوَّهـاتٍ عَلى أَبشـارِها ذَهَـبًا زُلالا

وقوله[2]: [الطويل]

زَهالِـيلُ أَشباهٌ كَأَنَّ هَوِيَّها إِذا نَحـنُ أَدلَجنا هَوِيُّ جَهامِ

ففى هذين البيتين عدل الشاعر عن أصل ثابت فى اللغة المتداولة عند جلّ أهل العربية، أنَّ "إنَّ وأخواتها" حروفٌ ناسخة تنسخ اسمها ولا تتعداه لتعمل فى الخبر.

= إعمال "لا" النافية للجنس فى المعارف:

"لا" النافية للجنس هي التي تدلُّ على نفي الخبر عن الجنس الواقع بعدها على سبيل الاستغراق، أي يُرادُ بها نفيُهُ عن جميع أفراد الجنس نصًّا؛ لا على سبيل الاحتمال. ونفيُ الخبرِ عن الجنس يَستلزمُ نفيَهُ عن جميع أفراده. وتُسمّى"لا" هذهِ" لا التّبرِئَةِ" أيضًا؛ لأنَّها تُفيدُ تبرئةَ المتكلّم للجنس وتنزيهَهُ إياهُ عن الاتصاف بالخبر[3]. وعلل ابن يعيش ذلك بقوله: "... لأنها جواب ما كان على طريقة: هل من رجل فى الدار؟ فدخول "من" فى هذا لاستغراق الجنس، ولذلك تختص بالنكرات لشمولها"[4]

وتعملُ "لا" النافيةُ للجنس عملَ "إنّ"، فتنصبُ الاسمَ وترفعُ الخبر، نحو: "لا أحدَ أغيرُ من الله". وإنَّما عملتْ عملَها، لأنَّها لتأكيد النفيِ والمبالغةِ فيه، كما أنَّ "إنّ" لتأكيد الإثبات والمبالغة فيه. وقد اشترط النحاة لإعمالها عملَ "إنّ" أربعة شروط:

- أن تكونَ نصًّا على نفيِ الجنسِ، بأن يُرادَ بها نفيُ الجنس نفيًا عامًّا، لا على سبيلِ الاحتمال[5].

---

(١) ديوانه: ١٩٦

(٢) ديوانه: ٢٦٠

(٣) جامع الدروس العربية، ٢/ ٣٢٩

(٤) شرح المفصل، لابن يعيش، ١/ ١٠٥

(٥) أى أنها تفيد النفى بالكلية، أو قل النفى قطعًا، (فإن لم تكن لنفي الجنس على سبيل التنصيص، بأن أريد بها نفي الواحد، أو نفي الجنس على سبيل الاحتمال، فهي مهملة. وما بعدها مبتدأ وخبر، نحو (لا رجل مسافر) ولك أن تعملها عمل (ليس) نحو (لا رجل مسافراً) وإرادة نفي الواحد أو الجنس بها هو أمر راجع الى المتكلم، أما السامع فله أن يفهم أحد الأمرين) . ينظر: جامع الدروس العربية، ٢/ ٣٢٩ وما بعدها، والنحو الوافى وغيرهما من المصادر والبحوث التى تناولت هذه المسألة.

– أنْ يكون اسمها وخبرُها نكرتين. فإنْ كان المسند إليه بعدها معرفة أهملت ووجب تكرَارها، نحو "لا سعيد في الدار ولا خليل". وقد يقعُ اسمُها معرفةً مُؤَوّلةً بنكرةٍ يرادُ بها الجنسُ، كأن يكونَ الاسمُ عَلَمًا مُشتهرًا بصفةٍ[1] "كحاتمٍ المُشتهرُ بالجود، وعَنترةَ المشتهر بالشجاعة، وسَحبانَ المشتهرِ بالفصاحة، ونحوهم"[2]

– ألاَّ يفصلَ بينها وبين اسمها بفاصل

– ألاَّ يدخل عليها حرفُ جرّ[3].

وما يهمنا فى هذه المسألة هو الشرط الثانى الذى لا يسوغ أن يأتى اسم "لا النافية للجنس" معرفة، إلا إذا أمكن تأويله بنكرة، وقد تناول النحاة هذه المسألة وقيدوا عملها بتنكير معموليها، وإلا كانت مهملة، فيقول سيبويه: "هذا باب النفي بـــ (لا)" و(لا) تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين، ونصبها لما بعدها كنصب (إنَّ) لما بعدها. وترك التنوين لما تعمل فيه لازم، لأنَّها جُعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد، نحو: خمسةَ عشر؛ ثم يعلل ذلك فيقول: "وذلك لأنَّها لا تشبه سائر ما ينصب، مما ليس باسم، وهو الفعل وما أجري مجراه، لأنَّها لا تعمل إلا في نكرة، و"لا" وما تعمل فيه في موضع ابتداء. فلما خُولف بها عن حال أخواتها خولف بُلفظها كما خولف بخمسةَ عشر فـــ (لا) لا تعمل إلا في نكرة"[4]

---

(1) ومعنى ذلك أن هذه الأسماءَ صارتْ أعلامًا فاختصت بصفات معينة، وصارت هذه الصفات ملتصقة بها، ولا يدانيها فى هذه الصفات أحد، فلو نافسها فى هذه الصفة أو تلك واحد أو اثنان، فإنها لا تدخل فى هذا الباب، ومن ثم يُجعلُ العلمُ اسم جنسٍ لكل من اتصف بالمعنى الذي اشتهرَ به ذلك العلَمُ، كما قالوا "لكل فرعونٍ موسىً"، بتنوينِ العلَمين، مُراداً بهما الجنسُ، اي "لكلِّ جبّارٍ قهّارٍ". وذلك نحو "لا حاتم اليومَ، ولا عنترةَ، ولا سحبانَ". والتأويلُ "لا جَوادَ كحاتم، ولا شجاعَ كعنترةَ، ولا فصيحَ كسَحبانَ"، ومنه قولُ الراجز: لا هَيْثَمَ اللَّيلةَ للمَطيِّ ولا فتى إلاَّ ابنُ خَيبَرِيِّ

أي: لا حاديَ كحَنَانَ الحُداءِ كهيثم، ومنه قول عُمرَ في عليّ (رضي الله عنهما) "قضيّةً ولا أبا حَسَنٍ لها"، اي هذهِ قضيّةٌ ولا فيصلَ لها يَفصِلُها. وقد يُرادُ بالعلَم واحدٌ مما سُمِيَ به كقول الشاعر: [من الطويل]

ونَبْكي على زَيْدٍ، ولا زَيْدَ مِثْلُهُ بَرِيءٌ منَ الحُمَّى سَلِيمُ الجَوانِحِ

ينظر: جامع الدروس العربية، ٣/ ٣٣١

(2) ينظر: جامع الدروس العربية، ٢/ ٣٣٠

(3) ينظر بالتفصيل فى هذه المسألة: جامع الدروس العربية، ٢/ ٣٢٩– ٣٣٢

(4) الكتاب ٢/٢٧٥

وما قاله سيبويه في هذه المسألة هو ما ذكره المبرد من أنَّ:" (لا) إذا وقعت على نكرة نصبتها بغير تنوين... ألا ترى أن المعرفة لا تقع هاهنا؛ لأنَّها لا تدل على الجنس، ولا يقع الواحد منها في موضع الجميع... فأمَّا ترك التنوين، فإنَّما هو لأنَّها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد كخمسة عشر"[1]. وقد أكد النحاة تنكير معموليها، لأن معنى نفي الجنس كائن في تنكير المنفي بها[2]، وحين تعرض النحاس لقوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ البقرة: ٢ قال: نصب (ريبَ)؛ لأنَّ(لا) عند البصريين مضارعة لـ (أنَّ)، فنصبوا بها وإنَّ (لا) لم تعمل إلا في نكرة لأنَّها جواب نكرة، فيها معنى (من) بُنيت مع النكرة فصيَّرا شيئًا واحدًا"[3] وقد ورد في شعر ذي الرمة عدوله عن أصل الاستعمال في هذه المسألة في قوله: [الطويل]

ولا مَيَّ إلا أن تَـزورَ بِمُشْـرِقٍ أو الزُرق من أطلالها دِمَنًا قَفرا[4]

وقد خالف ذو الرمة أصول الاستعمال اللغوي في إعماله "لا" النافية للجنس في هذا البيت، حيث إنَّ "مي" هذه التي يتغزل بها معروفة لديه، ولذا تكون "لا" في هذا السياق مهملة وغير عاملة، اللهم إلا إن كان الشاعر يريد تأويلها بنكرة ويجعلها علمًا مشتهرة بصفة، وهذا ما لا أراه ولا يسوغ السياق قبوله.

= إعمال "لا" عمل "ليس"

من الحروف نوع يشبه "ليس" في معناها، وهو النفي، وفي عمله وهو النسخ، فيرفع الاسم وينصب الخبر، ومن هذه الحروف "لا"، المشبهةُ بليس، وهي مُهملةٌ عندَ جميع العرب وقد يُعمِلُها الحجازيُّون إعمالَ "ليسَ"، بشروط ذكرتها جل المصادر النحوية، وهي[5]:

- ألاَّ يَتقدَّمَ خبرُها على اسمها.
- ألاَّ يتقدَّمَ معمولُ خبرِها على اسمها.

---

(1) المقتضب، ٣٥٧/٤

(2) ينظر بالتفصيل في هذه المسألة: شرح المفصل لابن يعيش، ١/ ١٠٥- ١٠٦

(3) السابق ١٧٨/١، ١٧٩

(4) ديوانه: ٨٥

(5) توضيح المقاصد، ١/ ٥١١، شرح التصريح ١/ ٢٦٧، جامع الدروس العربية، ٢/ ٢٩٤،

- ألاَّ تُزادَ بعدها (إنْ) .
- ألاَّ ينتقضَ نفيُها بـــ (إلاّ) .
- أنْ يكون اسمها وخبرها نكرتين.

وهذه الشروط مجتمعة شريطة الإعمال فإذا انتقض أى شرط منها بطل العمل.

وقد كسر بعض النحاة الشرط الرابع، فأعملوا "لا" عمل "ليس" واسمها معرفة، مستدلين على ذلك بشعر شاعرين لهما نصيب من الخروج على أصول الاستعمال، أولهما شاعرنا محور هذه الدراسة فى قوله: [من الطويل]

وَحَلَّتْ سَـوادَ القَلْـبِ، لا أنا باغيًا سِـواها، ولا في حُبِّها مُتراخِيا[1]

والآخر ما جاء فى قول المتنبي:[من الطويل]

إذا الجُودُ لم يُرْزَقْ خَلاصًا منَ الأذى فلا الحَمْدُ مكسُوبًا، ولا المالُ باقِيا[2]

وهذان البيتان جعلا بعض النحاة يجيزون القياس عليهما، فيما نقله المرادى فقال: "وأجاز في شرح التسهيل القياس عليه، وأجازه ابن جني وتأوله المانعون[3]. وقال أيضًا: أجاز ابن جني إعمال "لا" عمل ليس في المعرفة. ووافقه ابن مالك. وذكره ابن الشجري، ونسب المرادى -خطأ- قول ذى الرمة إلى النابغة الجعدي[4].

وعلى الوجه الآخر نجد بعض النحاة ينكرون القول بجواز القياس على الشاهدين السابقين، كما يقول المرادى:"ومنع المبرد، والأخفش، إعمال "لا" عمل ليس. وحكى ابن

---

(1) فى ملحق الديوان: ١٣٥، ص ١٩٢٤، وعزاه المحقق للنابغة الجعدى، ديوانه: ١٧١، وقد أدخلت هذا الشاهد فى الدراسة لأننى لا أملك الحكم إن كان هذا الشاهد لذى الرمة أم لا.

(2) ديوان المتنبى: ٤١٩

(3) توضيح المقاصد، ١/ ٥١١ ... ومن تأويله بتأويلات المانعين منها:

أ- أن قوله: "أنا" ليس اسمًا "لا" وإنما هو نائب فاعل بفعل محذوف، وأصل الكلام على هذا: لا أرى باغيًا فلما حذف الفعل برز الضمير، وباغيًا يكون حينئذ منصوبًا على الحال من الضمير.

ب- أن يكون "أنا" مبتدأ وقوله "باغيا" حال من فاعل فعل محذوف، والتقدير "لا أنا أرى باغيا" وجملة الفعل المحذوف مع فاعله في محل رفع خبر المبتدأ، ويكون قد استغنى بالمعمول وهو الحال "باغيا" عن العامل فيه الذي هو الفعل المحذوف. ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك، ١/ ٤٤١، واللباب، ١/ ٥٨٣

(4) الجنى الدانى فى حروف المعانى، ص: ٢٩٣

ولاد، عن الزجاج، أنها أجريت مجرى ليس، في رفع الاسم خاصة، ولا تعمل في الخبر شيئًا. والسماع المتقدم يرد عليهم"[1].

وقد أنكر أبو حيان[2] توجيهات النحاة القائلين بجواز إعمال"لا" في المعرفة فقال: "وإذا دخلت على المعارف لم تجر مجرى ليس، وقد سمع من ذلك بيت للنابغة الجعدي، وتأوله النحاة وهو: [الطويل]

وحلت سواد القلب لا أنا باغيًا سواها ولا في حبها متراخيا[3]

ثم قال: وقد لحَّنوا أبا الطيب في قوله:

فلا الحمد مكسوبًا ولا المال باقيًا

وقال في موضع آخر مؤكدًا أنَّ ما جوَّزه بعض النحاة في إعمال "لا" عمل "ليس" في المعرفة أنه بعيد عن الفصاحة ولا ينبغي أن يقاس عليه: "وهذا كله يحتمل التأويل، وعلى أن يحمل على ظاهره لا ينتهى من الكثرة بحيث تبنى عليه القواعد، فلا ينبغي أن يحمل عليه كتاب الله الذي هو أفصح الكلام وأجله، ويعدل عن الوجه الكثير الفصيح"[4].

أمَّا ما ورد من شعر ذى الرمة فى هذه المسألة فهو الشاهد الذى تردد ذكره فى جل المصادر التراثية والحديثة، وقد علق عليه البغدادى بقوله: "... هَذَا الْبَيْت من شَوَاهِد النُّحَاة أوردوه شَاهدًا على عمل"لا" عمل "لَيْسَ" فِي الْمعرفَة وَهُوَ شَاذ. وَأجِيب عَنهُ بِوَجْهَيْنِ: أَحدهمَا: أَن الأَصْل: لَا أرى بَاغِيًا، فَلَمَّا حُذِف الْفِعْل برز الضَّمِير، فباغيًا حَال. وَالثَّانِي: أَن "أنا" مُبْتَدأ وَالْفِعْل الْمُقدر الْمَذْكُور خَبره"[5].

---

(1) الجنى الداني، ص: ٢٩٣

(2) البحر المحيط، لأبى حيان، ١/ ٣٢٣

(3) ديوانه: ٢٩٢

(4) البحر المحيط، ٢/ ٥٢

(5) الخزانة، ٣/ ٣٣٧

= ثانيًا: العدول فى الصرف:

= التغيير بالنقص فى البنية:

- تسكين المتحرك

التسكين يعنى حذف إحدى الحركات نتيجة لتواليها، سواء أكانت هذه فى اسم أم فعل، وسواء أكانت فى كلمة أم كلمتين[١] وهو مظهر من مظاهر التخفيف التى لجأ إليها العرب، وقد ورد عند العرب خاصة فى لغة الشعر، يقول ابن سيده: "هذا باب ما يُسَكَّن استخفافًا وهو في الأصل عندهم متحرك، وذلك قولهم في فَخِذ فَخْذ وفي كَبِد كَبْد، وفي عَضُد عَضْد، وفي الرجُل رَجْل، وفي كَرَمَ الرجلُ كَرْمَ، وفي عَلِم عَلْم، وهي لغة بكر بن وائل وأناس كثير من بني تميم، وقالوا في مَثَل : لم يُحْرَم مَنْ قُصِدَ له . يعني قَصْدَ البعير للضَّيْف وقَصْدُه للضيف أنهم كانوا عند عَوَز الطعام يَقْصِدون البعيرَ ليشربَ الضيفُ من دمِه فيَسُدّ جوعَه وقال أبو النجم :

لو عُصِرَ منه البانُ والمِسْكُ انْعَصَرْ يريد عُصِر وأبو النجم من بكر بن وائل وهذه اللغة أيضًا كثيرة في تغلب وهو أخو بكر بن وائل"[٢].

ويُفهم من هذا النص أن ظاهرة التخفيف من الظواهر اللهجية، التى تختص بها بعض القبائل العربية، كقبيلة بكر وتميم وأكثر قبائل أسد، وعامة قبائل قيس، المتاخمة لتميم، فإنها كانت جميعًا تجنح إلى حذف الحركات القصيرة[٣].

ويعلل الدكتور أحمد علم الدين الجندى لجوء هذه القبائل إلى التسكين أو التخفيف؛ وذلك مرجعه إلى "ميلهم إلى السرعة فى النطق، الذى ينتهى إلى الاقتصاد فى الجهد العضلى، ولا شك أن حذف الحركات فيه تيسير واقتصاد، وهو ما يهدف إليه البدوى بعكس القبائل المتحضرة التى تهدف إلى إعطاء كل صوت حقه من الوضوح والبيان"[٤].

---

(١) من مظاهر التخفيف فى اللسان العربى، د. حمزة النشرتى، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م ، ص ٢٤

(٢) المخصص، لابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي المعروف بابن سيده، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤١٧ط١/هـ، ١٩٩٦م ، ٤/ ٣٣٥

(٣) ينظر: اللهجات فى التراث، د. أحمد علم الدين الجندى، الدار العربية للكتاب، د.ت، ١/ ٢٥١

(٤) اللهجات العربية فى التراث، ١/ ٢٤٦

ومما يدخل فى حيز التخفيف من تسكين الحركات، الضمة والكسرة، أما الفتحة فهى أخف الحركات كما يقول النحاة، حيث لا يجوِّز البصريون تسكين الفتحة، يقول سيبويه: "وأما ما توالت فيه الفتحتان فإنهم لا يسكنون منه لأن الفتح أخف عليهم من الضم والكسر كما أن الألف أخف من الواو والياء..."(١).

ويقول المبرد: "اعلم أنه يجوز إسكان الحرفين من المضموم، والمكسور في الموضعين اللذين حددتهما استثقالاً للكسرة والضمة. وذلك قولك في عَضُد: عضد، وفي حُمُر: حُمْر، وفي فَخِذ: فَخْذ. والفعل تقول في علم: عَلَمَ، وفي كرُم: كرْمَ.
ولا يجوز في مثل ذهب أن تسكن، ولا في مثل جمل، لا يسكن ذلك اسمًا ولا فِعْلا، لخفة الفتحة، وثقل الكسرة والضمة"(٢).

ومهما يكن من أمر القائلين بتسكين المتحرك فى بنية اللفظة العربية، أو حذف حركتها، أو تخفيفها، فإن ذلك لا يخرج عن كونه عدولاً عن الأصول الاستعمالية فى اللغة العربية، ومما يجعل الدراسة تعترض على قولهم بأنهم يلجئون إلى حذف المتحرك؛ رغبة فى التخفيف والهروب من الثقل، حذفهم الفتحة وعدولهم عنها إلى السكون، على حين أن اللغويين والنحاة يؤكدون أنَّ الفتحة أخفُّ الحركات، وقد يعدلون إليها حين يريدون التخفيف والبعد عن الثقل، وقد وجدت الدراسة من الشعراء من يذهب هذا المذهب، وقد نقل ابن جنى قول الشاعر: [الرجز]

رَجُلان من ضَبَّة أخبرانا ... أنَّا رأينا رجلاً عُريانا

وقد سمع شيء من هذا الإسكان في المفتوح قال الشاعر: [الطويل]

وما كلُّ مبتاع ولو سَلَف صَفْقُه ... براجع ما قد فاته بردادِ(٣)

وقد أجاز ابن عصفور هذا العدول فى ضرورة الشعر، وجعله من المبالغة فى التخفيف، يقول: "فأما نقص الحركة فمنه: حذفهم الفتحة من عين "فعل" مبالغة فى التخفيف، نحو قول الراجز أنشده الأصمعى: [الرجز]

على محالات عكسن عكسا ... إذا تسداها طلابًا غَلْسَا

---

(١) الكتاب، ٤/ ١١٥

(٢) المقتضب، ١/ ٢٥٥

(٣) الخصائص، ٢/ ٣٣٨

يريد: "غَلَسًا"[١] وقد ورد تسكين المتحرك فى اللفظة "شَبَح" فى قول ذى الرُّمَّة:[٢] [الطويل]

هَجُـــومٌ عليها نَفسَــه غيرَ أنّه متى يُــرْمَ فى عينَيه بالشَّبْحِ يَنْهَضِ

والشَّبَحُ بسكون الباء: لغة فى الشَّبْحِ بفتحها[٣].

= ظاهرة تسكين عين "فَعْلات" جمعًا لــ "فعلة" اسمًا:

يرى النحاة أنَّ الأصل فيما كان على وزن "فَعَلَةٌ" بفتح الفاء وسكون العين اسمًا صحيح العين، وجمع بالألف والتاء أن يتحرك عينه اتباعًا لحركة فائه، نحو: جفنة، وجفنات، وتمرة وتمرات، أما إذا كانت "فَعْلَةٌ" صفة فتبقى العين ساكنة نحو: ضَخْمَةٌ وضَخْمات[٤] ويعلل النحويون لتحريك العين فى الاسم للتعويض والتفريق؛ فيقول المبرد: "لتكون الحركة عوضًا من الهاء المحذوفة، وتكون فَرْقًا بين الاسم والنعت؛ وذلك قولك في طَلْحَة: طَلَحَات، وفي جَفْنَة: جَفَنَات، وفي صَفْحَةٌ: صَفَحَات، وكذلك جميع هذا الباب.

قال الشاعر[٥]: [الطويل]

لنا الجَفَنَاتُ الغر يلمعن في الضحى وأسيافــنا يقطرن من نجــدةٍ دما

و قال الآخر: [الخفيف]

نَضَّــرَ اللهُ أعْظُــمًا دَفَــنُوهَا بِسِــجِسْتَانَ طَلْحَــةَ الطَّلَــحَاتِ[٦]

فهذا إنما يكون في المفتوح على هذه الهيئة الواحدة، لأن الفتح أخف الحركات[٧].

---

(١) ضرائر الشعر، ٨٤، ٨٥.

(٢) ديوان ذى الرمة: ١٥١.

(٣) الكتاب ١/ ١١٠، وقد ورد هذا البيت شاهدًا على إعمال هجوم مبالغة من هاجم.

(٤) ينظر: الكتاب ٣/ ٥٧٨، والمقتضب، ٢/ ١٨٦، والمحتسب، ١/ ٥٦

(٥) لحسان بن ثابت، ديوانه: ٢٩٦، ٣٠٢

(٦) طلحة الطلحات: أحد الأجواد المشهورين فى الإسلام، واسمه طلحة بن عبد الله بن خلف الخزاعى، وأضيف إلى الطلحات؛ لأنه فاق فى الجود خمسة أجواد اسم كل منهم طلحة، وقيل غير ذلك، ينظر: جمهرة الأنساب ص: ٢٣٨، والاشتقاق ص: ٤٧٥، وشروح سقط الزند ص ٩٥٨، وسجستان: ولاية واسعة، فى دول شرق آسيا.

(٧) المقتضب، ٢/ ١٨٦.

فهذه الشواهد تتفق مع الأصول الاستعمالية للغة، أما غير ذلك من حيث تسكين عين "فَعْلات" فهو من مظاهر العدول التى خرجت عن الأصول الاستعمالية والمعيارية للغة، لأنَّ ما كان على وزن "فَعَلَة" بفتح العين يجمع فى أدنى العدد على"فَعَلَات" بفتح العين متى كان اسمًا مؤنثًا ثلاثيًا، سالم العين، غير مضعفها ولا معتلها[1]. ولذا فإنَّ النحاة لا يجيزون التسكين إلا فى ضرورة الشعر[2]، ومن أمثلة ذلك ما جاء منه فى جمع المؤنث "فَعَلات" جمعًا لـ"فَعْلة" بتسكين العين وحقها الفتح، قول الشاعر: [الرجز]

فَتَسْتَرِيحَ النَفْسُ من زَفْراتِها وَيَنْقَعُ الغُلَّةَ من غُلاَّتِهَا[3]

بإسكان عين "زَفْراتها" وقياسه الفتح. ومثله جاء قول ابن أبى حصينة: [البسيط]

إلى المُلَيحَةَ حَيثُ العَينُ جارِيَةٌ مِنَ الصَباحِ إلى جَلْهَاتِ وادِيها[4]

يقول أبو العلاء تعليقًا على هذا الشاهد: "و"جَلْهَات" جمع "جَلْهة"، وهى جانب الوادى[5]. وقد وردت هذه الظاهرة فى قول الرمة : [الطويل]

أَبَت ذِكَرٌ عَوَّدنَ أحشاءَ قَلْبِهِ خُفُوقًا وَرَفْضَاتُ الهَوى في المَفاصِلِ[6]

---

(1) ينظر: الكتاب ٣/٣٩٧، ٥٧٨، ٦٢٧، والمقتضب٢/١٨٦، ١٨٧، وابن يعيش٥/٢٨،والارتشاف ٢/٥٩٤، والمساعد ١/٦٨، والتصريح٢/٢٩٨، والأشمونى ٤/١١٦، ١١٧، والهمع١/٨٢، وشذا العرف للشيخ الحملاوى ص ١٢٦، وعلم الصرف دراسة وصفية د/ محمد أبو الفتوح شريف ص ١٤٧.

(2) ينظر: الارتشاف ٢/٥٩٢. والضرائر لابن عصفور، ص ٦٥، وشرح الشافية، ٢/١٠٩، شرح المفصل لابن يعيش ٥/٢٩.

(3)الرجز لرؤبة فى ديوانه:١٠٤ والفراء٣/٢٣٥، والخصائص١/٣١٧، وسر الصناعة١/٣٤٨، وابن يعيش٣/١٢٠، وضرائر الشعر لابن عصفور: ٦٦، والرصف:٢٤٩، والأشمونى٣/٥٧٠، ٦٦٨، وشرح شواهد الشافية: ١٢٩. وفي الصحاح، مادة (زفر) : " وقد زَفَرَ يَزْفِرُ. والاسم الزَفْرَةُ. والجمع زَفَرات بالتحريك، لأنّه اسم وليس بنَعْتٍ. وربّما سكّنها الشاعر للضرورة، كما قال: فَتَسْتَرِيحَ النَفْسُ من زَفْراتِها" .

(4) فى الديوان ١/ ١٣٥، وشرح ديوان ابن أبى حصينة ٢/ ١٤١. للوادى "جلهتان" أى طرفان، ولكنهم قد ... يستعملون الجمع موضع المثنى، و(المُلَيحة) تصغير (ملحة) .

(5) في الصحاح: مادة "جله": "الجَلْهَةُ: ما استقبلكَ من حروف الوادي. وجَلْهَتا الوادي: ناحيَتاهُ وحرفاه.

(6) ديوانه:٢٢٠، وهو فى المقتضب ٢/١٩٢، والمحتسب ١/٥٦، ... ٢/١٧١، وشرح المفصل ٥/٢٨، وشرح الرضى على الكافية، ٣/ ٣٩٣، والضرائر لابن عصفور ص ٦٥، والخزانة ٨/٨٧.

والشاهد فيه إسكان عين "رَفْضَاتُ" ضرورة فتحها أى: "رَفَضَاتُ"، وقد استدل به ابن يعيش على عدم جوازه فى الشعر إلا حين الضرورة فقال: "ولا يجوز إسكانه إلا فى ضرورة الشعر"[١] وإلى ذلك ذهب البغدادى فى الخزانة، وابن عصفور فى كتاب الضرائر[٢].

- حذف الهمزة:

من المعروف فى الدرس النحوى أن الهمزة صوت شديد مستثقل، والملاحظ أن هناك ميلاً لدى العامة للتخلص من الهمزة بتخفيفها، ويرجع ذلك إلى منطق اللغة العام فى التخفيف، والميل نحو السهولة والتيسير فى النطق، فاللغة فى محاولات دائبة للتخلص من الأصوات العسيرة، وتستبدل لها أصواتًا أخرى لا تتطلب مجهودًا عضليًّا شاقًّا، فالعامة تستثقل الهمزة؛ لأنها أشد الحروف الشديدة[٣] ومن صور هذا التخفيف جواز قصر الاسم الممدود، وقد أجمع النحاة على جواز ذلك لما فيه من رد الاسم إلى أصله بحذف الزائد منه[٤] وجعله ابن السراج مما يستحسن للشاعر إذا اضطر أن يحذفه[٥] وذلك نحو قول الراجز:

لا بد من صنعا وإن طال السفر

فقصر"صنعاء" للضرورة، وقد وردت هذه الظاهرة فى شعر ذى الرمة، من ذلك قوله: [الطويل]

لَبِسنا لَها سَــرْدًا كَأَنَّ مُتونَها عَلَى القَومِ في الهَيجا مُتونُ الخَرائِقِ[٦]

يريد:"الهيجاء" ممدود، وقصر ضرورة، حيث إن "الهيجاء" تمد وتقصر، كما يقول ابن فارس، والبغداديون عندهم "الهيجا" و"الدهنا" يمدان ويقصران، وقال الآخر:"وبنوا بمكة

---

(١) شرح المفصل، ٥/ ٢٨

(٢) ينظر: الضرائر لابن عصفور ص ٦٥، والخزانة ٨/٨٧

(٣) ينظر: الفصيح لأبى العباس ثعلب، ٩٩، المخالفات النحوية فى شعر الكميت بن زيد، د. عصام عبد المنصف، ٧٣

(٤) ينظر: الضرائر للآلوسى، ٥٧، ٥٨، وضرائر الشعر، ١١٦

(٥) الأصول، ٣/ ٤٤٧

(٦) الديوان: ١٨٣

بطحاها"، يريد: "بطحاءها"[1]. وله نظائر كثيرة في الشعر، «ونعلم أن المقصور قد يمد اضطرارًا، وكذلك الممدود يقصر للضرورة.[2]

وقد وردت "الدهناء" مقصورة في شعر ذي الرمة في عدة مواضع، فيقول: [الطويل]

تَحِنُّ إلى الدَهنا بِخَفّانَ ناقَــتي وَأَنّى الهَــوى مِن صَوتِها المُتَرَنِّمِ[3]

وقال أيضًا: [البسيط]

تَشتو إلى عُجمَةِ الدَهنا وَمَــربَعُها رَوضٌ يُناصي أعالي ميثِهِ العُقُرا[4]

ووردت لفظة "البكاء" مرتين في شعر ذي الرمة، وفي كليهما جاءت مقصورة قال في الأولى: [الطويل]

لَكَ الخَيرُ هَلاَّ عُجتَ إذ أنا وَاقِفٌ أُغَيِضُ البُكا في دارِ مَيٍّ وَأَزفَرُ[5]

يقول صاحب التبيان: "البكا: يمد ويقصر، والأشهر المد"[6].

وكررها في موضع آخر فقال: [الطويل]

يَهيــجُ البُكا أن لا تَريــمَ وَأَنَّــها مَمَرٌّ لأَصحابي مِرارًا وَمَنظَــرُ[7]

ونلحظ أن النحاة قد لمسوا جوهر الضرورة في فكرة قصر الممدود، إذ لو لم يرخص للشعراء بذلك لأدى ذلك إلى ورود الزلل والاضطراب في أوزان الشعر، فلو مد الشاعر في هذه الأبيات: الهيجاء، والدهناء، والبكاء، لزاد في التفعيلة سببٌ خفيفٌ، وحدث اضطراب في الوزن، وأفقد الشعر خصوصيته، من أنه كلام موزون مقفى... ويقول القزاز القيرواني: "ومما يجوز له: قصر الممدود؛ وذاك أنك إذا قصرته حذفت منه والعرب من كلامها الحذف استخفافًا"[8]

---

(١) الفسر ١/ ٢٩٣، ٢٩٤

(٢) من ملامح الإبداع النحوي عند أبي العلاء المعري، د. محمد عبد المجيد الطويل، ص٢٣.

(٣) ديوانه: ٢٦٨

(٤) ديوانه: ٩٢

(٥) ديوانه: ١٠٩

(٦) التبيان: ٢/٢٥٩.

(٧) ديوانه: ١٠٩

(٨) ما يجوز للشاعر في الضرورة ص٢٣٧.

وقد حذف ذو الرمة الهمزة من لفظة "أم" من اللفظتين المدغمتين "ويلمها" فى قول الشاعر:[البسيط]

وَيلُمِّها رَوحَة وَالريحُ مُعصِفَةٌ وَالغَيثُ مُرتَجِزٌ وَاللَيلُ مُقتَرِبُ[1]

يريد: ويل أم النعامة من "روحة"[2] وفى اللسان: ثم جُعل الكلمتان كلمة واحدة، وبُنيتا اسمًا واحدًا، وفيه عن الأزهرى أنَّ المراد: وَىْ لأمه[3]

وقد ورد فى شعر ذى الرمة بعض الظواهر العدولية الخارجة عن أصول الاستعمال، مثل حذف الهمزة المتوسطة من "أولئك":

وقد حذف ذو الرمة الهمزة الوسطى من اللفظة "أولئك" لتصير: "أولاك" فقال[4]:[الوافر]

أُولاكَ كَأَنَّـــهُن أوَّلاكَ إلاّ شوًى لِصَواحِبِ الأرطى ضِئالا

وتكرر هذا الحذف فى موضع آخر من شعره فقال: [الوافر]

أُولاكَ فَـــوارِسٌ رَقَعوا مُحَلّىً وَأورَثَكَ إمرُؤُ القَيسِ الصَّـغارا[5]

وفى المرة الثالثة أيضًا وردت "أولئك" محذوفة الهمزة الوسطى فقال: [الوافر]

إذا نَسَبوا إلى العَلياءِ قالوا أولاكَ أذَلُّ مَن حَصَبَ الجِمارا[6]

= حذف الياء فى صيغة منتهى الجموع:

يأتي حذف بعض الحروف من الكلمات أو الأدوات كأحد أشكال العدول التي تقع في الشعر، وتكون لضرورة حفظ الإيقاع الشعري، فهي إذن ضرورة وزنية -إن صح التعبير- وإذا كان ما سبق من حذف الهمزة، أو تخفيفها يمثل شكلاً بارزًا من أشكال الحذف لإقامة الوزن الشعري، فإنَّ حذف بعض الحروف من أصل اللفظة يكون ظاهرًا، ويبدو فيه العدول واضحًا عن مألوف الاستعمال، لقلة استعماله بالمقارنة بحذف الهمزة على سبيل المثال، ومن هذه الأمثلة حذف "الياء" فى بنية صيغة منتهى الجموع كما فى قوله: [الطويل]

---

(١) ديوانه: ٢٣

(٢) شرح الديوان، ١/ ١٣٠

(٣) اللسان، ١٢/ ٢٢

(٤) ديوانه: ١٩٥

(٥) ديوانه: ٩٨

(٦) ديوانه: ٩٩

نَجـائِبُ مِن آلِ الجَـديلِ وَشـاركَت عَلَيهِنَّ في أنسـابِهِنَّ العصَـافِرُ[1]

والقياس على هذه الصيغة "العصافير" جمع "عصفور، والمقصود بها فى هذا السياق عصافير النعمان، كما يقول ابن منظور[2] وقال أيضًا: [الطويل]

رُكامٍ تَـرى أثباجَـهُ حـينَ تَلتَقي لَهُ حُـبُكٌ لا تَختَطـيهِ الضَغابِـسُ[3]

وجمع "ضغبوس" على القياس "ضغابيس"[4] وقد حذفت الياء.

وعلى طريقته أيضًا فى حذف الياء من صيغة منتهى الجموع يقول ذو الرمة: [الطويل]

وَثالِثَةٌ تَهوي مِنَ الشامِ حَـرجَفٌ لَها سَنَنٌ فَوقَ الحَصى بِالأَعاصِرِ[5]

وقال ابن فارس[6]: والإعصار: الغبار الذي يسطع مستديرًا؛ والجمع الأعاصير، وذكر قول الشاعر:[البسيط]

وبينما المـرءُ في الأحياءِ مغتبطًا إذ صار في الرَّمْسِ تَعفوه الأعاصيرُ[7]

ويجمع على "أعاصير"[8] وعدل الشاعر عن أصل الاستعمال، فحذف منها الياء.

وقال فى موضع آخر متجاوزًا أصل الاستعمال فى بنية صيغة منتهى الجموع: [الطويل]

وَأَرمي بِها الأَهـوالَ حَتّى أَحلَـتُها وَسَوَّيتُها بِالمُحـرثاتِ الحَـدابِرِ[9]

قال ابن فارس: "وناقة حَدْباء، إذا بدت حراقفُها؛ وكذلك الحِدْبار. يقال هُنّ حُدْبٌ حَدَابير[10].

وقال ابن منظور: وجمعها حدابير[11]، ولكنّ ذا الرمة عدل عنها إلى "الحدابر" بحذف يائها.

---

(1) ديوانه: ١١٩

(2) اللسان، مادة "عصفر" مقاييس لابن فارس ٤/ ٣٦٩

(3) ديوانه: ١٤٦

(4) اللسان ، مادة "ضغبس" ٦/ ١٢٠

(5) ديوانه: ١٣٤

(6) معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، ٤/ ٣٤٣

(7) ينظر: البيت وقصته في مجالس ثعلب ٢٦٥ وعيون الأخبار٢/ ٣٠٥ ودرة الغواص للحريري ٣٣، والمعمرين ٤٠ والعقد ١: ٣٨٠ طبعة بولاق، ونزهة الألباء ٣٤ وشرح شواهد المغني ٨٦ .

(8) اللسان، مادة "عصر"، ٤/ ٥٧٥

(9) ديوانه: ١٣٩

(10) مقاييس اللغة، فى مادة "حدب"، ٢/ ٣٦، واللسان ١/ ٣٠٠

(11) اللسان، مادة "حدبر" ، ٤/ ١٧٥

وقال أيضًا: [الطويل]

عَبَنّى القَرا ضَـخمِ العثَانينِ أنبتَت مَناكِبُهُ أمـثالَ هُـدبِ الـدَرانِكِ[١]

قال ابن فارس[٢]: و(الدُّرْنُوك): ضَرْبٌ من الثِّياب ذو خَمْلٍ، وبه تُشبَّه فَروةُ البعير، وذكر قول الشاعر:

عَن ذِي دَرانيكَ وهُلْبٍ أهْـدَبا

والدرنوك، جمعه "درانيك"، وعدل الشاعر عن القياس فحذف الياء.

= ظاهرة زيادة "الياء" فى جمع الرباعى على وزن "مَفعل"

تأتي الزيادة في الكلام الموزون لضرورة إيقاعية أيضًا، في مقابل ماسبق من مواضع النقص في الموزون، وقد أشار إليها قدامة بن جعفر تحت ماسماه "التذنيب" يقول: "ذلك أن يأتي الشاعر بألفاظ تقصر عن العروض فيضطر إلى الزيادة"[٣]. ومن ذلك جاء فى شعر ذى الرمة جمع "مَرَادٌ" على "مَراويد" فى قوله: [الطويل]

لِمَيٍّ ترامتْ بالحصى فوقَ متنِهِ مَراويدُ يستحصِـــدنَ باقيةَ البقلِ[٤]

وجاء فى اللسان[٥]: "رادتِ الإبلُ ترودُ رِيادًا، اختلفت في المرعى مقبلة ومدبرة وذلك رِيادُها والموضع: مَرادٌ، وكذلك مَرادُ الريح، وهو المكان الذي يُذهَبُ فيه ويُجاء قال جندل:

والآلُ في كلِّ مَـرادٍ هَوْجَـلِ

والقياس: "مَرَاود" وليس مراويد. وفى موضع آخر جمع "مقعَم" على "مقاحيم" كما في قوله:

وَفِي الشَّـوْلِ أتْبَاعٌ مَقَاحِيمُ بَرَّحَتْ بِهِ وَامْتِحَـانُ الْمُبْرِقَاتِ الْكَـوَاذِبِ[٦]

---

(١) ديوانه: ١٨٩

(٢) معجم مقاييس اللغة، ٢/ ٣٤١

(٣) نقد الشعر ٢٠٧.

(٤) ديوانه: ٢١٦

(٥) اللسان، مادة "رود" ٣/ ١٨٧

(٦) ديوانه: ٣٧

وقيل: بعير مقحم: يذهب فى المفازة من غير ميسم ولا سائق[1] والقياس أن يجمع "مقحم" على "مقاحم" . وفى موضع آخر من شعره جمع "معصر" على "معاصير"، فقال: [الطويل]

وَعِيطًا كَأَسْرَابِ الخُرُوجِ تَشَوَّقَتْ مَعَاصِيرُهَا وَالْعَاتِقَاتُ الْعَوَانِسُ[2].

والمُعْصِر التي دنا حيضها، كما يقول ابن منظور وغيره[3] وقد عدل الشاعر عن الجمع القياسى "معاصر" إلى "معاصير" بزيادة "ياء"، والقياس فى الرباعى الذى أوله "ميم" زائدة أن يُجمع على "مفاعل" قال ابن يعيش: "وقالوا مسجد ومساجد فهذا وزنه مفاعل"[4] بيد أن ذا الرمة عدل عن هذا الأصل المتفق عليه عند النحاة إلى وزن آخر لا يتفق مع هذه الصيغة.

ولظاهرة العدول عن أصل الاستعمال عند ذى الرمة حجتها، حيث يرى النحاة الكوفيون أنه يجوز مماثلة ما ماثل مفاعيل، لمفاعل، فتقول فى سربال: سرابيل وسرابل، وفى عصفور: عصافير وعصافر، بحذف الياء فيهما. وكذا العكس، فتقول فى درهم وصيرف: دراهم وصيارف، وإن شئت: دراهيم وصياريف، بإثبات الياء، وقد استندوا فى ذلك إلى لفظة "مفاتحه" من قوله تعالى: ﴿ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ ﴾ القصص: ٧٦ وقوله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَلْقَىٰ مَعَاذِيرَهُۥ ﴾ القيامة: ١٥ وقالوا: هما لمفتاح ومعذرة، وخص البصريون ذلك بالضرورة، وقالوا: مفاتح لمفتح، ومعاذير لمعذار، ووافق الجرمى الكوفيين فى إثبات الياء، فأجاز قياسًا مطردًا فى كل ما يجمع على فعالل: فعاليل[5].

وليس ثمة خلاف فى هذه الظاهرة، -برأيي- فالرأى الأرجح هو رأى البصريين، من حيث إن أصل الاستعمال يؤكد أن صيغة منتهى الجموع تكون على وزن "مفاعيل"، أما لفظة "مفاتح" التى يحتج بها الكوفيون فلا يشترط أن تكون معنية بالمفاتيح كما يتوهمون،

---

(1) اللسان، مادة "قحم" ١٢/ ٤٦٢

(2) ديوانه: ١٤٩

(3) اللسان، مادة "عصر"، ٦/ ١٤٩

(4) شرح المفصل، ٥/ ٣٩

(5) المساعد على تسهيل الفوائد، ٣/ ٤٧٠

لأن كتاب الله عز وجل معجز بكل المقاييس، يقول النحاس: "مفاتحه: وهو جمع مفتح ومَن قال مفتاح قال مفاتيح"[١].

= أبنية الأفعال:

يجمع علماء الصرف على أن للأفعال الثلاثية فى اللغة ستة أبواب هى: فَعَلَ يَفْعُلُ، وفَعَلَ يَفْعِلُ، وفَعِلَ يَفْعَلُ، وفَعِلَ يَفْعِلُ، وفَعَلَ يَفْعَلُ، وفَعُلَ يَفْعُلُ، كما يرون أن هذه الأبواب مرجعها إلى السماع لا القياس[٢]

وقد وردت الأفعال فى شعر ذى الرمة كما ترد عند غيره من الشعراء، وقد التزم بأصول الاستعمال، فلم يعدل عن القياس أو السماع إلا فيما ندر، منها:

= الفعل "حلا" يحلَى وقياسه "يَفْعُلُ":

وقياس هذ الفعل "فَعَلَ"، "يَفْعُلُ"؛ لأنه واوى ناقص، لكنه جاء على وزن: رضى، يرضى، قال ذو الرمة: [الطويل]

تَوافى بِها الرُكبانُ في كُلِّ مَوسمٍ ... وَيَحلَى بِأفواهِ الرواةِ نشـيدُها[٣]

يقول ابن فارس: "الحُلْو، وهو خلاف المرّ. يقال استحليت الشيءَ، وقد حلا في فمي يحلو، والحَلْوَاء الذي يؤكل يمدّ ويقصر. ويقال حَلِيَ بعيني يَحلَى"[٤]. وفى اللسان عن الأصمعى: "حَلِى فى صدرى يَحلَى، وحلا فى فمى يحلو"[٥] وعلى هذا فالحَلِى فى الصدر يعنى الزينة، أما ما ورد فى هذا البيت فهو ما يتصل بالمذاق، فيكون الصحيح: يحلو.

أبنية الأسماء

يذكر علماء النحو واللغة كثيرًا من صيغ جموع التكسير؛ حيث ذكروا لكل جمع من أوزان الثلاثى أو غيره أوزانًا مختلفة، فقد يصدق أن يُجمع الاسم الواحد على صيغ عدة من جموع التكسير، وقد وصفوا بعض صيغ هذه الجموع بأنها من جموع القلة، ووصفوا بعضها الآخر بأنها من جموع الكثرة، وقد استقرءوا هذه الأمثلة الوزنية من الجموع،

---

(١) إعراب القرآن، للنحاس، ٣/ ٢٤٢

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش، ٧/ ١٥٢، وينظر بالتفصيل فى المفتاح فى الصرف للجرجانى، ص ٣٦ – ٣٩، وقد عدها الجرجانى سبعة فذكر منها اللفيف.

(٣) ديوانه: ٨٤ ، وشرح الديوان: ١٢٤٠

(٤) معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، ماد "حلو" ٢/ ٩٤

(٥) اللسان، مادة "حلو" ١٤/ ١٩١

واحتكموا إلى الواقع الاستعمالى فكانت النتيجة أن من هذه الأبنية ما هو قياسى على وزن معين، ومنها ما هو سماعى لا يجوز القياس عليه. وفى هذه الأسطر ستكتفي الدراسة بذكر الأوزان التى تدخل فى نطاق المظاهر العدولية فى شعر ذى الرمة، ومن أمثلة ذلك:

(أ)صيغة (أفعُل) من جموع القلة:

عدها النحاة واللغويون مقيسًا في الأسماء المفردة الواردة على وزن (فَعْل)، بفتح الفاء وتسكين العين، وشرطه أن يكون صحيح العين وليس بصفة، يذكر العلماء أن هذا الوزن يجمع فى القلة على (أَفْعُل) نحو: (كعب) وجمعة القياسي: (أَكْعُبُ)، وإذا جاء هذا الاسم جمعًا على أوزان أخرى فهو في كل تلك الأوزان سماعي، نحو: (كعاب) على وزن (فعال)، و(كعوب) على وزن (فعول)[1]. وقد شذ عن العرب تكسيرهم إياه على "أفعال" نحو: "فرخ" و"أفراخ" و "رأد" و"أرآد"، والرأد أصل اللحيين[2] وقد ورد فى شعر ذى الرمة جمع "فعل" على وزن "أفعال" فى قوله: [الرجز]

وَالعُفرِ مِن صَرِيمَةِ الأَدحـــالِ غَيَّرَهـــا تَنَاسُـــجُ الأَحـــوَالِ[3]

والدَحْلُ: هو نَقْب ضَيِّق فَمُه ثم يتسع أسفله حتى يُمْشي فيه، وربما أُنبتَ السِّدْر وقيل هو مَدْخَل تحت الجُرُف أو في عُرْض خَشَب البئر في أسفلها ونحو ذلك من المَوارد والمَناهل والجمع: أَدْحُل وأَدحالٌ ودِحال ودُحُول ودُحْلانٌ[4]

وقد وردت فى شعر ذى الرمة صيغة "أفعال" جمعًا لـــ "فَعلُ" فى أكثر من موضع، بيد أنه لم يلتزم بذلك فى كل شعره، فقد خرج عما هو مألوف فى الأصول الاستعمالية للغة، فجمع هذه الصيغة "فَعْل" على "فُعْلان" فى قوله: [الطويل]

كَسا الأَرضَ بُهمى غَضَّةٌ حَبَشِيَّةٌ تَوَامًا وَنُقْـــعانُ الظُّـــهورِ الأَقَـــارِعِ[5]

حيث جمع "نقع" على "نقعان" والقياس جمعه على "نقاع" و"أَنْقُع" مثل بحر وبحار وأبحر[6]. وخرج عن أصول الاستعمال اللغوى فى هذا الباب، فعدل عن القياس فجمع صيغة "فَعْل" على "أفعول" فى قوله[7]: [الطويل]

---

(١) ينظر: الكتاب٣/٤٠٨، والمفصل/١٩٠، وشرح الشافية٢/٩٠.

(٢) ينظر: شرح المفصل، ٥/١٦

(٣) ديوانه: ٢١٣

(٤) ينظر: لسان العرب، مادة (دحل) ١١/ ٢٣٧

(٥) ديوانه: ١٦٧

(٦) اللسان، مادة "نقع" ، دار صادر، ط١، ٨/ ٣٥٩

(٧) ديوانه: ٢٢٦

تَـزُمُّ بِيَ الأُركـوبَ أدماءُ حُـرَّةٌ نَهوزٌ وَإِن تُسـتَذمَلِ العيسُ تَـذمُلِ

حيث جمع "ركب" على "أركوب" والقياس أن جمعها على "أركب" وركوب[1].

(ب) وزن "فَعَل":

يرى النحاة واللغويون أن جمع المفرد الثلاثى الذى على وزن "فَعَلٌ" أن يكون على وزن "أفْعَالٌ" وهذا الوزن يُرى بكثرة فى شعر ذى الرمة، وقد لوحظ خروجه عن أصل الاستعمال، فى جمعه لفظة "زمن" على "أزمن" وهذا العدول السافر عن هذه البنية لم يُسبق إليه فى تراثنا الشعرى ولا اللغوى، فيقول: [الرجز]

فَانظُـرْ إِلى صَـدرِكَ ذا بُلَـبالِ صَـبابَةً بِالأَزمُـنِ الخَـوالِي[2]

ففى هذا البيت جمع "فَعَلٌ" على وزن "أفْعُلٌ"، وكرر هذا العدول فى بيت آخر، فقال: [الطويل]

أَمَنزِلَتَيَ مِيٍّ سَـلامٌ عَلَـيكُما هَلِ الأَزمُـنُ اللاتِي مَضَينَ رَواجِعُ[3]

والقياس أن يأتى وزنه فى القلة على أفعال، كجمل وأجمال، وقال ابن فارس[4]: "زمن" الزاي والميم والنون أصلٌ واحدٌ يدلُّ على وَقتٍ من الوقت. من ذلك الزَّمان، وهو الحين، قليلُهُ وكثيرُهُ. يقال زَمانٌ وزَمَن، والجمع أزمانٌ وأزمنَة. قال الشَّاعر في الزَّمن:[المتقارب]

وكنتُ امرأً زَمَنًا بِالعِرَاق عَفيفَ المُناخِ طويلَ التَّغَنْ[5]

وقال في الأزمان:

أزمانَ لَيلَى عامَ لَيلَى وَحَمي[6]

(جـ) جمع "فَعِل" على "فِعْلانٌ":

وجاءت هذه الصيغة فى شعر ذى الرمة فى قوله: [الطويل]

فَرُبَّ أميرٍ يُطرِقُ القَومُ عِندَهُ كَما يُطرِقُ الخِربانُ مِن ذِي المَخالِبِ[7]

---

(1) اللسان، مادة "ركب" ١/ ٤٢٨

(2) ديوانه: ٢١٤

(3) ديوانه: ١٥٦

(4) مقاييس اللغة، مادة "زمن" ٣/ ١٦،

(5) الشاهد للأعشى، ديوانه: ٢٢، والمخصص ٦/ ١٤٣

(6) مقاييس اللغة، لابن فارس، ٣/ ٢٢

(7) ديوانه: ٣٥

فقد جمع الشاعر "خرب" على "خربان" والقياس أن يجمع على أفعال، وقال ابن فارس: "ومما شذَّ عن الباب الخَرَب، وهو ذكر الحُبارى، والجمع خِرْبان"[1]. وقيل: هو الحبارى كلها، والجمع: خراب، وأخرب، وأخراب وخربان عن سيبويه[2].

(د) جمع فاعل "صفة" على "فواعل":

نقلت المعاجم اللغوية أن جمع ناحل على نواحل، فيقول الزبيدى[3]: وَجَمَلٌ ناحِلٌ: مَهْزُولٌ دقيقٌ. منَ المَجاز: سَيْفٌ ناحِلٌ: أي رَقيقٌ، والجمعُ النَّواحِل، وقيل: النَّواحِل: هي السيوفُ التي رَقَّتْ ظُباها من كثرةِ الاستعمال، وقال الأَزْهَرِيّ: السيفُ الناحِل: الذي فيه فُلولٌ فيُسَنُّ مرّةً بعد أُخرى حَتى يَرِقَّ ويَرْهَفَ أَثَرَ فُلولِه، وذلك أنّه إذا ضُرِبَ فصمَّمَ انْفَلَّ، فيُحنى القَيْنُ عليه بالمَداوِسِ والصَّقْلِ حتى يُذهِبَ فُلولَه، ومنه قولُ الأعشى[4]:[الطويل]

مَضارِبُها مِن طُولِ ما ضربوا بها وَمِنْ عَضِّ هامِ الدارِعينَ نَواحِلُ

وقال الأزهرى[5]: ورجل ناحِلٌ وامرأةٌ نَاحِلَةٌ ونِساءٌ نَوَاحِلُ ورجال نُحَّلٌ .

وقد ورد عند ذى الرمة جمع "ناحل" مخالفًا لما قال به اللغويون، من أن القياس يقضى بجمع "فاعل" على "فواعل" حيث عدل عنه إلى "نَحْل" فى قوله: [الطويل]

أَلَـم تَعْـلَمِي يا مَيُّ أنَّا وبيننـا مَهاوٍ يَدَعْـنَ الجِلْسَ نَحْلاً قَـتالُها[6]

وقد علق ابن منظور على قول ذى الرمة بقوله: "هو جمع ناحِل جعل كل جزءٍ منها ناحِلاً"[7] ونقل عن ابن سيده تعليقه على هذا البيت بأنه مما انفرد به ذو الرمة ولم يُسبق إليه بقوله: "وهو عندي اسم للجمع لأن فاعِلاً ليس مما يكسَّر على فَعْل، قال: ولم أسمع به إلا في هذا البيت"[8] وبهذا يكون بيت ذى الرمة الذى نحن بصدده من مظاهر العدول عن القياس النحوى.

---

(1) معجم مقاييس اللغة، مادة "خرب" ٢/ ١٧٤

(2) ينظر: الكتاب، ٣/ ٥٧٠، وشرح المفصل، ٥/ ١٨- ١٩

(3) تاج العروس من جواهر القاموس، ٣٠/ ٤٦٥

(4) ديوان الأعشى، ٧٢، وتهذيب اللغة ٥/ ٤٣

(5) تهذيب اللغة، ٥/ ٤٣

(6) ديوانه: ٢٣٦

(7) اللسان، ١١/ ٦٤٩

(8) السابق، نفسه

= ظاهرة اشتقاق الأفعال من أسماء الأجناس:

من المعروف أن الأصل فى الاشتقاق يكون من المصادر خاصة من الأجناس المعنوية، ومن غير الشائع فى الدرس النحوى الاشتقاق من أسماء الأجناس المحسوسة، مثل: أستنوق الجمل: من الناقة، واستحجر الطين: من الحجر، وأورق الشجر من الورق، ويستنسر، من اسم النسر كما يقول المثل السائر: إنَّ البغاث فى أرضنا يستنسر، ويضرب للضعيف يصير قويًّا، وذلك "لأن اشتقاق العرب من الجواهر قليل جدًّا"[1] وقد اشتق ذو الرمة عددًا من الأفعال من أسماء الأجناس المحسوسة، مما يجعل ذلك ظاهرة صرفية فى الدرس اللغوى، ومن ذلك:

= استأسد: وقد اشتق ذو الرمة من اسم الجنس "أسد" الفعل "استأسد، فقال: [الرجز]

وَاكتَهَلَ النَبتُ بِها وَاستَأسَدا وَلَو نَأى ســاكِنُها فَأَبعَــدا[2]

= ادَّرع: واشتق ذو الرمة من اسم الجنس "الدرع" الفعل "ادَّرع"، فقال: [الرجز]

يَدَّرِعــانِ اللــيلَ ذا السُدودِ مِــثلَ اِدِّراعِ اليَلَــمَقِ الجَــديدِ[3]

وقال أيضًا: [الطويل]

فَلَمّا اِدَّرَعنَ اللَيلَ أَو كُنَّ مُنصَفًا لِما بَينَ ضَوءٍ فَاسِحٍ وَظَلامِ[4]

= تمضَّر: من اسم القبيلة: وهذا الفعل مشتق من اسم القبيلة، بمعنى أنه دخل فى نسب قبيلة مضر، أو أقحم نفسه فيها، فقال ذو الرمة: [الطويل]

إِذا ما تَمَضَّــرنا فَما النَاسُ غَيرُنا وَنُضعِفُ إِضــعافًا وَلا نَتَمَضَّرُ[5]

= تذأب: من اسم الذئب: واشتق ذو الرمة من اسم الذئب فعلاً يعنى التمثل أو التصيير،فقال:[الطويل]

إِذا ما اِستَدَرَّتهُ الصَبا وَتَذاءَبَت يَمانِيَةٌ تَمري الذِهــابَ المَنائِحُ[6]

= مَوَّهَ: من الماء: واشتق ذو الرمة من لفظة "الماء" فعلاً" فقال: [الطويل]

---

(1) المزهر، ١/ ٣٥٠، وشذا العرف فى فن الصرف، للحملاوى، ص: ٧٠

(2) ديوانه: ٥٧

(3) ديوانه: ٧٨

(4) ديوانه: ٢٦١

(5) ديوانه: ١١٤

(6) ديوانه: ٥١

تَميمـيَّةٌ نَجـديَّةٌ دارُ أهلِـها إذا مُوَّهَ الصَمّانُ مِن سَـبَلِ القَطرِ[1]

- انتعل: من النعل: واشتق من النعل فعلاً، فقال: [الطويل]

إليكَ إبتَعَثنا العيسَ وَإنتَعَلت بنا فَيافِيَ تَـرمي بَينَها بِسِـهامِ[2]

- تنطق: من النطاق: واشتق ذو الرمة من اسم النطاق فعلاً، وهذا الفعل يرادف "يرتدي" فقال: [الطويل]

تَنَطَّقنَ في رَملِ الغِناءِ وَعُلِّقَت بِأعنَاقِ أدمانِ الظِباءِ القَلائِدُ[3]

- أنجد: من اسم المكان "نجد": وكما اشتق من اسم القبيلة "مضر" فعلاً اشتق أيضًا من اسم البلد "نجد"، يعني دخل في هذه البلدة أو صار من أهلها، وقد يفسر على أنها وصل إليها في سفره، فقال ذو الرمة: [الوافر]

فَجِئ بِفَوارِسٍ كالآلِ مِنكُم إذا التَمجيدُ أنجَدَ ثُمَّ غارا[4]

وبهذه الأمثلة الواردة في شعر ذي الرمة لا تبالغ الدراسة إذا قالت: إنَّ ذا الرمة ممن أرسوا قواعد "النحت" في اللغة، منذ ما يزيد على ثلاثة عشر قرنًا من الزمان، الأمر الذي يجعلنا نطمئن لاشتقاق المصطلحات من اللغة حسب ما يراه علماء اللغة وحاجة العلم إلى هذه المصطلحات في هذا العصر وبما يتواءم مع تطور العلوم.

= فك التضعيف:

من المعروف في أصل الاستعمال اللغوي أنه إذا اجتمع حرفان متماثلان في كلمة واحدة وكان أول الحرفين ساكنًا، وجب إدغام الحرف الأول في الثاني، يقول ابن عقيل: "إذا تحرك المثلان في كلمة أدغم أولهما في ثانيهما، إنْ لم يتصدرا ولم يكن ما هما فيه اسمًا على وزن: "فُعَلٍ" أو على وزن: "فُعُلٍ" أو: "فِعَلٍ" أو: "فَعَلٍ" ولم يتصل أول المثلين بمدغم، ولم تكن حركة الثاني منهما عارضة، ولا ما هما فيه ملحقًا بغيره. فإن تصدرا فلا إدغام كـ: دَدَن، وكذا إنْ وُجد واحد مما سبق ذكره فالأول: كـ "صُفَفٍ"، و"دُرَرٍ"، والثاني: كـ "ذُلُلٍ" و"جُدُدٍ" والثالث: كـ: "كِلَلٍ" و"لِمَمٍ"، والرابع: كـ: "طَلَلٍ" و"لَبَبٍ"،

(1) ديوانه: ١٢٦

(2) ديوانه: ٢٥٩

(3) ديوانه: ٦٤

(4) ديوانه: ٩٨

والخامس: كـ: جُسَسٍ، جمع جَاس، والسادس: كـ: اخصص أبي وأصله: "اخْصُصْ أبيَ"، فنقلت حركة الهمزة إلى الصاد وحُذفت الهمزة، والسابع: كـ "هَيْلَ -أي أكثر من قول لا إله إلا الله- ونحوه: "قَرْدَدٌ" و"مَهْدَدٌ". فإن لم يكن شيءٌ من ذلك وجب الإدغام، نحو: ردَّ وضنَّ -أي بخل- ولبَّ، والأصل: رَدَدَ، وضَنِنَ ولَبِبَ[1].

وقد اتفق النحاة على أن فكَّ المضعف الواجب إدغامه فى أصل الاستعمال يعد من الضرورات التى يضطر إليها الشعراء فى الكلام، ولا تفسر إلا على الضرورة، ومن ثم تعتبر فى غير الشعر انتهاك لأصول اللغة ومعياريتها. وقد ردد النحاة والصرفيون قول قعنب: [البسيط]

مَهْلاً أعاذلُ قدْ جَرَّبتِ منْ خُـلُقي أنِّي أجُـودُ لأقْـوامٍ وإن ضَـنِنُوا

وقد أوّل سيبويه العدول الحادث فى هذا البيت على أنه محيلٌ إلى الأصل، فقال: "ويبلغون بالمعتل الأصل، فيقولون: "رادد" فى "رادٌ"، و"ضَنِنُوا" فى "ضنُّوا"..."[2]

فسيبويه يرى أن الشاعر اضطر إلى فك إدغام كلمة يجب إدغامها فى الكلام، فأعادها إلى أصلها قبل الإدغام، فضنوا، أصلها: فضننوا، فالكلمة فى الأصل قد اجتمع فيها مثلان محركان، توافر فيهما ما يوجب الإدغام، والإدغام يقتضى تسكين المثل الأول ليتأتى إدغامه فى الثانى، فأزيلت الكسرة من النون الأولى، وأدغمت فى النون الثانية فى ضنوا، ولما كان هذا الإدغام واجبًا -على لغة أهل الحجاز وغيرهم- كما قال سيبويه؛ صار تسكين الأول هو ما يستحقه، ولم يعد له حق فى الحركة المزالة للإدغام، فلما اضطر الشاعر إلى فك الإدغام بتحريك المثل الأول أعاد إليه حركته الأصلية، التى عددناها زائدة، بمعنى أن الحرف المحرك بها لا يستحقها بمقتضى قانون الإدغام وإن كانت حركته الأصلية، ووجه هذه الضرورة الرد إلى الأصل وهذه الضرورة كثيرة الورود فى الشعر العربى[3].

ويقول المبرد[4]: "وَاعْلَم أنَّ الشَّاعِر إذا اضطرّ ردّ هَذَا البَاب إلى أصله، وَإن كَانَ يرى

---

(1) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ٤/ ٢٤٨، ٢٤٩

(2) الكتاب، ١/ ٢٩

(3) سيبويه والضرورة الشعرية، ص: ١٩١، ١٩٣

(4) المقتضب، ١/ ١٤١، ١٤٢

القَوْل الأَوّل لأَنَّه يجوز لَهُ للضَّرُورَة أَن يَقُول: ردَد فِي مَوضِع ردّ؛ لأَنَّه الأَصل كَمَا قَالَ[1]:

الحـــــمدُ لله العَـــلِيِّ الأَجْلَل ...

وكما قَالَ:

أَنِّي أَجُودُ لأَقْوام وإِن ضَنِنُوا ...

ولم يجوِّز الشيخ أحمد الحملاوى فك تضعيف المدغم إلا: "إذا اتصل المدغَم بضمير رفع متحرِّك وجب فك الإدغام، نحو: {نَحْنُ خَلَقْنَاهُمْ وَشَدَدْنَا أَسْرَهُمْ} [الإنسان: ٢٨] . وقد يُفَكُّ شذوذًا فى غير ذلك، نحو أَلِ السِّقاء: أى تغيَّرت رائحته، وفى الضرورة... واستدل على ذلك بما قاله أبو النجم العجلى[2]. أما فى غير ذلك فلم يقبل به النحاة، بل منهم من عده شذوذًا، وعلىٰ رأسهم سيبويه فقد صرح بذلك حين تعرض لقول الشاعر:

وَقَدْ علمتْ ذَاك بَنَاتُ أَلْبُبِه[3]

فقد ذكره سيبويه فى باب ما شذ من المعتل على الأصل، وذلك نحو ضيون وحيوة وتهلل ويوم وأيوم[4] فسيبويه قد عد هذا من باب الشذوذ، وليس من باب الضرورة، وقد عده ابن عصفور من باب الضرورة[5]

وأكد المرادى أنَّ هذه الحالات من الشذوذ بمكان فقال: "ولا يجوز القياس على شيء من هذه المفكوكات، وما ورد من ذلك في الشعر عُدَّ من الضرورات[6] وقال ابن السراج: " وقال: ولا أُجيزُ هَذَا إلا في الشعر كقولِكَ: "ضَنِنُوا". فأمَّا في الكلامِ فلاَ يجوزُ إلا بَنَاتُ أَلبَّة[7].

---

(1)هذا مطلع أرجوزة "لامية لأبي النجم العجلي". والشاهد في فك إدغام المثلين للضرورة. والقياس: الأجلُّ. وانظر: المقتضب ١/ ١٤٢. والمنصف ١/ ٣٣٩ والخصائص ٣/ ٨٧. والنوادر: ٤٤، والموشح للمزرباني: ١٤٨. والمقرب لابن عصفور، ١٧٢. وشرح السيرافي ١/ ٢٠٨، وشطره الثانى: الواهب الفضل الوهوب المجزل

(2) شذا العرف فى فن الصرف، ١٤٢

(3) سيبويه والشنتمرى، ٢/ ٦١، ٤٠٣، والمقتضب، ١/ ١٧١

(4) ينظر: سيبويه والشنتمرى، ٢/ ٦١، ٤٠٣، والمقتضب، ١/ ١٧١، وضرائر الشعر لابن عصفور، ص: ٢١

(5) ضرائر الشعر، لابن عصفور، ص: ٢١

(6) توضيح المقاصد، للمرادى، ٣/ ١٦٤٣

(7) الأصول، لابن السراج، ٣/ ٤٤٢ ، يشير إلى عدم جواز إدغام الحرفين

= الخاتمة:

وختامًا يمكن القول إن ظاهرة العدول عند ذى الرمة غالبًا ما يكون مفادها المحافظة على الإيقاع، والهروب من الاضطراب والنشاز، مع مراعاة التيسير والتخفيف، وقد امتدت ظاهرة العدول فى شعر ذى الرمة لتشمل الدرس النحوى بمفهومه الواسع، بنيةً وتركيبًا، أما على مستوى اللفظة فيبدو ذلك واضحًا فى جزئيتى التغيير بالنقص أو الزيادة فى بنية الكلمة، ثم عدوله عن أصل الوضع، ومخالفة الإجماع وتجويزه اشتقاق الأفعال من أسماء الأجناس، وبذلك فتح مجالاً واسعًا للعلماء المحدثين بإجازته "النحت فى اللغة" تلبية لمتطلبات العصر مما يحدث من تطورات واختراعات تحتاج إلى مسميات، ومصطلحات يُحتاج إليها فى هذا المجال أو ذاك.

أما على مستوى التركيب، فقد تجلت المظاهر العدولية فى الحذف والزيادة والترخص فى الرتبة، وفى الأحكام النحوية، فقد حذف الشاعر أداة النداء فى غير موضع الحذف، كما رخم فى غير موضع النداء، وحذف همزة الاستفهام فى بنية الجملة، وحذف الفاء الرابطة فى جملة جواب الشرط، وعدل عن استعمال "إما" مكررة مخالفًا أصل الاستعمال، وحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، دون توافر الشروط التى تعين على تقدير المحذوف، وخالف الأصول بحذفه خبر الفعل الناسخ، وعدل عن الرتبة، فقدم الضمير على مفسره، وقدم "من" على عاملها فى أفعل التفضيل فى غير ما أصّل له الواقع اللغوى، وفصل بين المتلازمين، المتضايفين، وأداة النفى "لم" ومعمولها، وقدم المعطوف وأداة العطف وأخر المعطوف عليه، وكذا عدوله عن الأصل فى ترتيب الاستثناء، فقدم ما حقه التأخير.

وفى جزئية تغيير الأحكام، عدل عن القاعدة النحوية القائلة بحذف "تاء" التأنيث من الفاعل المؤنث إذا فصل بينه وبين فاعله المؤنث الظاهر بإلا، وخالف أصول الاستعمال فى رفعه خبر "كاد" الاسم الظاهر السببى، وكان للهجات أثر واضح فى عدوله عن مألوف اللغة فنصب اسم كأنَّ وخبرها، وعدل عن مألوف اللغة بإعماله "لا" النافية للجنس فى المعارف، وكذا إعمال "لا" عمل "ليس" من دون الارتباط بالشروط التى حددها الاستعمال اللغوى.

قائمة المصادر والمراجع

- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبى حيان الأندلسى، بتحقيق د.رجب عثمان محمد، ومراجعة د. رمضان عبد التواب. مكتبة الخانجى ط١/ ١٩٩٨م.
- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، عبد الباقي بن عبد المجيد اليماني، تحقيق د. عبد المجيد دياب، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط١/١٩٨٦.
- الأصول فى النحو. لأبى بكر محمد بن سهل بن السراج النحوى البغدادى. تح د. عبد الحسين الفتلى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٤/ ١٩٩٩ م.
- إعراب القرآن، لأبى جعفر النحاس، تحقيق: د. زهير غازى زاهد، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية ط٢/ ١٩٨٥م.
- الأفعال لابن القطاع الصقلي، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٣ه/ ١٩٨٣.
- الأمالي، لابن الشجري، تحقيق د. محمود الطناحي، الخانجي القاهرة، ١٩٩٢.
- الأمالي، لأبي علي القالي، دار الكتب العلمية بيروت، د. ت
- الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب، علي بن عدلان بن حماد بن علي الربعي الموصلي، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢/١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت ١٩٩٧.
- أوضح المسالك إلي شرح ألفية بن مالك لابن هشام الأنصاري، ومعه كتاب عدة السالك إلي تحقيق أوضح المسالك، تأليف الشيخ: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية صيدا بيروت، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.
- البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، دار الفكر بيروت- لبنان، د.ت.
- بحوث ومقالات في اللغة، د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط/١٩٨٨.
- بديع بين البلاغة العربية واللسانيات النصية د. جميل عبد المجيد. الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٨.
- البسيط فى شرح جمل الزجاجى، لابن أبى الربيع، تحقيق ودراسة: د. عياد بن عيد الثبيتى، دار الغرب الإسلامى، بيروت، ط١/ ١٤٠٧هـ- ١٩٨٥م.

- بناء الجملة العربية، د. محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق، القاهرة ١٩٩٦م.
- البيان في روائع القرآن دراسة لغوية أسلوبية للنص القرآني، د. تمام حسان، مكتبة الأسرة، ٢٠٠٢م.
- التحليل اللغوي للنص مدخل إلى المفاهيم الأساسية والمناهج، كلاوس برينكر، ترجمة د. سعيد حسن بحيرى، مؤسسة المختار، ط١، القاهرة ٢٠٠٥.
- التحليل النحوي أصوله وأدلته، د. فخر الدين قباوة، الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان، ط١، القاهرة ،٢٠٠٢م.
- تصريف الأسماء والأفعال، د. فخر الدين قباوة، مكتبة المعارف، ط٢، بيروت ١٩٩٤.
- تفسير القرطبي الجامع لأحكام القرآن، تحقيق د. عبد الله عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط١، بيروت ٢٠٠٦.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط١/ ١٤٢٨هـــ، ٢٠٨٨م
- الجملة في الشعر العربي، د. محمد حماسة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١/١٩٩٠.
- الجنى الدانى فى حروف المعانى، للمرادى ، تحقيق: د. فخر الدين قباوه ، والأستاذ. محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، ط١ ١٩٩٢م.
- حاشية الصبان علي شرح الأشموني علي ألفية بن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني - دار إحياء الكتب العربية عيسي البابي الحلبي وشركاه - من دون .
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر البغدادى، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجى، القاهرة، ط٤، ١٤١٨هـــ/١٩٩٧م.
- الخصائص، لابن جنى، تحقيق د. محمد على النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤/ ١٩٩٩.
- دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة. د. سعيد بحيري. مكتبة الآداب. ط١، القاهرة ٢٠٠٥.
- الدرر اللوامع على همع الهوامع، لأحمد بن الأمين الشنقيطى، تح: د.عبد العال سالم، دار البحوث العلمية بالكويت، ومؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠١-١٤٠٦هـــ/ ١٩٨٨١-١٩٨٦م.

- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، قرأه وعلق عليه الشيخ محمود محمد شاكر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٠م.
- دور الكلمة في اللغة، ستيفن أولمان، ترجمة د. كمال بشر، مكتبة الشباب القاهرة ١٩٩٢م.
- ديوان أبي الطيب المتنبي بشرح أبي البقاء العكبري. المسمى بالتبيان في شرح الديوان، بتحقيق: مصطفى السقا وآخرين، مطبعة مصطفى البابى الحلبى، الطبعة الأخيرة، القاهرة، ١٩٧١م.
- ديوان ذى الرمة، بعناية: عبد الرحمن المصطاوى، دار المعرفة، بيروت.
- ديوان النابغة، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار المعارف مصر، القاهرة د. ت
- سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني، تح: د. حسن هنداوي ، دار القلم، دمشق، ط١/ ١٩٨٥م
- شرح أبيات سيبويه، للسيرافي، تحقيق: د. محمد علي الريح هاشم، مراجعة: طه عبد الرءوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م
- شرح ديوان ذى الرمة، بتحقيق: د. عبد القدوس أبو صالح، طبعة مؤسسة الإيمان، ١٩٨٢م، ١٤٠٢هـ .
- شرح الصدور بشرح زوائد الشذور، لشمس الدين البرماوى، تحقيق ودراسة: الباحث، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠١١م
- شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١/ ١٩٨٩م
- شرح المفصل، لابن يعيش، إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة د. ت
- ضرائر الشعر، لابن عصفور الاشبيلى، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، ط١/ ١٩٨٠م.
- ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، د. أحمد سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ١٩٩٤.
- علم الأصوات العام، ديفيد أبر كرومى، ترجمة : د: محمد فتيح ، ط١ ، ص: ١٥١

- علم الدلالة، بيار غيرو، ترجمة انطوان أبوزيد، منشورات عويدات،، ط١بيروت - بارَيس ١٩٨٦م.

- علم النص مدخل متداخل الاختصاصات، «توان أ. فان دايك»، ترجمة وتعليق د. سعيد حسن بحيري، دار القاهرة. الطبعة الثانية، القاهرة ٢٠٠٥م.

- علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات، د. سعيد حسن بحيري، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع القاهرة ٢٠٠٤م.

- العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية لعبد القاهر الجرجاني بشرح الشيخ خالد الأزهري، تحقيق د. البدراوي زهران، مطبعة النهضة العربية، ط٥، القاهرة، ٢٠٠٥م.

- الفصول المفيدة في الواو المزيدة، لصلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي، تحقيق: حسن موسى الشاعر، دار البشير، عمان، ط١/ ١٤١٠هـــ/ ١٩٩٠م.

- القافية والأصوات اللغوية، د. محمد عوني عبد الرءوف، مكتبة الخانجي، القاهرة د. ت

- قضية الصرف والمنع من الصرف في أسماء اللغة العربية وأعلامها، دراسة لغوية، د. عبد الحميد عليوه مسعد، المركز المصري، القاهرة ١٩٩٩م.

- الكتاب، لسيبويه، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ط٣، القاهرة ١٩٨٨م.

- كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب، للحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسى، أبوعلى، تحقيق وشرح: د" محمود محمد الطناحى، مكتبة الخانجى، مصر، ط١/ ١٤٠٨هـــ- ١٩٨٨م.

- كتاب الصناعتين، الكتابة والشعر، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري، تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت ــ لبنان، ١٤٠٦هـــ ــ ١٩٨٦م.

- كتاب الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر،الآلوسى، محمود شكرى، مكتبة البيان، بغداد، ودار صعب، بيروت، د.ت

- كتاب العين، للخليل بن أحمد الفراهيـــدي، تحقـــيق: د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي، مطابع الرسالة، الكويت، ١٤٠٠هـــ ــ ١٩٨٠م.

- لسان العرب، لابن منظور، دار إحياء التراث، ط٢، ١٩٩٧م، بيروت.

- اللسانيات النص (مدخل إلى إنسجام الخطاب)، محمد خطابي، المركز الثقافي العربي، ط١، ١٩٩١م، بيروت.
- لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية، د. محمد حماسة، دار الشروق، القاهرة، ط١، ١٩٩٦.
- اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان، عالم الكتب، ط٣، القاهرة ١٩٩٨.
- اللغة والإبداع الأدبي، د. محمد العبد، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، الطبعة الثانية، القاهرة ٢٠٠٧م.
- اللهجات فى التراث، د. أحمد علم الدين الجندى، الدار العربية للكتاب، د.ت
- مدخل إلى علم اللغة، د. محمود فهمي حجازي، دار الثقافة، القاهرة ١٩٧٨.
- ما يجوز للشاعر في الضرورة، للقزاز القيرواني، تحقيق د. رمضان عبد التواب، ود. صلاح الدين الهادي. الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، ط١، ١٩٩٢م.
- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ضياء الذين بن الأثير، قدّم له وحقّقه وشرحه وعلّق عليه: د. أحمد الحوفي ود. بدوي طبانة، منشورات الدار الرفاعي، الرياض، ط٢/ ١٩٨٤م.
- مجمع الأمثال، للميداني، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة دار السعادة ،القاهرة ١٩٥٩م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جني، تحقيق د. علي النجدي وآخرين، المجلس الأعلى للشؤن الإسلامية، القاهرة ١٩٩٤م.
- المخصص، لابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي المعروف بابن سيده، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤١٧ط١/هـ، ١٩٩٦م .
- المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق د: محمد كامل بركات، طبع دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ، نشر مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى.
- المطرب من أشعار أهل المغرب، أبو الخطاب عمر بن حسن الأندلسي الشهير بابن دحية الكلبي، تحقيق: إبراهيم الأبياري، د. حامد عبد المجيد، د. أحمد أحمد بدوي، راجعه: د. طه حسين، دار العلم للجميع للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م

- معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، شرح وتحقيق د. عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، ط١، بيروت ١٩٨٨.

- المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت ط١، ١٩٩٦م.

- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت ١٩٩٢.

- المقتضب، للمبرد، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة ١٩٦٢م .

- من مظاهر التخفيف فى اللسان العربى، د. حمزة النشرتى، ١٤٠٦هـــ، ١٩٨٦م

- منهاج البلغاء وسراج الأدباء، أبو الحسن حازم القرطاجني، تقديم وتحقيق: محمد الحبيب ابن الخوجة، دار الكتب الشرقية، تونس، ١٩٦٦م.

- الموشح، المرزباني، تحقيق علي محمد البجاوي، القاهرة، ١٩٦٥م.

- النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي- الدلالي، د. محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق، ط١، القاهرة ٢٠٠٠م.

- نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي، د. أحمد عفيفي. مكتبة زهراء الشرق. ط١، القاهرة ٢٠٠١م.

- النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، الطابعة الخامسة. القاهرة د. ت

= الرسائل العلمية والدوريات:

- آراء البصريين النحوية فى كتاب "إعراب القرآن" لأبى جعفر النحاس، فى ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، للباحث، مودعة فى مكتبة كلية الألسن، عين شمس.

- الاتساع فى الدراسات النحوية، د. أحمد عطية المحمودى، رسالة ماجستير، دار العلوم بالقاهرة، ١٩٨٩م، مودعة بمكتبة الكلية.

- المخالفات النحوية فى شعر الكميت، د. عصام عبد المنصف أبو زيد، رسالة ماجستير، ط دار غريب، ٢٠٠٩م.

- المعرى متلقيًا قارئًا لشعر المتنبى، د. أحمد محمد أحمد، رسالة دكتوراه، مودعة فى مكتبة كلية الألسن، جامعة عين شمس، ٢٠٠٩م.

- المفصل الصوتى وأثره فى التحليل النحوى والدلالى للتراكيب اللغوية، د. عبد المقصود محمد عبد المقصود، صحيفة دار العلوم، ع ٣٠، جمادى الأولى ١٤٢٩هـ/ مايو ٢٠٠٨م